بنـــك لشـــا
LESHA BANK

2025

بنك لِشا
التقرير السنوي

www.leshabank.com



حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني, أمير البلاد المفدى



صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني, الأمير الوالد

جدول المحتويات

06 امتداد عالمي حضور محلي قيمة مستدامة

08 المعلومات الرئيسية لمحة عن بنك لِشا

10 أبرز الإنجازات خلال عام 2025

12 الجوائز المشاركة في المؤتمرات والفعاليات

14 مراجعة الاستراتيجية

18 كلمة رئيس مجلس الإدارة

20 كلمة الرئيس التنفيذي

22 ملخص عن الأداء المالي

24 علاقات المستثمرين

26 مجلس الإدارة
هيئة الرقابة الشرعية
فريق الإدارة

32 مراجعة الأعمال
الثروات الخاصة
الإستثمارات البديلة
إدارة الأصول
الاستشارات المصرفية
الاستثمارية
لِشا المالية
لِشا لخدمات الطيران

46 المراجعة التشغيلية
إدارة المخاطر
التدقيق الداخلي
الامتثال و مكافحة غسل الأموال
الشؤون القانونية

مراجعة العمليات
العمليات
تكنولوجيا المعلومات
المكتب الوسيط

52 مراجعة الإستدامة مواردنا البشرية

58 تقرير الحوكمة

96 تقرير مجلس الإدارة

97 البيانات المالية الموحدة



امتداد عالمي. حضور محلي. قيمة مستدامة

في بنك لِشا، يعكس محور عام 2025 **"امتداد عالمي. حضور محلي. قيمة مستدامة"** التطوّر المتواصل في استراتيجيتنا المؤسسية، حيث نواصل البناء على الزخم المتحقق خلال الأعوام السابقة لتعزيز المتانة، وتوسيع نطاق حضورنا الدولي، وتحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا وعملائنا. وفي ظل بيئة عالمية تتزايد فيها التعقيدات وتتشابك فيها العوامل المؤثرة، يجسّد هذا المحور قدرتنا على العمل على نطاق دولي واسع، مع الارتكاز إلى فهم معمّق للأسواق الإقليمية، والالتزام بنهج منضبط في اتخاذ القرار والتنفيذ.

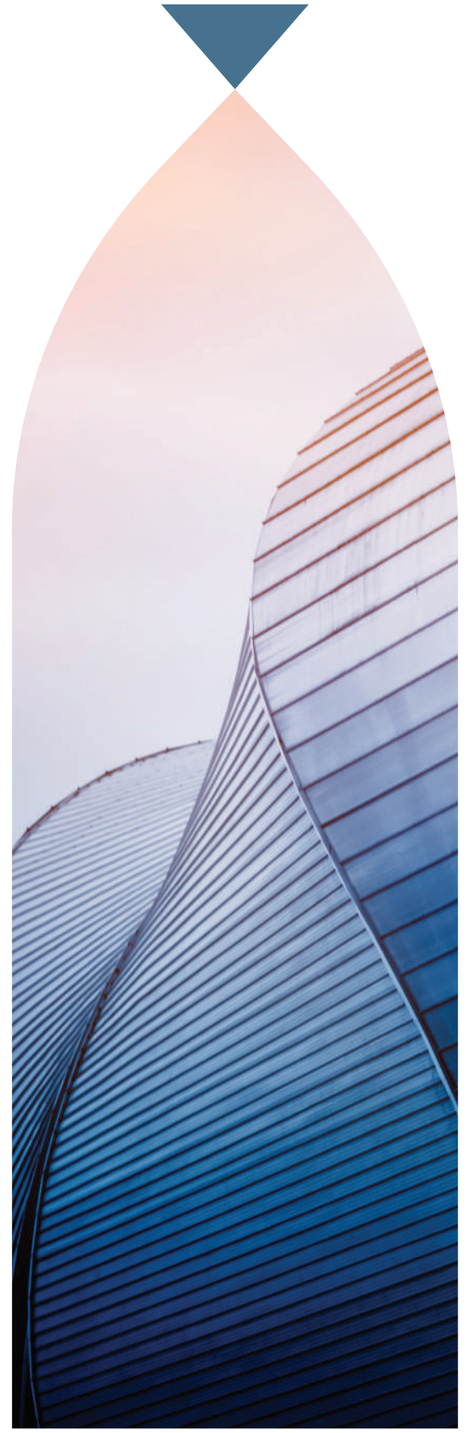
ينبع **الامتداد العالمي** لبنك لِشا من استراتيجية استثمارية متنوّعة ومتعدّدة المناطق، تُمكّنه من الوصول إلى فرص استثمارية نوعية عبر مختلف الأسواق وفئات الأصول. ويُجسّد التوسّع الدولي الانتقائي، ولا سيما في قطاع الطيران، قدرتنا على تحديد القطاعات ذات الارتباط العالمي التي تتمتّع بأسس تشغيلية قوية، وقابلية للنمو، وآفاق طويلة الأجل. ومن خلال هيكلة استثمارية متزنة وإشراف فعّال، تسهم هذه الاستثمارات في تعزيز تنويع المحفظة الاستثمارية، مع الحفاظ على مستوى متوازن ومدروس من المخاطر.

وفي الوقت ذاته، تظل **القوة المحلية** ركيزة أساسية في هوية بنك لِشا ومنهجية اتخاذ القرار لديه. فالمعرفة العميقة بأسواق دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي تُشكّل الأساس الذي تستند إليه جميع قراراتنا الاستثمارية، بما يضمن التوافق مع الأولويات الإقليمية، والأطر التنظيمية المعمول بها، ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتمكّننا هذه الخبرة المحلية من تحويل الفرص العالمية إلى حلول استثمارية ملائمة، ومتوافقة، وقادرة على تحقيق قيمة مضافة لمختلف أصحاب المصلحة.

أما **تحقيق القيمة المستدامة** فيُعد الجوهر الذي يربط بين الطموح العالمي والعمق الإقليمي. فمن خلال الموازنة بين الانكشاف الدولي والتوظيف المنضبط لرأس المال، يهدف بنك لِشا إلى تحقيق عوائد مستقرة ومعدّلة بحسب المخاطر، بما يدعم الاستدامة المالية على المدى الطويل ويعزّز القوة المؤسسية. ويُجسّد قطاع الطيران، بوصفه قطاعًا عالمي الارتباط، هذا التوازن بوضوح، إذ يتيح الاستفادة من الطلب الدولي مع ترسيخ التزامنا بالمواءمة الاستراتيجية، والاستدامة، ومبادئ الاستثمار الأخلاقي.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن محور **"امتداد عالمي. حضور محلي. قيمة مستدامة"** لا يمثّل مجرد توجّه استراتيجي، بل يعكس نضج بنك لِشا كمؤسسة مالية متوافقة مع أحكام الشريعة وذات رؤية مستقبلية. ويُسهم هذا النهج في تعزيز أسسنا المؤسسية، ورفع مستوى المرونة والجاهزية، وترسيخ قدرتنا على تحقيق قيمة دائمة، فيما نواصل مسيرتنا نحو النمو بثقة وهدف واضح.

المعلومات الرئيسية



الإسم
بنك لِشا ذ.م.م. (عام)

الهيكل القانوني
شركة ذات مسؤولية محدودة (عامة) تأسست في مركز قطر للمال

رقم الترخيص الصادر عن مركز قطر للمال
٠٠٠٩١

تاريخ التسجيل
٤ سبتمبر ٢٠٠٨

رأس المال المصرح به
١،١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ ر.ق

رأس المال المدفوع
١،١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ ر.ق

القيمة السوقية
٢،٠٨٣،٢٠٠،٠٠٠ ر.ق
(كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥)

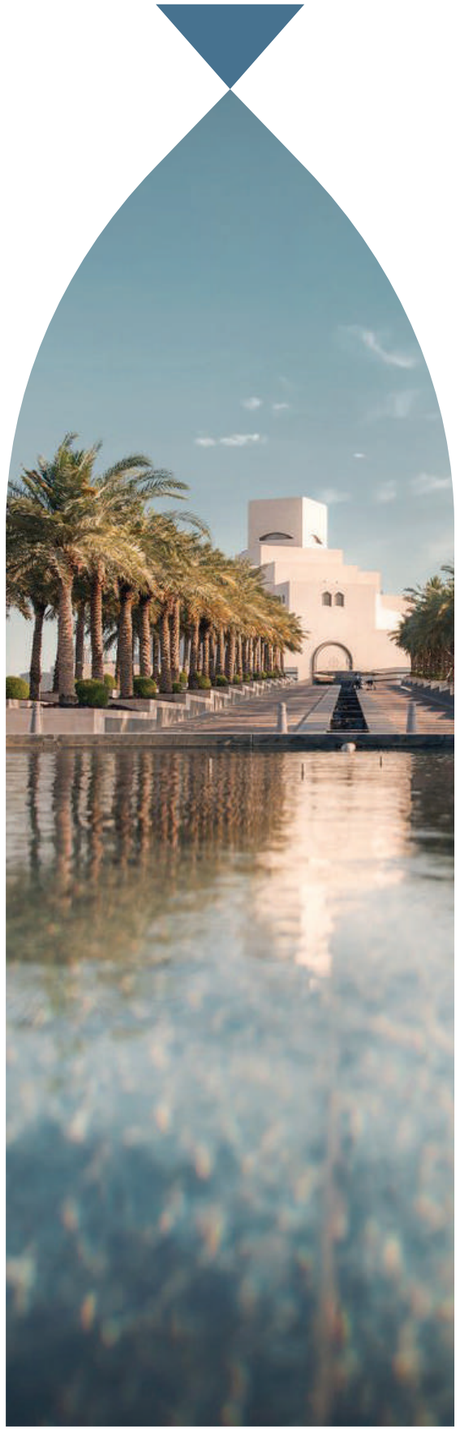
رمز التداول
بورصة قطر
(QSE:QFBQ)

مدقق الحسابات الخارجي
كيه بي إم جي
تمت الموافقة على تعيين كيه بي إم جي في الجمعية العمومية السنوية للسنة المالية ٢٠٢٥

عنوان المقرّ الرئيسي
الطابق الرابع
برج تورنادو
الخليج الغربي، الدوحة
رقم الهاتف: ٣٣٣٣ ٤٤٤٨ ٩٧٤+
رقم الفاكس: ٣٥٦٠ ٤٤٤٨ ٩٧٤+

تم إعداد هذا التقرير السنوي وتقديمه للموافقة عليه من قبل الجمعية العمومية السنوية للبنك المنعقدة في ٢٥ فبراير ٢٠٢٦. ويحتوي على الأقسام الموضحة في جدول المحتويات بالإضافة إلى تقرير حوكمة الشركات، والذي يشكل جزءًا لا يتجزأ من التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥. ويمكن الاطلاع على التقرير السنوي، بما في ذلك تقرير حوكمة الشركات، على موقع البنك على الإنترنت www.leshabank.com/ar/علاقات-المستثمرين/البيانات-المالية/

عن بنك لِشا



الرؤية
يهدف البنك أن يصبح رائدًا عالميًا في الخدمات المصرفية الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال تقديم فرص استثمارية مبتكرة تسهم في تحقيق نمو مستدام

الأصول الخاضعة للإدارة
تم استثمار ١٣.٣ مليار ريال قطري
(كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥)

توافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
تقوم هيئة الرقابة الشرعية لدى بنك لِشا بالمراجعة والموافقة على كلّ صفقة واستثمار

تأسس عام 2008
أول بنك استثماري مستقل متوافق مع الشريعة الإسلامية في قطر مرخص من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA) وكيان مدرج في بورصة قطر

عروض المنتجات
يقدم خدمات إدارة الثروات الخاصة والاستثمارات البديلة وإدارة الأصول والخدمات الاستشارية المصرفية الاستثمارية إلى أصحاب الثروات العالية والشركات والمؤسسات المرموقة التي تستوفي معايير الأهلية المعتمدة لدى البنك

الخبرة في العناية الواجبة
كفاءة أساسية في الاستعانة بالمديرين من الدرجة الأولى والاستثمار فيهم باستخدام أدوات تقييم المخاطر الداخلية وعملية العناية الواجبة

محاذاة المصالح
يواصل بنك لِشا الاستثمار في بعض الصفقات جنبًا إلى جنب مع عملائه، بما يعكس التزامه الراسخ ومواءمة المصالح على المدى الطويل

فريق وشركاء متمرسون
يعتمد بنك لِشا نهجًا عالميًا متعدّد التخصصات، مدعومًا بشبكات علاقات واسعة، تمكّنه من استكشاف فرص استثمارية نوعية وفريدة عبر مختلف الأسواق العالمية

2025 التقــدم، الأداء، والرؤيــة

فبراير



عقد الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك



الفوز بجائزة صفقة العام في قطر من مجلة التمويل الإسلامي (IFN) لعام 2024، عن إصدار صكوك بقيمة 500 مليون ريال قطري لصالح استثمار القابضة

مارس

إدراج بنك لِشا، ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأفضل 40 مدير أصول لعام 2025



الاستحواذ على حصة غير مباشرة في مطار إدنبرة من خلال الاستثمار في صندوق يركز على البنية التحتية، يُدار من قبل مدير صناديق بنية تحتية مرموق عالميًا

أبريل



الاستحواذ على مبنى سكني بقيمة 280 مليون ريال قطري يقع في منطقة الخليج الغربي بدولة قطر، وذلك من خلال إحدى الشركات التابعة للبنك



الاستحواذ على أربع طائرات من طراز إيرباص A350-1000

مايو



الحصول على جائزة أفضل مدير استثمار عقاري في قطر ضمن جوائز التمويل الدولية 2025



فوز بنك لِشا بجائزة أفضل جهة مستقلة في الاستشارات الاستثمارية المستقلة في قطر ضمن جوائز يوروموني للتميّز 2025

يونيو



تعيين بنك لِشا مستشارًا حصريًا لعمليات الدمج والاستحواذ (Sell-side M&A) لصالح شركة رائدة في قطاع خدمات النفط والغاز في دولة قطر

MEED MENA Banking

حصول بنك لِشا على جائزة أفضل بنك استثماري في قطر ضمن جوائز MEED للتميز المصرفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - فئة الشركات والاستثمار 2025

يوليو



الاستحواذ على طائرة من طراز إيرباص A320neo

أكتوبر



استثمار بقيمة 182 مليون ريال قطري في صندوق عالمي للاستثمارات الثانوية في الملكية الخاصة، بالشراكة مع مدير استثمار عالمي رائد



استثمار غير مباشر بقيمة 540 مليون ريال قطري في منصة متخصصة في مجال الطاقة، بالشراكة مع مدير رائد في مجالي الطاقة والبنية التحتية

نوفمبر



الاستحواذ على طائرتين من طراز بوينغ 9-787



استثمار غير مباشر بقيمة 364 مليون ريال قطري في صندوق متخصص في سوق الاستثمارات الثانوية للملكية الخاصة، بالشراكة مع أحد أبرز مديري الاستثمار العالميين في هذا القطاع

November



استكمال شركة لِشا المالية متطلبات بدء مزاولة الأعمال لممارسة أنشطة الاستشارات في مجال الأوراق المالية، وذلك وفق الموافقة الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية

December



القيام بدور المدير المشترك الرئيسي لإصدار صكوك بالعملة المحلية بقيمة 500 مليون ريال قطري لصالح بنك قطر الدولي الإسلامي



الاستحواذ على أصل بقيمة 283 مليون ريال قطري من خلال الاستحواذ على شركة ذات غرض خاص مالكة هذا الأصل

استثمار غير مباشر بقيمة 182 مليون ريال قطري في منصة متخصصة في البنية التحتية

مدير الإصدار المشترك في أول إصدار صكوك خضراء لأجل ثلاث سنوات لبنك الريان بقيمة 500 مليون ريال قطري

الجوائز



Forbes

إدراج بنك لِشا ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأفضل 40 مدير أصول لعام 2025

أفضل أماكن العمل في دولة قطر، بحصوله على المركز الخامس والعشرين ضمن فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة

جوائز MEED MENA للتميّز المصرفي

الحصول على جائزة أفضل بنك استثماري في دولة قطر ضمن جوائز للتميّز المصرفي - قطاعي MEED MENA الشركات والاستثمار لعام 2025

يوروموني للتميّز لعام 2025

الفوز بجائزة أفضل جهة مستقلة في الاستشارات الاستثمارية (الخدمات المصرفية الاستثمارية) في دولة قطر ضمن جوائز يوروموني للتميّز لعام 2025

مجلة التمويل الإسلامي (IFN)

الحصول على جائزة صفقة العام في دولة قطر (IFN)لعام 2024 من مجلة التمويل الإسلامي عن إصدار الصكوك البارز بقيمة 500 مليون ريال قطري لصالح شركة استثمار القابضة

المشاركة في المؤتمرات والفعاليات



استكشاف الفرص ضمن منظومة رأس المال الخاص في الأسواق الناشئة

منتدى قطر-أفريقيا للأعمال 2025 - جنوب أفريقيا

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي



ورشة عمل تخصصية (ماستركلاس) في التخطيط المالي وإدارة الثروات

جلين جونستون
الرئيس التنفيذي للاستثمار



ملتقى Absolute Collateral الدوحة حول الخزينة والتداول واتفاقيات إعادة الشراء

محمد أبو خلف
رئيس إدارة الخزينة



إعادة التفكير في الأثر الاقتصادي والتنمية في عصر الذكاء الاصطناعي

استضافها رئيس جامعة قطر الدكتور عمر الأنصاري ضمن منتدى قطر الاقتصادي 2025

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي



المؤتمر الدولي السابع ليوم المرأة العالمي

كلية أي أف جي بالتعاون مع جامعة أبردين

فوليا بلاس
رئيسة إدارة المخاطر

المراجعة
الاستراتيجية

16 الاستراتيجية
17 لمحة عن الأداء المالي
18 كلمة رئيس مجلس الإدارة
20 كلمة المدير التنفيذي
22 ملخص عن الأداء المالي
24 علاقات المستثمرين
26 مجلس الإدارة
28 مجلس الرقابة الشرعية
30 فريق الإدارة

الاستراتيجية



لمحة عن الأداء المالي

الوضع المالي

إجمالي الأصول	ر.ق ٨.١ مليار	+ ١٩%
إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة	ر.ق ١٣.٣ مليار	+ ٥٤%
اجمالي الاستثمارات	ر.ق ٤.٤ مليار	+ ٣١%
حقوق الملكية*	ر.ق ١.٥ مليار	+ ١٣%
نسبة كفاية رأس المال	١٤.٥%	١٧.١% (٢٠٢٤)
القيمة الدفترية	ر.ق ١.٣٦	

الربحية

صافي الربح*	ر.ق ٢٠٠.١ مليون	+ ٥٦%
إجمالي الدخل	ر.ق ٤٦٦.٦ مليون	+ ٢١%
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	ر.ق ١٤٦.٩ مليون	- ٢٣%
إيرادات الرسوم و توزيعات الأرباح	ر.ق ١٤٦.٢ مليون	+ ٧٢%
أرباح استثمارات الصكوك	ر.ق ١٣٠.٧ مليون	+ ٢٠%
العائد على متوسط حقوق الملكية	١٤%	
العائد على متوسط الأصول	٢.٧%	

*المنسوبة إلي مساهمي البنك

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صَلِّ وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة المساهمين الكرام

يسرّني أن أقدّم لكم التقرير السنوي لبنك لِشا، والذي يعكس عامًا اتسم بالمرونة المؤسسية، والحوكمة المنضبطة، والتقدم الاستراتيجي، في ظل بيئة عالمية وإقليمية تشهد تحوّلات متسارعة. ويواصل بنك لِشا بصفته بنكًا استثماريًا متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية، مسيرته برؤية طويلة الأمد، تركز على حماية مصالح أصحاب المصلحة، وتعزيز الأسس المؤسسية، وتهيئة البنك لاغتنام الفرص عبر مختلف الدورات الاقتصادية المستقبلية.

البيئة الاقتصادية الكلية والسياق القطاعي
واصل قطاع الخدمات المصرفية والمالية في دولة قطر إظهار مستويات عالية من القوة والاستقرار والمرونة. وقد أسهم الإطار التنظيمي المتين، إلى جانب السياسات المالية الرشيدة، في تعزيز اندماج القطاع مع الأسواق الإقليمية والعالمية، بالتوازي مع تبنّي الابتكار في المنتجات، وإدارة المخاطر، والقدرات الرقمية. ومن منظور الخدمات المصرفية الاستثمارية، عزّز هذا التطور الثقة في القطاع بوصفه شريكًا موثوقًا في التمويل، ومنصة متقدّمة قادرة على هيكلة حلول استثمارية متخصصة ومصمّمة وفق احتياجات العملاء.

ويُشكّل هذا المشهد قاعدة داعمة لاستراتيجية بنك لِشا، إذ يسهم نضج المنظومة المالية في دولة قطر، مقرونًا بتسارع التحول الرقمي وتعاظم الترابط العالمي، في دعم النمو طويل الأجل وترسيخ الاستقرار المالي، بما يوفر بيئة مواتية لتوظيف رأس المال بكفاءة وتحقيق قيمة مستدامة.

الحوكمة وإشراف مجلس الإدارة
تظل الحوكمة الرشيدة في صميم مسؤوليات واشراف مجلس الإدارة على أعمال بنك لِشا. وخلال العام، واصل المجلس تعزيز أطر الإشراف والرقابة، مع التركيز على الشفافية والمساءلة والالتزام بالمتطلبات التنظيمية ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما أسهم انتخاب أعضاء جدد في مجلس الإدارة في إثراء تنوّع الخبرات ووجهات النظر الداعمة للتوجّه الاستراتيجي للبنك.

ويؤكد المجلس التزامه الكامل بحماية حقوق المساهمين والحفاظ على أعلى معايير الحوكمة. وتعكس المبادرات الهادفة إلى تعزيز التواصل مع المساهمين هذا الالتزام، وتؤكد مسؤوليتنا في العمل بما يحقق المصلحة الفضلى لجميع أصحاب المصلحة.

وفي هذا الإطار، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٦٪ من القيمة الاسمية للسهم (بواقع ٠.٠٦ ريال قطري للسهم الواحد) عن السنة المالية 2025، بما يجسّد نهجًا متوازنًا يهدف إلى مكافأة المساهمين، مع الحفاظ على المرونة اللازمة لدعم النمو المستقبلي.

الأداء المالي
حقق بنك لشا للسنة المالية المنتهية في عام 2025صافي ربح بلغ ٢٠٠.١ مليون ريال قطري، مسجلًا نموًا بنسبة ٥٦٪ مقارنة بالعام السابق، وهو أعلى مستوى أداء يحققه البنك منذ تأسيسه.



كما ارتفع إجمالي الأصول إلى ٨.١ مليار ريال قطري، في حين بلغت الأصول المُدارة ١٣.٣ مليار ريال قطري، محققة معدلات نمو قدرها ١٩٪ و ٥٤٪ على التوالي.

وتعكس هذه النتائج قدرة البنك على تحقيق عوائد مستدامة، مع الحفاظ على قوة الميزانية العمومية والانضباط الرأسمالي. ويُعرب مجلس الإدارة عن رضاه التام عن توافق الأداء المالي لبنك لِشا مع أهدافه طويلة الأجل، بما يوفّر قاعدة متينة لدعم مبادرات النمو المستقبلية، وتعزيز عوائد المساهمين، والحفاظ على المرونة الاستراتيجية عبر مختلف دورات السوق.

الرؤية الاستراتيجية وخلق القيمة طويلة الأجل
ترتكز استراتيجية بنك لِشا على رؤية طويلة الأمد واضحة تتمثل في أن يكون بنكاً استثماريًا رائدًا متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية، يحقق قيمة مستدامة من خلال التنويع المنضبط، وبناء الشراكات القوية، وتطوير منصات قابلة للتوسع. وقد انصبّ تركيز مجلس الإدارة خلال العام على ضمان انسجام مبادرات النمو مع هذه الرؤية، واستنادها إلى أطر قوية لإدارة المخاطر والانضباط في توظيف رأس المال.

ويظل التوسع الاستراتيجي انتقائيًا وموجّهًا نحو تحقيق أهداف محددة. وتعكس الخطوات الأخيرة لإنشاء وتدويل منصات استثمارية نهجًا مدروسًا يهدف إلى بناء قدرات طويلة الأجل. ويجسّد تأسيس كيان متخصص في قطاع الطيران، مقره دبلن، إلى جانب مواصلة التوسع الإقليمي، مثالاً على هذا النهج المتوازن الذي يعزّز الامتداد العالمي مع الحفاظ على الحوكمة الصارمة والكفاءة التشغيلية.

وكذلك، تدعم الإنجازات التنظيمية التي حققتها شركة لِشا المالية في المملكة العربية السعودية طموح البنك طويل الاجل في توسيع خدمات الاستشارات عبر الأسواق الإقليمية الرئيسية، بما يعزّز دوره كشريك موثوق للعملاء والمؤسسات.

قوة رأس المال والمرونة
يواصل مجلس الإدارة إعطاء الأولوية لمتانة الميزانية العمومية، وقوة السيولة، وكفاية رأس المال باعتبارها ركائز أساسية في استراتيجية بنك لِشا. وفي بيئة تتسم بعدم اليقين الجيوسياسي وتغيّر الأوضاع النقدية، يتيح هذا النهج المنضبط للبنك الحفاظ على المرونة التشغيلية، مع حماية قيمة أصحاب المصلحة.

ومن خلال محفظة استثمارية متنوّعة وشهية مخاطر مدروسة، يتمتع بنك لِشا بموقع قوي يمكّنه من التعامل مع تقلبات الأسواق والاستفادة من الفرص المتوافقة مع أهدافه طويلة الأجل.

الاستدامة والمسؤولية المؤسسية
تظل الاستدامة والاستثمار المسؤول عنصرين جوهريين في هوية بنك لِشا وتوجّهاته الاستراتيجية. ويعكس التقدّم المحرز في ممارسات الاستدامة، والاستثمار المسؤول، ومعايير الحوكمة التزام البنك بالمواءمة مع أفضل الممارسات العالمية، ودعم الأهداف الوطنية والدولية للاستدامة. ومع تطوّر توقعات الجهات التنظيمية والمستثمرين والمجتمع، يحرص بنك لِشا على ترسيخ هذه المبادئ في عملياته وقراراته الاستثمارية.

نظرة مستقبلية
يتطلّع مجلس الإدارة إلى المستقبل بثقة، مستندًا إلى رؤية استراتيجية واضحة، وبيئة تشغيلية تتسم بالمتانة. وتظل أولويات بنك لِشا مركّزة على النمو المنضبط، والابتكار ضمن الأطر المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعزيز مكانته كشريك استثماري موثوق عبر مختلف الأسواق.

ومع مواصلة دولة قطر ترسيخ مكانتها كمركز مالي عالمي، يتمتع بنك لِشا بموقع مميّز يمكّنه من الإسهام بفاعلية في هذه المسيرة، من خلال توظيف خبراته، ومعاييره العالية في الحوكمة، ورؤيته طويلة الأجل، لتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين وكافة أصحاب المصلحة.

شكر وتقدير
نيابةً عن مجلس الإدارة، أتقدّم بخالص الشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدّى، على قيادته الحكيمة ورؤيته الثاقبة. كما أتوجّه بالشكر إلى الجهات التنظيمية على توجيهها ودعمها المستمر، والذي يشكّل ركيزة أساسية لقوة ومصداقية النظام المالي في دولة قطر.

كما أعبّر عن بالغ تقديري لمساهمينا على ثقتهم، ولعملائنا وشركائنا على تعاونهم المتواصل، ولموظفينا على تفانيهم ومهنيتهم العالية. ومعًا، نؤكد التزامنا بمواصلة تطوير بنك لِشا، وبناء مؤسسة متينة، مبتكرة، وقائمة على خلق القيمة على المدى الطويل.

مع أطيب التمنيات،

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صَلِّ وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة المساهمين الكرام

يسرّني أن أقدّم إليكم التقرير السنوي لبنك لِشا، والذي يعكس عامًا اتّسم بقوة التنفيذ، وتسارع الزخم، وتحقيق تقدّم ملموس عبر مختلف منصات أعمال البنك. وقد شكّل هذا العام محطة مهمة في مسيرة تطوّر البنك، حيث واصلنا التوسّع الانتقائي، وتعزيز حضورنا الجغرافي، وتحويل أولوياتنا الاستراتيجية إلى نتائج عملية قابلة للقياس. وانطلاقًا من الأسس التي أرساها البنك خلال الأعوام السابقة، ظلّ تركيز الإدارة منصبًا على التنفيذ المنضبط، وتعزيز القدرات التشغيلية، والتعامل بكفاءة مع تعقيدات الأسواق، وتهيئة البنك لتحقيق نمو مستدام على المدى القريب وحتى المتوسط.

التوسّع الدولي

كان التقدّم المتواصل في استراتيجيتنا الدولية من أبرز سمات هذا العام. فقد عكس تطوّر أعمال الشركة التابعة لِشا المالية في المملكة العربية السعودية، إلى جانب تأسيس مكتب متخصص في قطاع الطيران في دبلن، وتنفيذ صفقات في مجالي الملكية الخاصة والعقارات في عدد من الأسواق العالمية، نهجًا مدروسًا ومتوازنًا في التوسّع. وتهدف هذه المبادرات إلى تعميق الوصول إلى الأسواق الدولية، وتنويع مصادر الإيرادات، ومواءمة النمو مع القطاعات التي يمتلك فيها بنك لِشا خبرة مثبتة وميزة تنافسية. وتماشيًا مع الاتجاهات العالمية السائدة في عام 2025، ارتكز نهجنا على التخصّص، وبناء الشراكات، وتطوير منصات قابلة للتوسّع، بدلًا من التوسّع الجغرافي الواسع غير الانتقائي.

الأداء المالي والانضباط التشغيلي

عكس الأداء المالي خلال العام هذا النهج المنضبط. فقد حقق بنك لِشا نموًا مزدوج الرقم عبر مؤشرات رئيسية، مسجّلًا صافي ربح بلغ ٢٠٠.١ مليون ريال قطري، بزيادة ملحوظة قدرها ٥٦% مقارنة بالعام السابق. وجاء هذا الأداء مدفوعًا بتحسّن الرافعة التشغيلية، وإدارة التكاليف بانضباط، ومواصلة تنويع مصادر الدخل عبر خطوط الأعمال المختلفة والمناطق الجغرافية.

كما ارتفعت الأصول المُدارة إلى ٨.١ مليار ريال قطري، مدعومة بتفويضات جديدة، وتدفّقات مستمرة من العملاء، وأداء قوي للمحافظ الاستثمارية. وأبرز الزخم المتحقق في الأرباح على مدار العام متانة نموذج التشغيل لدى البنك، وقدرته على التوسّع المربح مع الحفاظ على قوة الميزانية العمومية، ومستويات سيولة صحية، وانضباط رأسمالي راسخ.

بيئة التشغيل وظروف الأسواق

ظلّت بيئة التشغيل خلال العام معقّدة، متأثرة بعوامل من بينها حالة عدم اليقين الجيوسياسي، وتطوّر المتطلبات التنظيمية، واستمرار مستويات مرتفعة من معدلات الربح. وقد انعكست هذه العوامل على تدفقات رؤوس الأموال العالمية، وتوقيت الصفقات، ومدى تقبّل المستثمرين للمخاطر خلال عام 2025. وتعاملت الإدارة مع هذه الظروف بنهج استباقي ومتوازن، مع إعطاء الأولوية للانضباط في إدارة المخاطر، والحفاظ على المرونة في توظيف رأس المال، والاستفادة من الشراكات القائمة لدعم نشاط توليد الصفقات وتعزيز التفاعل مع العملاء. وفي هذا السياق،



ظل الطلب على الحلول الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية متماسكًا، لا سيما لدى المستثمرين الباحثين عن استراتيجيات متمايزة مدعومة بأصول قوية وهيكلة منضبطة.

أداء قطاعات الأعمال والتركيز الاستراتيجي

إدارة الثروات الخاصة

واصلت إدارة الثروات الخاصة تطوّرها كركيزة متنامية الأهمية ضمن أعمال بنك لِشا، مدفوعة بالنمو المستمر في الثروات الإقليمية وازدياد الطلب على حلول استثمارية مخصّصة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويخدم البنك الأفراد من أصحاب الثروات العالية، والمكاتب العائلية، وروّاد الأعمال، والعملاء من الشركات، من خلال إدارة المحافظ التقديرية، وتفويضات الاستشارات، والاستثمارات المهيكلة، وإتاحة الوصول إلى فرص الأسواق الخاصة. وقد تم تصميم هذه المحافظ مع تركيز قوي على الحفاظ على رأس المال، والتنويع، وخلق قيمة طويلة الأجل. وخلال العام، استفاد هذا القطاع من تدفّقات عملاء مستمرة وتعميق العلاقات، مدعومًا بالمنصة المتكاملة للبنك وتدفّق الصفقات الحصري.

إدارة الأصول

الملكية العامة، وأسواق النقد، والدخل الثابت

تظل إدارة الأصول محرّكًا أساسيًا في نموذج أعمال بنك لِشا، بما توفّره من دخل رسوم متكرر وقابل للتوسّع. وقد عكس نمو التفويضات التقديرية زيادة الطلب من العملاء المؤسسيين والأفراد على استراتيجيات سائلة تُدار باحترافية ضمن أطر منضبطة لإدارة المخاطر. واتسمت استراتيجيات الملكية العامة والدخل الثابت بالانتقائية، مع التركيز على جودة الأصول، والانضباط في التقييم، والحماية من المخاطر الهبوطية، بما يتماشى مع ظروف الأسواق خلال عام 2025. كما واصلت أنشطة الخزينة وأسواق النقد لعب دور محوري في إدارة السيولة، من خلال أدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية دعمت مرونة الميزانية العمومية وكفاءة رأس المال.

الاستثمارات البديلة

الاستثمار في قطاع الطيران

برز قطاع الطيران كأحد الأنشطة العالمية الرئيسية لبنك لِشا، مدعومًا بشركة لِشا لخدمات الطيران إيرلندا المحدودة ومقرها دبلن. ويستند هذا النشاط إلى تدفقات نقدية تعاقدية طويلة الأجل، وأصول قوية، وطلب عالمي مستدام على حلول تأجير الطائرات، وهي اتجاهات استمرت خلال عام 2025. وقد توسعت المحفظة خلال العام من خلال اكتتابات منضبطة واستحواذات انتقائية للأصول، حيث تنظر الإدارة إلى الطيران باعتباره استراتيجية استثمارية قابلة للتوسع وطويلة الأجل.

الملكية الخاصة

تم تنفيذ استثمارات الملكية الخاصة وفق نهج منضبط قائم على الشراكات، مع تعرض انتقائي لقطاعات البنية التحتية، والطاقة، واستثمارات الأسواق الثانوية. وانصبّ التركيز على تحقيق نمو رأسمالي طويل الأجل، بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في الأسواق الخاصة خلال عام 2025.

الاستثمار العقاري

واصلت الاستثمارات العقارية تركيزها على إدارة المحافظ بانضباط وإشراف نشط على الأصول في كلٍّ من دولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية. وأسهمت المحافظ القائمة في تنويع الدخل، في حين خضعت الاستثمارات الجديدة لتقييم متحفظ، في ضوء ديناميكيات معدلات الربحية، واتجاهات إعادة تسعير الأصول، واعتبارات الاستدامة.

الاستشارات المصرفية الاستثمارية

واصلت إدارة الاستشارات المصرفية الاستثمارية تحقيق زخم متنامٍ منذ إطلاقها في عام 2024. وخلال العام، دعمت الفرق عملاء البنك عبر عدد متزايد من مهام الاستشارات وأسواق رأس المال، بما في ذلك صفقات الاندماج والاستحواذ وإصدارات الصكوك. ويعكس هذا التقدم تنامي ثقة العملاء بقدرات بنك لِشا الاستشارية، وكفاءته في هيكلة وتنفيذ حلول معقدة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عبر مختلف القطاعات.

التحول الرقمي

بقي التحول الرقمي عاملًا تمكينيًا أساسيًا للتوسع والمرونة التشغيلية. وخلال العام، نجح البنك في تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات قائم على الحوسبة السحابية، ما عزز التكامل بين الوظائف الأساسية. ودعّم الاستثمار المستمر في البنية التحتية الرقمية تحسين جودة البيانات، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز إدارة المخاطر، بما يهيّئ البنك لدعم النمو المستقبلي.

الاستدامة والحوكمة

تظل اعتبارات الاستدامة جزءًا أصيلًا من منظومة الحوكمة ونهج الاستثمار في بنك لِشا. وتواصل عوامل البيئة، والمجتمع، والحوكمة الاندماج في عمليات اتخاذ القرار جنبًا إلى جنب مع المعايير المالية وإدارة المخاطر. كما تدعم التحسينات المستمرة في السياسات والإفصاحات والممارسات الداخلية التوافق مع المتطلبات التنظيمية وتوقعات أصحاب المصلحة، كما هو معمول به في الأسواق المالية العالمية خلال عام 2025.

الإنجازات والتطلعات المستقبلية

حظي أداء البنك خلال العام بتكريم من خلال عدد من الجوائز الإقليمية والدولية، تأكيدًا لقوة التنفيذ واتساع الحضور في الأسواق. ومع استمرار حالة عدم اليقين عالميًا، فإن المحفظة المتنوعة لبنك لِشا، وموقعه القوي من حيث السيولة، ونهجه المنضبط في إدارة المخاطر، تشكل أساسًا متينًا للمرونة والنمو. وبدعم من منصات قابلة للتوسع وحضور دولي متنامٍ، يتمتع البنك بقدرة عالية على التحرك الحاسم عند بروز الفرص.

كلمة ختامية

لقد أثبت هذا العام بوضوح كيف يتم تجسيد محورنا الاستراتيجي «امتداد عالمي. حضور محلي. قيمة مستدامة.» في نتائج ملموسة، من خلال التنفيذ المركّز والابتكار والنمو المنضبط. ومع المضي قدمًا، يظل تركيزنا منصبًا على الحفاظ على الزخم، وتعزيز القدرات، وتحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا وعملائنا وكافة أصحاب المصلحة مع أطيب التمنيات.

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي

ملخص عن الأداء المالي

إجمالي الأصول
ر.ق ٨.١ مليار
+ ١٩%

إجمالي الدخل
ر.ق ٤٦٦.٦ مليون
+ ٢١%

إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة
ر.ق ١٣.٣ مليار
+ ٥٤%

صافي الربح*
ر.ق ٢٠٠.١ مليون
+ ٥٦%

نمو قوي في الربحية والدخل المجمل للبنك

حقق بنك ليشا أقوى أداء مالي في تاريخه خلال عام ٢٠٢٥، مسجلاً صافي ربح قياسي بلغ ٢٠٠.١ مليون ريال قطري، بزيادة نسبتها ٥٦٪ على أساس سنوي. ويعكس هذا الأداء المتميز نجاح البنك في تنفيذ رؤيته الاستراتيجية، واعتماده نهجاً منضبطاً في الإدارة المالية، إلى جانب مواصلة تركيزه على خلق قيمة مستدامة طويلة الأجل للمساهمين.

وقد جاء هذا الإنجاز الاستثنائي مدفوعاً بتوسع الأنشطة الاستثمارية الرئيسية، والتنويع الفعّال لمصادر الدخل، والاستمرار في تعزيز الكفاءة التشغيلية. كما يؤكد أداء البنك متانة نموذج أعماله وقوة عروضه الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في التعامل مع المتغيرات المتسارعة في الأسواق.

وبلغ إجمالي الدخل ٤٦٦.٦ مليون ريال قطري، محققاً نمواً بنسبة ٢١٪ مقارنة بالعام السابق. ويعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى المساهمات القوية من أنشطة إدارة الأصول، وترتيبات الاستثمار، ورسوم الأداء والاستشارات، بالإضافة إلى دخل توزيعات الأرباح من محفظة البنك الاستثمارية المتنوعة. ويعكس هذا المزيج المتوازن من مصادر الدخل قدرة بنك ليشا على تحقيق إيرادات متكررة وقائمة على الرسوم إلى جانب عوائد الاستثمارات.

التوسع في الأصول والمحفظة الاستثمارية

واصلت الميزانية العمومية لبنك ليشا تعزيز قوتها، حيث ارتفع إجمالي الأصول إلى ٨.١ مليار ريال قطري، ما يعكس كفاءة توظيف رأس المال واعتماد استراتيجية استثمارية مُحكمة ومُحسّنة بعناية. كما ارتفع إجمالي الاستثمارات إلى ٤.٤ مليار ريال قطري، مسجلاً نمواً بنسبة 31%، مدفوعاً بتخصيص انتقائي لرأس المال في أصول عالية الجودة وقطاعات تتمتع بأسس قوية.

وسجّل البنك أيضاً نمواً ملحوظاً في نموذج الدخل القائم على الرسوم، حيث بلغت قيمة الأصول المدارة نحو ١٣.٣ مليار ريال قطري. ويُعزى جزء كبير من هذا النمو إلى الاستثمارات في قطاعات الطيران، والملكية الخاصة، والعقارات، والتي شكلت مجتمعةً أكثر من ٩٠% من إجمالي الأصول المدارة. ويبرز هذا الأداء الطلب المتزايد على الحلول الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمصممة خصيصاً التي يقدمها بنك ليشا، سواء من قبل المستثمرين الأفراد أو المؤسسات، كما يعزز مكانة البنك كمدير استثمارات موثوق.

مؤشرات الربحية القوية والاستقرار المالي

عززت مؤشرات ربحية بنك ليشا مكانته المالية وكفاءته التشغيلية بشكل أكبر، حيث ارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى ١٤%، فيما تحسّن العائد على متوسط الأصول ليصل إلى ٢.٧%، بما يعكس كفاءة أعلى في توظيف الأصول وانضباطاً في إدارة التكاليف. كما ارتفعت ربحية السهم إلى ٠.١٧٩ ريال قطري، ما يؤكد استمرار التزام البنك بتعظيم القيمة للمساهمين. وبالتوازي، ارتفعت القيمة الدفترية للسهم إلى ١.٣٦ ريال قطري، مما عزز ثقة المستثمرين وظلّ الامتثال للمتطلبات الرقابية أولوية رئيسية طوال العام، حيث حافظ البنك على نسبة كفاية رأس المال بلغت ٤٠.٥%، بما يؤكد قوة قاعدته الرأسمالية ومتانته المالية وقدرته على دعم خطط النمو والتوسع المستقبلية.

كما ارتفع إجمالي حقوق الملكية إلى ١.٥ مليار ريال قطري، مسجلاً نمواً بنسبة ١٣%، مدفوعاً بشكل أساسي بالأداء الربحي القوي خلال العام. وقد جاء ذلك مدعوماً بإدارة منضبطة لرأس المال، واحتجاز الأرباح، وتحقيق مكاسب في القيمة العادلة لمحفظة الاستثمارات، الأمر الذي عزز بشكل إضافي قوة المركز المالي للبنك.

عمليات الاستحواذ الاستراتيجية، التوسع التجاري، وتعزيز إدارة المحفظة الاستثمارية

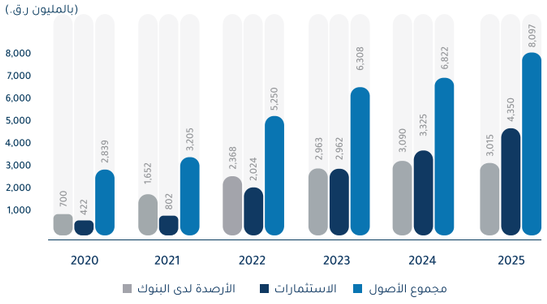
واصل بنك ليشا تعزيز مركزه المالي من خلال تنفيذ استحواذات نوعية، والتوسع في الأعمال، ومبادرات تحسين وإعادة هيكلة المحفظة الاستثمارية. ففي قطاع الطيران، استكمل البنك استثمارات في محفظة تضم سبع طائرات تغطي مجموعة متنوعة من أنواع الطائرات، بما يعكس خبرته في هيكلة وإدارة أصول الطيران التي تولّد عوائد مستقرة وطويلة الأجل.

وفي مجال الملكية الخاصة، نفّذ بنك ليشا صفقات شملت قطاعات الطاقة والبنية التحتية وصناديق الاستثمار، بما يتماشى مع استراتيجيته الهادفة إلى الاستثمار في قطاعات مرنة تتمتع بوضوح في التدفقات النقدية وإمكانات نمو مستدامة على المدى الطويل.

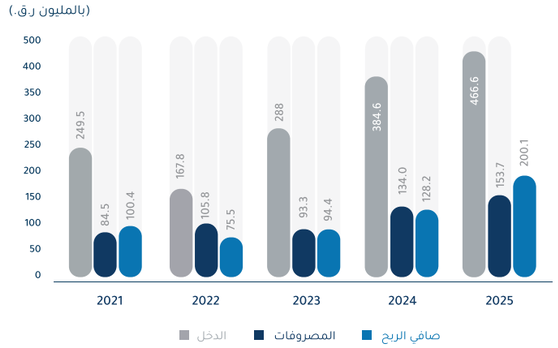
كما واصل البنك توسيع محفظته العقارية من خلال استحواذات سكنية انتقائية داخل دولة قطر، ما أسهم في تنويع قاعدة أصوله وتعزيز استقرار الدخل.

وبالتوازي مع ذلك، حافظ البنك على نشاطه في مجال الاستشارات المصرفية الاستثمارية، حيث نجح في تنفيذ عدد من مهام الاستشارات والهيكلة عبر قطاعات متعددة. وأنجزت الإدارة عدة صفقات في مجالي الاندماج والاستحواذ وأدوات الدين في أسواق رأس المال، بإجمالي حجم معاملات بلغ ٣.٢ مليار ريال قطري عبر ثماني صفقات منذ انطلاق النشاط في عام ٢٠٢٤.

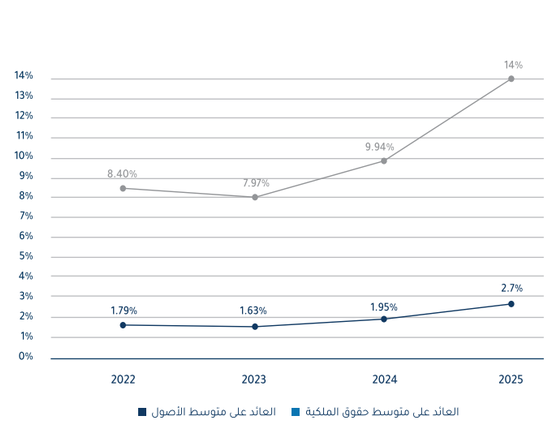
(بالمليون ر.ق.)



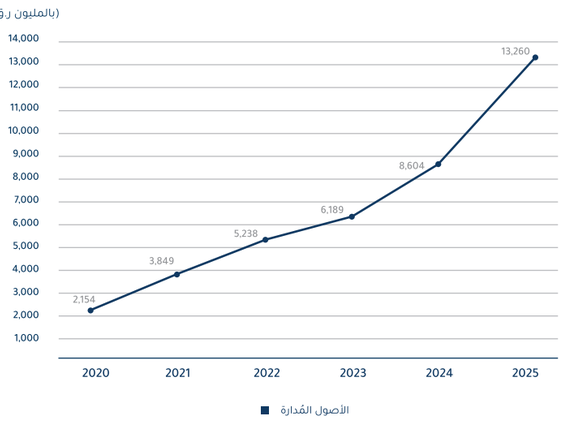
(بالمليون ر.ق.)



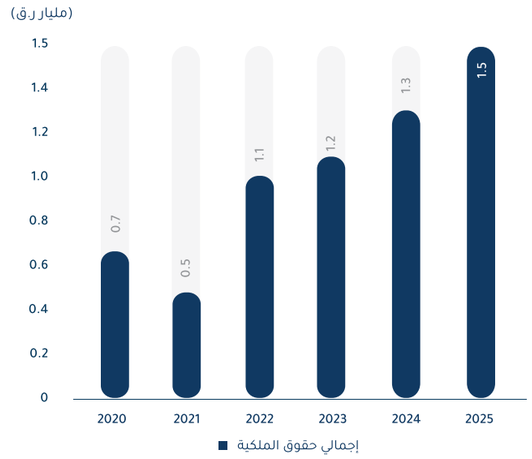
(بالمليون ر.ق.)

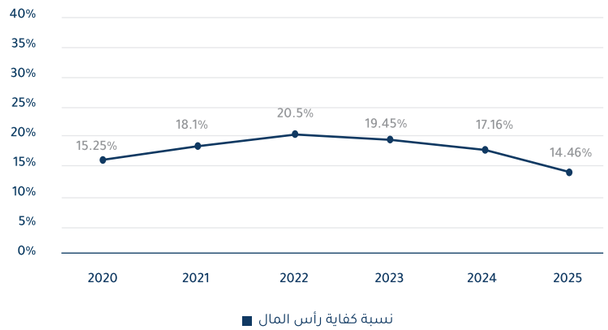


(بالمليون ر.ق.)



(مليار ر.ق)





علاقات المستثمرين

تُشكّل وظيفة علاقات المستثمرين في بنك لِشا حلقة وصل أساسية بين البنك ومساهميه ومستثمريه والجهات التنظيمية والمجتمع المالي على نطاق أوسع. ويلتزم القسم بتعزيز الشفافية وبناء الثقة وترسيخ التواصل الفعّال، من خلال الإفصاح الدقيق والمنتظم والشامل عن الأداء المالي، والتطوّرات الاستراتيجية، ومسائل الحوكمة، وذلك بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية السارية وأفضل الممارسات في حوكمة الشركات، وبما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أبرز أنشطة علاقات المستثمرين خلال عام 2025
واصل فريق علاقات المستثمرين خلال عام 2025 جهوده الرامية إلى تعزيز التواصل مع المساهمين، وتطوير أطر الامتثال، ودعم الأهداف الاستراتيجية للبنك، وذلك من خلال تنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية، من أبرزها:

إطار توزيع الأرباح
تماشيًا مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها في دولة قطر، واصل بنك لِشا تنفيذ ترتيبات توزيع الأرباح من خلال شركة إيداع قطر (إيداع). وتتم معالجة جميع توزيعات الأرباح الخاصة بالمساهمين عبر إيداع، بما يضمن عملية موحّدة وآمنة وفعّالة لإدارة الأرباح، ويُسهم في تعزيز الشفافية وتحسين تجربة المساهمين.

انتخابات وتعيينات مجلس الإدارة
نفّذ البنك إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقًا لمتطلبات الحوكمة السارية. وعقب انعقاد الجمعية العامة العادية، تم تعيين أعضاء جدد في مجلس الإدارة من خلال عملية انتخابية منظمة وشفافة، بما يدعم التطور المستمر لهيكل القيادة وإطار الحوكمة في بنك لِشا.

سداد الأرباح غير المطالب بها
حافظ بنك لِشا على نهجه الاستباقي في معالجة الأرباح غير المطالب بها. وقد تم حثّ المساهمين على تحديث بياناتهم الشخصية والمصرفية لدى إيداع قطر، بما يسهم في تسوية مستحقاتهم بدقة وفي الوقت المناسب، وبما يعكس التزام البنك بحماية حقوق المساهمين وتعزيز الشفافية.



الجمعية العامة العادية - 24 فبراير 2025
عُقدت الجمعية العامة العادية برئاسة رئيس مجلس إدارة بنك لِشا، سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني، وذلك في فندق ذا نِد الدوحة، بحضور أعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين، وفريق الإدارة التنفيذية العليا.

وتناولت الجمعية العامة العادية عددًا من البنود الرئيسية، من بينها عرض تقرير رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، واعتماد خطة العمل لعام 2025. كما تم عرض واعتماد عدد من التقارير، شملت: تقرير هيئة الرقابة الشرعية، والقوائم المالية المدققة، وتقرير مدقق الحسابات الخارجي، وتقرير الحوكمة (وفقًا لقواعد حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية) وتقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

واعتمدت الجمعية كذلك التقرير السنوي لبنك لِشا لعام 2024، ووافقت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 0.05 ريال قطري للسهم الواحد، بما يعادل 5% من القيمة الاسمية للسهم. كما تمت الموافقة على عدد من المعاملات الجوهرية، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية. وفي السياق ذاته، تم تعيين شركة مدققًا خارجيًا للبنك عن السنة المالية 2025، مع KPMG اعتماد أتعابها وفق الأصول.

انتخابات وتعيينات مجلس الإدارة
خلال اجتماع الجمعية العامة العادية، تم انتخاب سبعة أعضاء لمجلس الإدارة، يضمّون أربعة أعضاء مستقلين وثلاثة أعضاء غير مستقلين، وذلك وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها والنظام الأساسي للبنك.

وأسماء الأعضاء المنتخبين هي:

- **محمد يوسف المانع**
- **مشعل محمد آل محمود**
- **السيد عيسى محمد المهندي**
- **ناصر عبد الله المسند**
- **حمد علي المناعي ممثلًا عن شركة شاهه للاستثمار والعقارات ذ.م.م**
- **محمد علي السليطي، ممثلًا عن شركة أزوم للاستثمار العقاري ذ.م.م**
- **عبد الرحمن عرفان توتنجي، ممثلًا عن شركة شفت ذ.م.م**

كما صادقت الجمعية العامة على تعيين العضوين المتبقيين المرشحين من قبل المساهمين الاستراتيجيين للبنك، وذلك وفقًا للمادة (34.2) من النظام الأساسي للبنك، وهما:

- **الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني، المعين من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م**
- **ناصر علي الهاجري، ممثلًا عن شركة بروق التجارية ذ.م.م**

وسيتولى جميع الأعضاء المنتخبين والمعينين مهامهم حتى نهاية دورة مجلس الإدارة الحالية في فبراير 2028. وعقب انعقاد الجمعية، أصبح مجلس إدارة بنك لِشا مكوّنًا من تسعة أعضاء.

الجمعية العامة غير العادية
عقب انتهاء أعمال الجمعية العامة العادية، انعقدت الجمعية العامة غير العادية، حيث وافق المساهمون على إدخال تعديلات على النظام الأساسي للبنك. كما فوض المساهمون رئيس مجلس الإدارة، أو من يفوضه، باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ التعديلات المعتمدة على النظام الأساسي، واستكمال جميع الموافقات والتسجيلات التنظيمية المطلوبة لدى الجهات المختصة.

معلومات أساسية

البورصة	السوق	الرمز	الرقم الدولي للأوراق المالية	القطاع
قطر	الرئيسية	QFBQ	QA000PLE37B1	خدمات مصرفية / مالية

تاريخ الإدراج	رأس المال المصرح به (ر.ق)	رأس المال المدفوع (ر.ق)	القيمة السوقية (ر.ق)
٢٧ ابريل ٢٠١٦	١،١٢٠،٠٠٠،٠٠٠	١،١٢٠،٠٠٠،٠٠٠	٢،٠٨٣،٢٠٠،٠٠٠

تفاصيل سعر السهم

خلال عام ٢٠٢٥، عكس أداء سهم بنك لِشا ظروف السوق وديناميكيات التداول في بورصة قطر

أعلى سعر	أدنى سعر
١.٩٢٢	١.٢١
١٩ مايو ٢٠٢٥	٦ أبريل ٢٠٢٥

المساهمون الرئيسيون

وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كان المساهمون التالي بيانهم يمتلكون ما نسبته ٥% أو أكثر من رأس المال المصدر للبنك، وذلك وفقًا للسجلات المعتمدة لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية

المساهمون الرئيسيون	عدد الحصص	نسبة حقوق الملكية
شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م	١٦٨،٠٠٠،٠٠٠	%١٥
شركة أزوم للاستثمار العقاري	١١٣،٠٠٠،٠٠٠	%١٠.٠٩
شركة شاهة للاستثمار و العقارات ذ.م.م	١١٢،٠٠٠،٠٠٠	%١٠.٠٠
شركة شفت ذ.م.م	١١٢،٠٠٠،٠٠٠	%١٠.٠٠
شركة بروق التجارية ذ.م.م	١١٢،٠٠٠،٠٠٠	%١٠.٠٠

التقويم المالي

	نهاية العام ٢٠٢٤	الربع الأول من عام ٢٠٢٥	النصف الأول من عام ٢٠٢٥	الربع الثالث من عام ٢٠٢٥
إعلان النتائج المالية	٢٦ يناير ٢٠٢٥	١٦ أبريل ٢٠٢٥	٢٣ يوليو ٢٠٢٥	٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥
بيانات مكالمة علاقات المستثمرين	٢٧ يناير ٢٠٢٥	١٧ أبريل ٢٠٢٥	٢٤ يوليو ٢٠٢٥	٢٣ أكتوبر ٢٠٢٥



مجلس الإدارة



سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة | عضو غير تنفيذي

يمثل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م
أعيد تعيينه في عام ٢٠٢٥ لمدة ثلاث سنوات



السيد محمد يوسف المانع
نائب رئيس مجلس الإدارة | عضو غير تنفيذي

أعيد انتخابه في عام ٢٠٢٥ لمدة ثلاث سنوات



سعادة حمد علي المناعي
عضو غير تنفيذي

يمثل شركة شاهة للاستثمار والعقارات ذ.م.م

تم انتخابه في عام ٢٠٢٥ لمدة ثلاث سنوات



السيد مشعل محمد آل محمود
عضو غير تنفيذي

أعيد انتخابه في عام ٢٠٢٥ لمدة ثلاث سنوات



السيد محمد علي السليطي
عضو غير تنفيذي

يمثل شركة أزوم للاستثمار العقاري ذ.م.م

أعيد انتخابه في عام ٢٠٢٥ لمدة ثلاث سنوات



السيد ناصر علي الهاجري
عضو غير تنفيذي

يمثل شركة بروق للتجارة ذ.م.م

تم انتخابه عام ٢٠٢٤ ثم تعيينه في عام ٢٠٢٥ لمدة ثلاث سنوات



السيد عيسى محمد المهندي
عضو غير تنفيذي

أعيد انتخابه في عام ٢٠٢٥ لمدة ثلاث سنوات



السيد عبدالرحمن عرفان توتونجي
عضو غير تنفيذي

يمثل شركة شفت ذ.م.م

أعيد انتخابه في عام ٢٠٢٥ لمدة ثلاث سنوات



السيد ناصر عبد الله المسند
عضو غير تنفيذي

تم انتخابه في عام ٢٠٢٥ لمدة ثلاث سنوات

هيئة الرقابة الشرعية



الشيخ الدكتور وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية



الشيخ الدكتور محمد أحمين
عضو



الشيخ الدكتور/ عبد العزيز خليفة حمد عبد الله القصار
عضو

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه

قامت هيئة الرقابة الشرعية للبنك ("الهيئة") بمراجعة العقود، والعمليات، والمنتجات الخاصة بالبنك، والتي عُرضت عليها. كما قامت الهيئة بمراجعة القوائم المالية الموحدة، وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١، وترى الهيئة أن هذه العمليات لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

نسأل الله التوفيق للجميع لما يحبه ويرضاه.

الشيخ الدكتور وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية



فريق الإدارة



محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي



جلين جونستون
الرئيس التنفيذي للاستثمار



ثنوى النعيمي
رئيس إدارة الثروات الخاصة



محمد توسيف مالك
رئيس القطاع المالي



فوليا بلاس
رئيس قسم إدارة المخاطر



ريتا الحلو
رئيس دائرة الشؤون القانونية والإلتزام وأمينة سر مجلس الإدارة



محمد محمد
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات



محمد أبو خلف
رئيس دائرة الخزينة



جوبين خوسيه
رئيس قسم الأسهم العامة والدخل الثابت



الكسندر برناساو
رئيس الاستثمارات العقارية



صهيب المبروك
رئيس الاستثمارات في الملكية الخاصة



توفيق فواز
رئيس قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية



بريم أناند كاسيلينجام
رئيس العمليات



محمد ظاهر
رئيس المكتب الوسيط



أحمد أبو العلا
رئيس الخدمات المؤسسية



خالد العريض
رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات



مريم المالكي
مديرة التسويق و الإتصالات

مراجعة الأعمال

34 · إدارة الثروات الخاصة

الاستثمارات البديلة

36 الاستثمار في قطاع الطيران
37 الملكية الخاصة
39 الاستثمار العقاري

إدارة الأصول

41 الملكية العامة
42 سوق أدوات الدخل الثابت وسوق النقد

43 الاستشارات المصرفية الاستثمارية

44 لِشا المالية
45 لِشا لخدمات الطيران

إدارة الثروات الخاصة

خلال عام 2025، واصلت إدارة الثروات الخاصة في بنك لِشا تعزيز مكانتها كشريك موثوق للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية جدًا، إلى جانب نخبة مختارة من العملاء المؤسسيين. ولا يزال تركيز هذه الإدارة على تقديم حلول ثروات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية،وترتكز على حوكمة راسخة، وإدارة منضبطة للمخاطر، وبناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء.

وتقدّم إدارة الثروات الخاصة مجموعة متنوعة من الحلول الاستثمارية، تشمل الاستثمارات البديلة، والأسهم المدرجة، ومنتجات وفرص الدخل الثابت، بما يدعم الحفاظ على رأس المال، وتوليد الدخل، وتحقيق نمو رأسمالي مستدام، مع الالتزام بالمبادئ الأخلاقية للعملاء وأهدافهم الاستثمارية المتطورة.

وانسجامًا مع استراتيجية النمو، قامت الإدارة خلال العام بتوسيع فريق العمل وهيكلها التشغيلي، حيث تضم الآن فريقًا موسعًا من مديري العلاقات المتخصصين، مدعومين بوظيفة خدمات عملاء متخصصة. وقد أسهم هذا الهيكل المعزز في رفع جودة الخدمة، وتسريع الاستجابة، وتعزيز قابلية التوسع، بما يمكّن الإدارة من تلبية احتياجات قاعدة عملاء متنامية وأكثر تطورًا.

وظل التواصل مع العملاء والشفافية من الأولويات الأساسية، حيث واصلت الإدارة تقديم تقارير دورية للمستثمرين، تتيح لهم رؤية واضحة لأداء المحافظ، والاستثمارات الأساسية، وتطورات الأسواق، بما يدعم اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ويعزز ثقة العملاء.

وبصورة عامة، تواصل إدارة الثروات الخاصة أداء دور محوري في دعم النمو الاستراتيجي للبنك، من خلال تقديم خدمات استشارية شخصية، وحلول استثمارية عالية الجودة، وتجربة مصرفية خاصة متمايزة.





الاستثمارات البديلة

الاستثمار في قطاع الطيران

يوفر بنك لِشا حلول تمويل واستثمار في قطاع الطيران تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهو قطاع عمل يشمل كامل الخدمات المطلوبة ضمن نطاق أعمال المصرف في هذا المجال، وضمنها إدارة الاستثمار، إدارة خدمات تأجير الطائرات، وإدارة الأصول التقنية.

لمحة عامة عن المنصة وتأثيرها على الصعيد العالمي

يحافظ فريق قطاع الطيران على حضور دولي متنامٍ عبر مكتب في الدوحة ومكتب آخر في دبلن ما يسمّح للبنك بإدارة عمليات مركزية وأساسية في سوقا الطيران والتأجير، ووضع المصرف خطة استراتيجية لتوسيع نطاق تغطيته عبر فتح مكاتب جديدة في المستقبل ما يدعم التأسيس، وإدارة الأصول والتواصل مع المستثمرين بفعالية في مناطق متعددة.

في عام 2025، عزز البنك بنيته القيادية عبر تعيين نواب رئيس تنفيذيين لقطاع الطيران ورئيس عمليات تجارية ورئيس تأسيس، ما زاد من إمكانياته التأسيسية وحسّن قدرته على الرقابة التقنية والتنفيذ العملي وأطار حوكمته وغذا طموحاته المتنامية.

نشاطات استثمار وصفقات تمّت في العام 2025

تعكس هذه الاستثمارات نهجًا عمليًا هادفًا يركز على نماذج الطائرات الحديثة وزيادة نسبة التأجير بشكل ملحوظ والحفاظ على القيمة المتبقية على المدة الطويل.

محفظة الطيران الحالية

وحتى ديسمبر ٢٠٢٥، تتكون محفظة الطيران مما يلي:

نوع الطائرة	الكمية
إيرباص A350-1000	٤
بوينغ 787-9	٢
بوينغ 777-300ER	٥
إجمالي الطائرات	١١

إجمالي الأصول المُدارة

ر.ق **٣.٥** مليار



الاستحواذ على حصة ملكية غير مباشرة في مطار إدنبرغ، من خلال الاستثمار في صندوق متخصص في البنية التحتية تُديره شركة عالمية رائدة في هذا المجال، ما يوفر تعرضًا لأصل نقل أساسي يتمتع بخصائص طلب طويلة الأجل



الاستحواذ على خمس هياكل وطائرات إيرباص A320neo ، دعمًا للطلب القوي في السوق على قطع الغيار والأصول -الأكثر رواجًا



الاستحواذ على أربع طائرات إيرباص A350-1000، بما يعزز التعرض لطائرات عريضة البدن من الجيل الجديد عالية الكفاءة في استهلاك الوقود



الاستحواذ على طائرتين من طراز بوينغ 787-9 بما يعزز تنويع أسطول الطائرات عريضة البدن بتقنيات متقدمة وكفاءة تشغيلية عالية

التوقعات

دخلت شركة لِشا لخدمات الطيران عام 2026 بزخم قوي مدعوم بمحفظة متقدمة من الصفقات النوعية، ما يعكس استمرار النشاط الإيجابي في مجالات الاستحواذ على الطائرات، وتطوير البنية التحتية المرتبطة بقطاع الطيران، إضافة إلى فرص التمويل المهيكل. ولا يزال القطاع يتمتع بأسس متينة تُمكّنه من توسيع محفظته الاستثمارية وتعزيز انتشاره الجغرافي، مع تحقيق عوائد مستدامة وجاذبة للمستثمرين، معدّلة وفقاً لمستويات المخاطر.

استثمارات الملكية الخاصة

تُعد استثمارات الملكية الخاصة ركيزة استراتيجية أساسية في بنك لِشا، مع التركيز على الأسواق الخاصة والاستثمار المشترك إلى جانب شركاء عالميين رائدين. وخلال عام 2025، واصل فريق الملكية الخاصة بناء وتوسيع منصات استثمارية ضمن محاور رئيسية، شملت البنية التحتية، والطاقة، والتعليم، واستثمارات الأسواق الثانوية، مع الحفاظ على المرونة لاغتنام الفرص المتوافقة مع ظروف السوق.

وعمل الفريق بنشاط على استكشاف الفرص العالمية، وتقييمها، وتنفيذها برؤية طويلة الأمد تهدف إلى إنشاء منصات مستقلة وقابلة للتوسع تلبي احتياجات المستثمرين المؤسسيين والإقليميين.

التموضع الاستراتيجي والتطلعات

ومن خلال توظيف منضبط لرأس المال، وبناء علاقات قوية مع الشركاء العامّين، وتطوير منصات استثمارية مستهدفة، يواصل قطاع الملكية الخاصة تعزيز حضور بنك لِشا في الأسواق الخاصة العالمية. ومع التطلع إلى المرحلة المقبلة، يبقى التركيز منصبًا على توسيع الاستراتيجيات القائمة، وإطلاق منصات جديدة عند الاقتضاء، وتحقيق عوائد متسقة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبما ينسجم مع أهداف المستثمرين.

إجمالي الأصول المُدارة

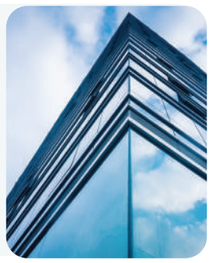
ر.ق **٤.٥** مليار

أبرز إنجازات عام 2025

شهد هذا العام العديد من الإنجازات الهامة لقسم الأسهم الخاصة:



استثمار غير مباشر بقيمة 540 مليون ريال قطري في منصة عالمية للطاقة والبنية التحتية متخصصة في الاستحواذ على حصص ملكية عبر سلسلة قيمة الغاز الطبيعي المسال، بما يعزز التزام البنك طويل الأمد بالبنية التحتية للطاقة الحيوية



إطلاق استراتيجية ثانوية إضافية باستثمار قدره 364 مليون ريال قطري، بالشراكة مع مدير عالمي رائد في هذا المجال، استجابةً للطلب القوي من المستثمرين، واستكمالًا للنجاح المتحقق في عروض الأسواق الثانوية



إطلاق استراتيجية استثمار في الأسواق الثانوية للملكية الخاصة باستثمار أولي قدره 182 مليون ريال قطري، بالشراكة مع أحد أكبر مديري صناديق الملكية الخاصة عالميًا، كاستراتيجية قصيرة الأجل تتضمن توزيعات نقدية



استثمار بقيمة 182 مليون ريال قطري في أصل بنية تحتية حيوي، بما يوسّع تعرض البنك لأصول البنية التحتية والطاقة الأساسية في أسواق دولية استراتيجية



الاستثمار العقاري

خلال عام ٢٠٢٥، واصلت إدارة الاستثمار العقاري في بنك لِشا إدارة وتوسيع محفظتها الاستثمارية بفاعلية، مع التركيز على استراتيجيات استثمارية متينة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تهدف إلى تحقيق عوائد جذابة معدّلة حسب المخاطر. وفي حين حافظ البنك على نهج انتقائي في تقييم فرص الاستثمار في الأسهم العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تحوّل التركيز الاستراتيجي بصورة حاسمة نحو استثمارات الدين الخاص المباشر، انعكاسًا لملامح العائد المتفوقة المتاحة في بيئة تتسم بارتفاع معدلات التمويل وتراجع دور المقرضين التقليديين.

وقد جاء هذا التحول الاستراتيجي مكملًا للتوسع المستمر في السوق العقاري القطري، بما يعزز النهج المزدوج للبنك القائم على الجمع بين الانكشاف الدولي الانتقائي وبرامج الاستثمار المحلي القابلة للتوسع.

إجمالي الأصول المُدارة

ر.ق **٤.٥** مليار

أبرز التطورات والإنجازات خلال عام ٢٠٢٥

توسيع برنامج الاستثمار العقاري في دولة قطر
شهدت إدارة الاستثمار العقاري توسعًا ملحوظًا في برنامجها العقاري المخصص للسوق القطري خلال العام. حيث تم الاستحواذ على عدة أصول مدرّة للدخل في مواقع استراتيجية رئيسية، شملت الخليج الغربي، وجزيرة اللؤلؤة.

وتعكس هذه الاستحواذات استراتيجية البنك في استهداف أصول عالية الجودة في مواقع متميزة، مدعومة بأسس قوية ومحركات طلب طويلة الأجل في السوق القطري.

إطلاق استراتيجية الدين الخاص المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية
استجابةً لارتفاع معدلات الربحية وتقييد الإقراض المصرفي، أطلق بنك لِشا استراتيجية استثمار في الدين الخاص المباشر داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد صُممت هذه المبادرة للاستفادة من بيئة العوائد الجذابة، مع الحفاظ على نهج محافظ في إدارة المخاطر.

ومن أبرز ملامح استراتيجية الدين الأمريكي

- إتمام أربع صفقات دين خاص
- التركيز على مراكز التمويل الثانوي (الميزانين) ذات العوائد المرتفعة، وتحديداً ضمن فرص مشاريع الإنشاءات السكنية الانتقالية ومشروعات تحويل الأصول العقارية
- إعطاء أولوية للرعاة ذوي الخبرة، وجودة الأصول الأساسية، والأسواق الأمريكية الرئيسية
- هيكلة الاستثمارات بما يعزز الحماية من المخاطر الهبوطية، مع تعظيم العوائد المعدّلة حسب المخاطر

ويمثل هذا التوجه تنويعًا استراتيجيًا مهمًا لانكشاف البنك العقاري، ويتماشى مع الظروف السوقية التي تشهد تفضيلًا متزايدًا لحلول الائتمان الخاص.

النظرة المستقبلية
مع التطلع إلى المرحلة المقبلة، تواصل إدارة الاستثمار العقاري في بنك لِشا التركيز على توظيف رأس المال بانضباط، والإدارة الاستباقية للمحافظ، والتوسع المدروس في كلٍّ من برنامج الاستثمار العقاري المحلي واستراتيجية الدين الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن خلال إعطاء الأولوية لجودة الأصول، وقوة الأطراف المقابلة، ومتانة الأسواق، تتمتع هذه الإدارة بموقع قوي يتيح لها الاستمرار في تحقيق عوائد مستدامة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخلق قيمة طويلة الأمد للمستثمرين.

إدارة الأصول

الملكية العامة

تمثل الملكية العامة خط العمل الأساسي ضمن أنشطة إدارة الأصول في بنك لِشا. وترتكز الاستراتيجية على إدارة محافظ أسهم مدرجة نشطة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع التركيز بصورة رئيسية على الأسواق الإقليمية، إلى جانب انتقائية مدروسة في التعرض لأسواق أوسع عند الاقتضاء.

وخلال عام ٢٠٢٥، وسّعت منصة الأسهم المدرجة قاعدة عملائها من خلال تفويضات جديدة لإدارة المحافظ التقديرية، ما يعكس تزايد الطلب على إدارة الأسهم النشطة. وفي إطار تطوير المنتجات، أطلق بنك لِشا منتج فرص قطر الاستثمارية، والمصمم للمستثمرين المؤهلين الراغبين في التعرض الاستراتيجي لسوق الأسهم القطرية. كما أطلق البنك منتج لِشا للاستثمار السائل، وهو حل منخفض التقلبات مخصص لتوظيف السيولة قصيرة الأجل، ويوفر للمستثمرين خيارًا فعالًا لإدارة الفوائض النقدية.

وتستند استراتيجية الملكية العامة إلى تحليل أساسي معمّق من الأسفل إلى الأعلى، يركز على تحديد الشركات عالية الجودة المتداولة بتقييمات جاذبة نتيجة اختلالات سوقية، أو محدودية التغطية التحليلية، أو عوامل مؤقتة. ويُستكمل هذا النهج بتقييمات كلية وموضوعية من الأعلى إلى الأسفل، بما يدعم تموضع المحافظ، والتنويع، وإدارة المخاطر بفعالية.

وتُبنى المحافظ الاستثمارية مع تركيز قوي على الحفاظ على رأس المال، والسيولة، وضوابط المخاطر المنضبطة، مع السعي لتحقيق عوائد جذابة معدلة حسب المخاطر مقارنة بالمؤشرات المرجعية ذات الصلة. وتُقدَّم الحلول الاستثمارية من خلال تفويضات تقديرية واستشارية، مصممة بما يتوافق مع أهداف العملاء، ومستويات المخاطر المقبولة لديهم، ومتطلبات الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.



سوق أدوات الدخل الثابت وسوق النقد

الخزينة

واصلت إدارة الخزينة خلال عام ٢٠٢٥ أداء دور محوري في تعزيز الاستقرار المالي لبنك لِشا، وقوة السيولة، ومتانة الميزانية العمومية، ضمن أطر متوافقة بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية. وشهد العام تقدمًا ملموسًا في مجالات إدارة السيولة، وتنويع الأطراف المقابلة، والأنشطة الاستثمارية، وتقديم حلول خزينة موجهة للعملاء.

كما عززت الخزينة إطار الحوكمة من خلال تحديث السياسات، وتحسين العمليات، وتشديد الضوابط التشغيلية. وأسهم تطوير أدوات مراقبة السيولة وإدارة الضمانات في تعزيز فعالية الإشراف، فيما مكّنت التحديثات التقنية من تسريع التنفيذ، وتحسين دقة التقارير، ودعم جودة اتخاذ القرار.

وبقي مكتب إدارة الأصول والخصوم نشطًا في تحسين هوامش السيولة، وإدارة مخاطر معدلات الربحية، ودعم استقرار صافي الدخل الممول، في ظل ظروف سوقية متغيرة. كما اضطلعت الخزينة بدور أساسي في تلبية احتياجات التمويل للمبادرات الجديدة، وإدارة السيولة قصيرة الأجل من خلال توظيفات فعالة في أسواق النقد.

وشهدت أنشطة الدخل الثابت نموًا ملحوظًا على مستوى المحافظ الخاصة وتفويضات العملاء. واستباقًا لتراجع معدلات الربحية، أعادت الخزينة تموضع محفظة الصكوك لاقتناص فرص عائد جذابة وتعزيز العوائد الإجمالية، مع الحفاظ على انضباط صارم في إدارة المخاطر. وساهمت المشاركة المتزايدة في الأسواق الثانوية في تحسين سيولة المحافظ وسرعة الاستجابة لتقلبات السوق.

كما استمرت أسواق إعادة الشراء (الريبو) في أداء دور حيوي كأداة لإدارة السيولة، مع ارتفاع مستويات الاستخدام نتيجة الإدارة النشطة للميزانية العمومية والضمانات. وحققت الخزينة أداءً قويًا في أنشطة الصرف الأجنبي، دعمًا لمعاملات العملاء واحتياجات التحوط الداخلي، حيث أسهمت تحسينات التسعير وسرعة التنفيذ في الحد من مخاطر العملات في بيئة أكثر تقلبًا.

وعمل البنك على توسيع شبكة الأطراف المقابلة الإقليمية والدولية، وتعزيز التنافسية السعرية، وجودة التنفيذ، والوصول إلى الأسواق عبر أسواق النقد، والريبو، والصرف الأجنبي، وتداول الصكوك، مع تقليص مخاطر التركز.

وقد أسهم التكامل الوثيق مع إدارات المخاطر، والمالية، والامتثال في تعزيز الحوكمة ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية المستنيرة. وبصورة عامة، اتسم عام 2025 بتفاعل أعمق مع الأسواق، وتوسيع العلاقات مع الأطراف المقابلة، وإدارة نشطة للمحافظ، ودعم متزايد لأهداف السيولة وإدارة الأصول والخصوم والعملاء، بما يهيّئ إدارة الخزينة لمواصلة النمو وتعزيز الفعالية في العام المقبل.



الاستشارات المصرفية الاستثمارية

تقدّم إدارة الاستشارات المصرفية الاستثمارية في بنك لِشا مجموعة متكاملة من الخدمات الاستشارية المصممة بخاصة للجهات الحكومية وشبه الحكومية، والمؤسسات المالية، والشركات الكبرى والمتوسطة، والمجموعات المتنوعة، والمكاتب العائلية. وترتكز هذه الإدارة على تقديم استشارات مستقلة عالية الجودة في المعاملات المعقدة، مستفيدةً من المعرفة العميقة بالسوق المحلي، إلى جانب خبرات متقدمة في الأسواق العالمية.

ومنذ انطلاقها في يونيو ٢٠٢٤، أنجزت هذه الإدارة عددًا من المهام الاستشارية في مجالي الاندماج والاستحواذ وأسواق الدين، بإجمالي قيمة صفقات بلغت ٣.٢ مليار ريال قطري عبر ٨ صفقات.

الجوائز والتكريم

حظي أداء هذه الإدارة وتميزها التنفيذي بتقدير واسع من خلال جوائز مرموقة في القطاع، من أبرزها:

- أفضل بنك في قطر للاستشارات المستقلة (الاستشارات المصرفية الاستثمارية) ضمن جوائز يوروموني للتميز ٢٠٢٥
- جائزة صفقة العام في قطر من أخبار التمويل الإسلامي لعام ٢٠٢٤، عن إصدار صكوك استثمار القابضة (IFN) بقيمة ٥٠٠ مليون ريال قطري

وتؤكد هذه الجوائز قوة منصة الاستشارات، والثقة التي يحظى بها بنك لِشا من قبل العملاء والمشاركين في السوق



النظرة المستقبلية وسجل الصفقات

استنادًا إلى هذا الزخم، تدخل إدارة الاستشارات المصرفية الاستثمارية عام ٢٠٢٦ بخط صفقات قوي ومتنامٍ عبر مختلف القطاعات والمنتجات، بما يعزز مكانتها كمنصة رائدة للاستشارات المصرفية الاستثمارية في دولة قطر. ومن المتوقع الإعلان عن عدد من الصفقات وتنفيذها خلال العام، في انعكاس مباشر لاتساع الحضور السوقي للإدارة.

ومع التركيز على التنفيذ المنضبط، والتخصص القطاعي، وبناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء، تظل هذه الإدارة في موقع متميز لدعم عملائها في ظل ظروف السوق المتغيرة، والمساهمة بفاعلية في استراتيجية النمو الشاملة لبنك لِشا.

أبرز صفقات عام ٢٠٢٥

خلال العام، نفّذت إدارة الاستشارات المصرفية الاستثمارية عدة صفقات بارزة، عكست تنامي حضورها في السوق وقدرتها على التنفيذ عبر طيف واسع من المهام الاستراتيجية وأسواق رأس المال. ومن أبرز هذه الصفقات:



مستشار حصري لعملية بيع كامل

لشركة رائدة في خدمات النفط والغاز في دولة قطر



مستشار حصري لعملية بيع

حصة أغلبية في شركة رائدة في قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة قطر في مراحل الإتمام

مدير إصدار مشترك

QIIB الدولي الإسلامي

لإصدار صكوك محلية بقيمة ٥٠٠ مليون ريال قطري لصالح مصرف قطر الدولي الإسلامي

مدير إصدار مشترك

بنك الريان ALRAYAN BANK

لإصدار صكوك خضراء محلية بقيمة ٥٠٠ مليون ريال قطري لصالح مصرف الريان

مدير إصدار رئيسي وحيد

Estithmar Holding Q.P.S.C.

لإصدار زيادة على صكوك استثمار القابضة بقيمة ١٥٠ مليون ريال قطري، عقب إصدارها الأولي بقيمة ٥٠٠ مليون ريال قطري وإصدار لاحق بقيمة ١٤٥ مليون ريال قطري

وتعكس هذه الصفقات قدرة هذه الإدارة على التنفيذ عبر منتجات وقطاعات متنوعة، وترسيخ دور بنك لِشا كمستشار موثوق في أسواق رأس المال القطرية والإقليمية

لشـــا المـالـيـة
LESHA CAPITAL

شركة لِشا المالية شركة مساهمة مقفلة هي شركة سعودية مملوكة بالكامل من بنك لِشا

مايو ٢٠٢٥: حصلت لِشا المالية على موافقة مبدئية من هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية لمزاولة نشاط تقديم الاستشارات الاستثمارية وإدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق الاستثمارية

نوفمبر ٢٠٢٥: استكملت لِشا المالية الحصول على الموافقات اللازمة من هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية لمزاولة أنشطة الاستشارات في أعمال الأوراق المالية. ويُعد ذلك الخطوة الأولى في مسيرة تقديم خدمات بنك لِشا في السوق السعودي

ويتيح الترخيص الحالي الصادر عن هيئة السوق المالية لشركة لِشا المالية تقديم خدمات استشارية ترتكز على فهم عميق لعملائنا، وطريقة تفكيرهم، وما يقدّرونه، والأهداف المالية التي يسعون إلى تحقيقها. ويتمثل دورنا في تقديم استشارات استثمارية موضوعية ومتمحورة حول العميل. كما نُسهم في مساعدة الأفراد والمؤسسات على التعامل مع بيئة الأسواق المتزايدة التعقيد، من خلال رؤى دقيقة، وتنفيذ منضبط، والتزام راسخ بالنزاهة المهنية.



ماجد الحسن
الرئيس التنفيذي



لِشا لخدمات الطيران

تُعد شركة لِشا لخدمات الطيران منصة متخصصة في تأجير الطائرات ذات توجه عالمي، تتخذ من دبلن - أيرلندا مقراً رئيسياً لها، إلى جانب مكتب تشغيلي رئيسي في الدوحة - قطر. وقد انطلقت الشركة في عام 2025 بالتزامن مع تأسيس مقرها في دبلن، برؤية طموحة تهدف إلى بناء منصة متكاملة الخدمات توفر حلولاً شاملة لإدارة عمليات التأجير، وتلبي احتياجات المستثمرين الدوليين في قطاع الطيران بكفاءة واحترافية.

وتتمتع الشركة بقاعدة تشغيلية واستثمارية راسخة تمكّنها من تطوير محفظة عالمية قوية وقابلة للنمو، مدعومة بتدفقات نقدية مستقرة وعقود تأجير طويلة الأجل. كما ترتكز استراتيجيتها على الاستجابة للطلب المتنامي على الاستثمارات المدعومة بالأصول في قطاع الطيران، مع العمل المستمر على توسيع نطاق حضورها في الأسواق الرئيسية حول العالم.



ستيفان ساير
الرئيس التنفيذي المشارك



جوناتن سكيرو
الرئيس التنفيذي المشارك



المراجعة التشغيلية

48 إدارة المخاطر
49 التدقيق الداخلي
49 الامتثال ومكافحة غسل الأموال
49 الشؤون القانونية
50 العمليات
51 تكنولوجيا المعلومات
51 المكتب الوسيط

المراجعة التشغيلية

إدارة المخاطر

يعمل بنك لِشا بشكل أساسي في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويعتمد نجاحنا المستمر وسمعتنا الحسنة بشكل كبير على قدرتنا على تحديد وتقييم وإدارة وتخفيف المخاطر أثناء البحث عن الفرص التجارية.

ويسعى البنك إلى إعطاء الأولوية لإدارة المخاطر من خلال تبني خطة إدارة مخاطر واضحة ورسمية ومصممة بشكل استراتيجي وقابلة للتنفيذ. وبالتالي، نفذ بنك لِشا إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر عبر جميع الوحدات التجارية وكل عوامل المخاطر المادية.

يسمح لنا هذا النهج بالتعامل بمرونة مع العديد من المخاطر الحرجة التي يتعرض لها البنك. فنحن نسعى إلى تحقيق التوازن بين المخاطر والعائد لتحسين خلق القيمة والاستدامة، إذ يتم وضع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر لتحديد وتقييم وقياس ومراقبة والإبلاغ عن المخاطر على المستوى التنظيمي مع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات.

يُطلب من جميع موظفي بنك لِشا الإلمام بسياسات إدارة المخاطر ذات الصلة بأنشطتهم، ومعرفة كيفية تصعيد المخاطر الفعلية أو المحتملة، والتمتع بمستوى مناسب من الوعي بعملية إدارة المخاطر بما يتماشى مع أدوارهم.

(للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول برنامج إدارة المخاطر لبنك لِشا، يرجى مراجعة قسم حوكمة الشركات في هذا التقرير)

تُعد إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من أعمال بنك لِشا وعملية صنع القرار، حيث يتواجد فريق إدارة المخاطر بشكل فعّال في مختلف اللجان الإدارية للبنك ويتواصل ويتعاون باستمرار مع الإدارات ووحدات الأعمال الأخرى.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الأساسية عن ملف المخاطر في البنك ويضع إطار إدارة المخاطر. ويحدد المجلس رغبة البنك في المخاطرة، وهي مقدار المخاطر التي يقبل بنك لِشا بتحمّلها أو السماح بها أو التعرض لها في أيّ وقت ضمن سياق استراتيجيته التجارية. وتُعتبر هذه الرغبة عنصرًا حاسمًا في إدارة المخاطر عبر البنك.

يسعى بنك لِشا باستمرار إلى ضمان أن تكون خطة إدارة المخاطر لديه ذات جدوى وفعالية، بما يمكّنه من التعامل مع مختلف أنواع المخاطر، بما في ذلك مخاطر الاستثمار، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السمعة. ويسهم هذا الالتزام في حماية مصالح ومنافع عملائه وكافة أصحاب المصلحة.

١ تحديد المخاطر

يحدد بنك لِشا المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على مستويات البنك المختلفة ويقيّمها كجزء من عملية إدارة المخاطر. ويتم ذلك من خلال عملية مستمرة تشارك فيها وحدات الأعمال المعنية كخط دفاع أول، ويتم تقييمها بشكل مستقل من قبل قسم إدارة المخاطر

٢ التخفيف

اعتماداً على رغبة البنك في المخاطرة واستراتيجيته، يسعى بنك لِشا إلى اتخاذ إجراءات لتقليل تأثير أو احتمالية المخاطر المحددة من خلال تنفيذ خطط الاستجابة للمخاطر، واتخاذ إجراءات وقائية، ووضع خطط طوارئ لتقليل العواقب السلبية المحتملة لأحداث المخاطر.

٣ تقييم المخاطر

بعد تحديد المخاطر، يتم تحليل احتمالية حدوثها وتأثيرها لتقييم شدة كل مخاطرة وأهميتها. ويستخدم البنك مجموعة متنوعة من التقنيات والمنهجيات لقياس أنواع مختلفة من المخاطر اعتماداً على طبيعة المخاطر

٤ إعداد التقارير

تقدم إدارة المخاطر تقارير منتظمة وتشارك المعلومات عند المخاطر المحددة، وتقييمها، والاستراتيجيات الموضوعة لإدارتها، مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك وحدات الأعمال، واللجان المختلفة، ومجلس الإدارة. لضمان أن يكونوا على دراية بالمخاطر التي قد تؤثر على البنك.

٥ الرصد

يجري بنك لِشا مراجعة دورية لمخاطر التعرض المحددة ويحدثها، ويقيّم المخاطر المحتملة الجديدة، ويبقى على اطلاع دائم بالعوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على البنك.

التدقيق الداخلي

يحافظ بنك لِشا وشركاته التابعة على وظيفة تدقيق داخلي مستقلة، تهدف إلى توفير تأكيد موضوعي حول فعالية أطر الحوكمة، وإدارة المخاطر، ونظم الرقابة الداخلية لدى البنك. ويُعيَّن مدير إدارة التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويرفع تقاريره مباشرةً إليها، بما يضمن الاستقلالية التامة عن الإدارة التنفيذية.

ولتعزيز القدرات وتوسيع نطاق التغطية، تعمل وظيفة التدقيق الداخلي وفق نموذج التعهيد المشترك مع شركة إرنست آند يونغ، إحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى. ويسهم هذا النموذج في دعم وظيفة التدقيق الداخلي من خلال إتاحة موارد إضافية، وأفضل الممارسات المهنية، والخبرات المتخصصة، مع الحفاظ على الإشراف الاستراتيجي والمساءلة داخل البنك وشركاته التابعة.

وتبقى الإدارة مسؤولةً بالدرجة الأولى عن إنشاء وصيانة هياكل حوكمة فعّالة، وممارسات سليمة لإدارة المخاطر، ونظم رقابة داخلية قوية، فضلًا عن منع وكشف حالات الاحتيال والمخالفات. ويكمّل التدقيق الداخلي هذه المسؤوليات من خلال تقييم مستقل لكفاية وفعالية تلك الأطر، مع التركيز على تعزيز الكفاءة التشغيلية، والحد من المخاطر، وتحسين فعالية الضوابط الرقابية.

وتعمل وظيفة التدقيق الداخلي وفق سياسة تدقيق داخلي معتمدة من مجلس الإدارة، وتعتمد منهجية تدقيق قائمة على المخاطر تتماشى مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، إضافةً إلى المتطلبات التنظيمية المعمول بها وأفضل الممارسات المهنية.

ويتم إعداد خطة تدقيق داخلي سنوية قائمة على المخاطر من قبل إدارة التدقيق الداخلي واعتمادها من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام وتبقى هذه الخطة مرنة وقابلة للتحديث خلال العام، بما يعكس المخاطر المستجدة، أو التطورات التنظيمية، أو الطلبات الخاصة الصادرة عن اللجنة أو مجلس الإدارة. وتُرفع نتائج أعمال التدقيق إلى الإدارة في الوقت المناسب، كما تُعرض تقارير مفصلة تتضمن الملاحظات، وآثار المخاطر، والتوصيات، وخطط المعالجة الإدارية بانتظام على لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام ومجلس الإدارة لغرض المراجعة والإشراف.

كما تقدّم إدارة التدقيق الداخلي تقارير دورية إلى اللجنة والمجلس حول نطاق أنشطتها، ومستوى الأداء مقارنةً بالخطة المعتمدة، والموضوعات الرئيسية المستخلصة من أعمال التدقيق، والتقييم العام لفعالية بيئة الرقابة الداخلية، إضافةً إلى أي مواضيع أخرى يطلبها مجلس الإدارة.

وخلال العام، قدّم مدير إدارة التدقيق الداخلي أبرز ملاحظات التدقيق، والمخاطر المرتبطة بها، والإجراءات التصحيحية الموصى بها، وذلك بما يتماشى مع خطة التدقيق المعتمدة وطلبات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام . وقد جرى إبقاء اللجنة على اطلاع كامل بطبيعة الملاحظات المكتشفة، ودرجة خطورتها، وحالة معالجتها عبر مختلف الوظائف التي خضعت للمراجعة، بما يدعم الاتساق المستمر مع أهداف الحوكمة، المخاطر، والأولويات التشغيلية للبنك.

الامتثال ومكافحة غسل الأموال

أنشأ بنك لِشا إطارًا متكاملًا للامتثال ولمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع وجود إدارة امتثال متخصصة تتولى الإشراف على هذا الإطار. وقد صُمم إطار الامتثال لدى البنك لترسيخ أعلى معايير النزاهة والالتزام التنظيمي عبر جميع العمليات والوظائف، بما لا يعزز مصداقية البنك فحسب، بل يدعم أيضًا مشروعية أعماله واستدامتها. ويستند هذا الإطار إلى عدد من الركائز الأساسية، من بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- يتولى مجلس الإدارة الإشراف على إدارة الامتثال، بما يضمن إدماج أهداف الامتثال ضمن عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي. تقوم إدارة الامتثال بتقديم تقارير دورية إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، لإطلاع مجلس الإدارة على المسائل الجوهرية المتعلقة بالامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تقارير تقييم مخاطر الامتثال ومكافحة غسل الأموال، وحالات تعارض المصالح، والمسائل الأخلاقية، والمراجعات الداخلية، والتطورات التنظيمية
- وضع البنك سياسات وإجراءات شاملة للامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، متوافقة مع القوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها، بما يعزز ثقافة الامتثال ويكرّس مبادئ الحوكمة الرشيدة
- عزز البنك بشكل ملحوظ عمليات تقييم مخاطر الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وآليات المراقبة، بما يضمن وجود نظم قوية واستباقية لإدارة هذه المخاطر والحد منها، مدعومة بضوابط فعالة والتزام تنظيمي كامل
- تواصل إدارة الامتثال تقديم برامج تدريبية متخصصة في مجالات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لضمان إلمام الموظفين بالتطورات التنظيمية والسياسات الداخلية، وتعزيز ثقافة السلوك الأخلاقي وإدارة المخاطر الاستباقية
- ويخضع إطار الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنك لعمليات تدقيق منتظمة من قبل إدارة التدقيق الداخلي، إضافةً إلى مراجعات مستقلة يجريها مدقق خارجي مستقل، وذلك لتوفير تأكيد موضوعي ومستقل حول كفاية وفعالية الإطار، وآليات إدارة المخاطر، والضوابط المطبقة

الشؤون القانونية

يحافظ بنك لِشا على وحدة قانونية متخصصة وعالية الكفاءة، تؤدي دورًا محوريًا في حماية البنك من المخاطر القانونية والتنظيمية المحتملة. وتعمل الوحدة القانونية ضمن إطار واضح للحوكمة والامتثال، وتقدّم دعمًا قانونيًا متكاملًا يغطي مختلف أنشطة البنك.

ولا تقتصر مسؤوليات الوحدة على مراجعة الوثائق والعقود، بل تمتد لتشمل تقديم المشورة القانونية الاستراتيجية، وتفسير القوانين واللوائح المعمول بها، والإدارة الفعّالة للنزاعات والقضايا القانونية. ومن خلال اعتماد نهج استشرافي ووقائي في إدارة المخاطر القانونية، تسهم الوحدة القانونية في دعم اتخاذ قرارات مدروسة على مستوى المؤسسة.

ويُمكّن هذا الإشراف القانوني المنظم والاستباقي بنك لِشا من ممارسة أعماله بثقة، وضمان الامتثال المستمر للمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، وحماية حقوق البنك وسمعته ومصالحه طويلة الأجل.

المراجعة التشغيلية

العمليات

خلال عام ٢٠٢٥، نفّذ بنك لِشا سلسلة من المشاريع والمبادرات الاستراتيجية الهادفة إلى تحسين العمليات اليومية وتعزيز التجربة الشاملة لكلٍّ من العملاء والموظفين. وتؤدي إدارة العمليات دورًا محوريًا في دعم والإشراف على نطاق واسع من الأنشطة عبر مجالات الأعمال الأساسية للبنك، بما في ذلك إدارة الثروات الخاصة، وإدارة الأصول، والاستثمارات البديلة، وخدمات الاستشارات.

وخلال العام، وسّعت إدارة العمليات نطاق دعمها ليشمل 44 منتجًا استثماريًا مهيكلًا، من بينها 19 منتجًا جديدًا تم إطلاقها، إلى جانب الاستمرار في تقديم الخدمات للمنتجات المصرفية والاستثمارية القائمة. وقد تم تقديم هذه الخدمات بسلاسة وكفاءة، على الرغم من التعامل مع أحجام معاملات أعلى بنحو ٤٥%مقارنة بعام 2024، ودعم أصول مُدارة بقيمة ١٣.٣ مليار ريال قطري، بما يعكس تنامي النشاط التجاري واتساع النطاق التشغيلي.

ومع استمرار بنك لِشا في التوسع الجغرافي وتوسيع محفظة منتجاته، توفر وظيفة العمليات دعمًا معقدًا وحساسًا للوقت عبر ولايات قضائية متعددة. وقد أسهم توسع البنك في كلٍّ من المملكة العربية السعودية و إيرلندا من خلال شركاته التابعة في ترسيخ دور عمليات المقر الرئيسي كمركز تميّز عالمي، بما عزز الكفاءة والدقة والرقابة عبر العمليات الدولية.

واستكمالًا لتحديث النظام المصرفي الأساسي الذي أُنجز في العام السابق، نفذت إدارة العمليات خلال عام ٢٠٢٥ عدة مبادرات للتحول الرقمي، صُممت لرفع كفاءة العمليات وتحسين جودة الخدمات. ومن أبرز هذه المبادرات تطبيق قدرات المراسلة وفق معيار ISO 20022 (MX) لكلٍّ من المدفوعات المحلية والعالمية، إلى جانب وظائف متقدمة في الخزينة وتمويل العملاء مدعومة بتقنيات متطورة، ما أسهم في تحسين الإنتاجية، والدقة، وسرعة التنفيذ، ومستويات الرقابة عبر العمليات التشغيلية.

وانسجامًا مع التزام البنك بالتميّز التشغيلي، قامت الإدارة بتعزيز نموذجها التشغيلي من خلال مواءمة السياسات والإجراءات مع أفضل الممارسات الدولية، بما يدعم الاتساق والحوكمة والمساءلة. وبدعم من فريق عمل يتمتع بالكفاءة والخبرة، أطلقت الإدارة أيضًا مشاريع رئيسية لتبسيط إجراءات استقطاب ودمج العملاء، وتحديث أطر التقارير، وتعزيز الربط الفوري بين الأنظمة ووحدات الأعمال.

وتشكّل وظيفة العمليات في بنك لِشا الأساس لجميع تفاعلات العملاء عبر مختلف خطوط الأعمال، من خلال تقديم خدمات تتسم بالسرعة والدقة والموثوقية. ومن خلال الاستفادة من الأتمتة، والأنظمة المتقدمة، والمعايير المعترف بها دوليًا، يواصل الفريق إدارة الزيادة في أحجام المعاملات وتعقيد المنتجات، مع الحفاظ على حماية أصول العملاء. ومع توسع الحضور العالمي للبنك، تظل العمليات مرنة، ومُمكّنة رقميًا، ومركزة على تقديم تجربة آمنة وسلسة للعملاء على مستوى العالم.

المراجعة التشغيلية

تكنولوجيا المعلومات

خلال عام ٢٠٢٥، واصلت إدارة تكنولوجيا المعلومات في بنك لِشا أداء دور محوري في تعزيز المرونة الرقمية والتشغيلية للبنك. وقد نفذت هذه الإدارة بنجاح مجموعة من المبادرات التقنية الاستراتيجية الهادفة إلى تحسين استقرار الأنظمة ورفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز مستويات الأمان وقابلية التوسع، بما يدعم توسع خطوط الأعمال والحضور الجغرافي للبنك.

وخلال العام، أنجز البنك تحديثًا رئيسيًا لنظامه المصرفي الأساسي، شمل الترقية إلى أحدث إصدار من قاعدة البيانات وتطبيق وحدات وظيفية جديدة. وقد أسهمت هذه التحسينات في رفع أداء الأنظمة، وتعزيز تكامل البيانات، وزيادة مستويات الأتمتة عبر الأنشطة المصرفية والاستثمارية الرئيسية. وبالتوازي، تم نشر وحدة متخصصة لضمان الامتثال الكامل لأحدث معايير سويفت ومتطلبات المراسلة، ما عزز قدرات البنك في معالجة المدفوعات ودعم أحجام معاملات أكبر عبر الأسواق المحلية والدولية.

كما أنجزت إدارة تقنية المعلومات تحديثًا شاملًا للبنية التحتية التقنية، شمل تحديث شبكات الاتصال والخوادم وأنظمة الاتصالات، بما يتماشى مع أحدث التقنيات الصناعية ومتطلبات الأمن السيبراني. وقد أسهم هذا التحديث في تحسين توافر الأنظمة، ورفع مستوى المرونة التشغيلية، وتعزيز قدرات التعافي من الكوارث، فضلًا عن توفير أساس متين لدعم النمو المستقبلي والمبادرات الرقمية.

وضمن رحلة التحول الرقمي الشاملة للبنك، تم تنفيذ عدة تحسينات للأنظمة ومبادرات أتمتة على مدار عام ٢٠٢٥، كانت متكاملة بشكل وثيق مع النظام المصرفي الأساسي. وقد مكّنت هذه المبادرات البنك من تحسين تدفقات العمل، وتقليل التدخل اليدوي، وتسريع إنجاز المعاملات، ورفع دقة البيانات. كما أسهم التوسع في استخدام الأتمتة والمعالجة الآلية الكاملة في تحسين جودة الخدمات، وتعزيز قابلية التوسع، وتحقيق استخدام أكثر كفاءة للموارد عبر مختلف الإدارات.

وبالتعاون الوثيق مع إدارة العمليات وبقية وحدات الأعمال، دعمت إدارة تقنية المعلومات إطلاق قدرات رقمية متقدمة حسّنت الاتصال الفوري، وإعداد التقارير، وتجربة المستخدم لكلٍّ من الأطراف الداخلية والعملاء. وقد عززت هذه الجهود التكامل بين الوظائف المختلفة، ودعمت تقديم منتجات وخدمات معقدة وحساسة للوقت بكفاءة عالية.

ومع التطلع إلى المرحلة المقبلة، يستعد بنك لِشا لإطلاق عدد من المشاريع والمبادرات التقنية الجديدة الهادفة إلى تبسيط العمليات اليومية بشكل أكبر، وتعزيز الوضع الأمني السيبراني، وتحسين التجربة الشاملة للعملاء والموظفين. ومن خلال التركيز على الابتكار، والمرونة، والاستعداد للمستقبل، تظل إدارة تقنية المعلومات عنصرًا تمكينيًا رئيسيًا في استراتيجية البنك، داعمةً للنمو المستدام، ومقدّمةً حلولًا مصرفية رقمية آمنة وفعّالة.

المكتب الأوسط

يؤدي المكتب الأوسط دورًا أساسيًا في ضمان التنسيق الفعّال بين وحدات الأعمال، والإدارة المالية، والعمليات، وإدارة المخاطر، وأصحاب المصلحة الخارجيين. بما يدعم التنفيذ الدقيق وفي الوقت المناسب لأنشطة البنك الاستثمارية، واستثمارات الملكية الخاصة، والصناديق، والخزينة.

وتشمل المسؤوليات الرئيسية الإشراف على توثيق المعاملات، وعمليات الاكتتاب والاسترداد، وطلبات رأس المال، وتوزيعات الأرباح، وإدارة الشركات ذات الغرض الخاص. كما يتولى المكتب الأوسط إدارة عمليات المطابقة، ومراجعة احتساب صافي قيمة الأصول، وضمان سلامة البيانات عبر المحافظ الاستثمارية والصناديق.

وإلى جانب الدعم التشغيلي، يسهم المكتب الأوسط في الحفاظ على بيئة رقابية قوية، من خلال مراقبة أداء الاستثمارات مقارنة بالنماذج المالية المعتمدة، والإشراف على الأطراف المقابلة ومقدمي الخدمات، وضمان الالتزام بالسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية. ويعمل المكتب الأوسط بشكل وثيق مع إدارات المخاطر والامتثال لدعم الشفافية والدقة والمساءلة.

ومن خلال اعتماد عمليات موحدة، وتقارير منظمة، وتحسينات مستمرة للعمليات، يعزز المكتب الأوسط الكفاءة التشغيلية ويدعم اتخاذ القرارات المستنيرة. ومع توسع أنشطة البنك الاستثمارية من حيث الحجم والتعقيد، يظل المكتب الأوسط عنصرًا تمكينيًا رئيسيًا للرقابة والكفاءة والتنفيذ المنضبط عبر دورة الاستثمار كاملةً.

4

ESG

مراجعة الاستدامة

54 مواردنا البشرية
56 معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

مواردنا البشرية

في بنك لِشا، يبقى موظفونا أصلنا الأثمن وأساس نموّنا المستدام. وخلال عام 2025، واصلت إدارة الموارد البشرية تعزيز دورها كشريك استراتيجي للأعمال، من خلال دعم عمليات بنك لِشا وشركاته التابعة، مع ضمان الاتساق في الحوكمة، وإدارة المواهب، وتجربة الموظفين عبر جميع الكيانات.

وتعمل إدارة الموارد البشرية بوصفها وظيفة مركزية، تقدم خدمات متكاملة من البداية إلى النهاية، مع مراعاة الامتثال لقوانين العمل المحلية، والمتطلبات التنظيمية، واحتياجات الأعمال في كل ولاية قضائية. وقد مكّن هذا النموذج البنك من تحقيق إشراف فعّال على القوى العاملة، وتعزيز قابلية التوسع، وضمان المواءمة مع التوسع الدولي المتنامي للبنك.

التركيز الاستراتيجي للموارد البشرية في عام 2025
خلال العام، ركزت إدارة الموارد البشرية على تخطيط القوى العاملة، واستقطاب المواهب، وإدارة الأداء، والتعلّم والتطوير، وتعزيز مشاركة الموظفين، والتعويضات والمزايا، وأنظمة الموارد البشرية، والحوكمة. وقد صُممت هذه الأولويات لدعم توسع الأعمال، ورفع الكفاءة التشغيلية، وترسيخ ثقافة عالية الأداء.

تخطيط القوى العاملة والتطوير التنظيمي
قادت إدارة الموارد البشرية مبادرات تخطيط القوى العاملة عبر جميع الكيانات التشغيلية، بما يضمن مستويات توظيف مناسبة، وهياكل تنظيمية واضحة، وجاهزية خطط الإحلال الوظيفي. وشملت الأنشطة الرئيسية تحديث الهياكل التنظيمية، ومواءمة موازنات القوى العاملة مع الأولويات الاستراتيجية، ودعم الوظائف الجديدة، وتطوير خطط إحلال للقيادات والوظائف الحرجة. كما تم تنفيذ مبادرات لإدارة التغيير والتطوير التنظيمي لدعم النمو ومتطلبات الأعمال المتطورة.

استقطاب المواهب والانضمام الوظيفي
ركزت جهود التوظيف خلال عام 2025 على المناصب القيادية العليا، والوظائف المتخصصة، والتعيينات الحرجة عبر مختلف المناطق. وأدارت إدارة الموارد البشرية دورة التوظيف الكاملة، بدءًا من تحليل الوظائف واستقطاب المرشحين، مرورًا بتنسيق المقابلات والحصول على الموافقات، وصولًا إلى إدارة العروض الوظيفية. كما تم تطبيق إطار موحّد لبرامج الانضمام والتعريف الوظيفي عبر جميع المواقع، بما يضمن تجربة متسقة وفعّالة للموظفين الجدد، مع الالتزام بالمتطلبات التنظيمية المحلية.

إدارة الأداء والتطوير المهني
تم تطبيق إطار منظم لإدارة الأداء عبر جميع الكيانات، شمل تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية، وتقييمات فترة التجربة، والمراجعات نصف السنوية، والتقييمات السنوية. وتم ربط خطط التطوير الفردية بنتائج الأداء، دعمًا لنمو الموظفين وتقدمهم المهني. كما دعمت إدارة الموارد البشرية تخطيط المسارات الوظيفية، وبرامج الإرشاد والتوجيه، وتطوير القيادات، بما يعزز استدامة المواهب على المدى الطويل.

التعلّم والتطوير
عززت إدارة الموارد البشرية مبادرات التعلّم من خلال تحليل احتياجات التدريب، وإعداد خطط تدريب سنوية، وتنفيذ برامج تدريبية فنية، وتنمية المهارات السلوكية، وبرامج القيادة. كما تم دعم برامج التدريب الصيفي والتدريب العملي، إلى جانب الشهادات المهنية وبرامج التدريب الإلزامية المتعلقة بالامتثال. وجرى إدارة سجلات التدريب بشكل مركزي، بما يضمن الاتساق والشفافية.

مشاركة الموظفين، والثقافة، والرفاه الوظيفي
يشكّل تعزيز مشاركة الموظفين وترسيخ الثقافة المؤسسية من الأولويات الرئيسية. وقد شملت المبادرات برامج تكريم الموظفين، وأنشطة العافية، والمشاركة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية، والاحتفالات الوطنية، وفعاليات بناء الفرق، واللقاءات الدورية المفتوحة مع الإدارة. كما تم تشجيع ملاحظات الموظفين بشكل فعّال من خلال الاستبيانات وقنوات التواصل المفتوحة، بما يعزز بيئة عمل شاملة، وتعاونية، وعالية الأداء. وقد حاز البنك كذلك على تصنيف أفضل بيئة عمل، بما يعكس مستويات إيجابية من رضا الموظفين.

التعويضات والمزايا وأنظمة الموارد البشرية
حرصت إدارة الموارد البشرية على تطبيق أطر تعويضات ومزايا تنافسية ومتسقة عبر جميع الكيانات، شملت الرواتب، والبدلات، وأنظمة التقاعد، والتأمين، ومكافآت نهاية الخدمة. كما تم تطوير أنظمة الموارد البشرية الرقمية، من خلال أدوات الخدمة الذاتية، والتحليلات، ولوحات المعلومات، والتقارير المركزية، بما يعزز الكفاءة والشفافية وجودة اتخاذ القرار.

الحوكمة والامتثال والتنوع
حافظت إدارة الموارد البشرية على مستويات عالية من الحوكمة، من خلال تحديث السياسات، وإجراء تدقيقات الموارد البشرية، وإدارة التأشيرات والعقود، والالتزام بقوانين العمل المحلية. وبقي التنوع والشمول عنصرين أساسيين في ممارسات الموارد البشرية، مع تنامي القوى العاملة متعددة الجنسيات، وارتفاع نسبة تمثيل المرأة، وتطبيق مبادرات توظيف وتطوير شاملة.

نظرة مستقبلية - 2026
مع التطلع إلى عام 2026، تواصل إدارة الموارد البشرية التركيز على تعزيز قنوات المواهب، وتحسين تجربة الموظفين، ودعم نمو الأعمال، والحفاظ على أفضل ممارسات الحوكمة. ومن خلال الاستثمار المستمر في الكفاءات البشرية وقدرات الموارد البشرية، يبني بنك لِشا قوة عاملة مرنة، ورشيقة، وعالية الأداء، وقادرة على مواجهة تحديات المستقبل عبر جميع الأسواق التي يعمل بها.

جنسية متنوعة


اليوم الوطني لدولة قطر



تبرع مؤسسة قطر الخيرية - طيف


اليوم الوطني الرياضي



يوم إعادة التدوير


اليوم العالمي للبيئة



التوعية بسرطان الثدي



التوعية بالتوحد



اليوم العالمي للمرأة

معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

يواصل بنك لِشا التزامه الراسخ بتعزيز أجندة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بوصفها عنصرًا محوريًا في استراتيجية خلق القيمة طويلة الأمد. ويرتكز نهج البنك في هذا المجال على العمليات المسؤولة، والحوكمة القوية، والممارسات التجارية المستدامة التي تدعم أصحاب المصلحة، وتتماشى مع المتطلبات التنظيمية وتوقعات الأسواق.

الاستدامة البيئية

يواصل بنك لِشا إعطاء الأولوية للاستدامة التشغيلية، مع الحفاظ على المبادرات البيئية المتوافقة مع التزاماته للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عام ٢٠٢٤، والتي تشمل:

- تحسين كفاءة استهلاك الطاقة عبر مواقع المكاتب
- توسيع جهود التحول الرقمي للحد من استهلاك الورق
- المراقبة المستمرة لانبعاثات النطاقين الأول والثاني

وخلال عام ٢٠٢٥، قُدّرت كمية المواد المعاد تدويرها بنحو ٠.١٨ طن، بما يعادل توفيرًا يقارب ٠.٤٨ طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، في انعكاس واضح لاستمرار تركيز البنك على تقليل النفايات وتعزيز مبادرات إعادة التدوير.

كما تم تطبيق برامج شاملة لإدارة النفايات وإعادة التدوير عبر جميع مكاتب البنك، بما يعزز الاستخدام المسؤول للموارد ويشجّع السلوك البيئي الواعي.

المسؤولية الاجتماعية

تركز المبادرات الاجتماعية للبنك على تنمية رأس المال البشري، وتعزيز التنوع والمساواة والشمول، ودعم الشمول المالي، وتحسين تجربة العملاء. ويواصل بنك لِشا الاستثمار في كوادره البشرية، وترسيخ ثقافة عمل شاملة، والحفاظ على تفاعل فعّال مع العملاء وأصحاب المصلحة من خلال التواصل الشفاف والممارسات التجارية المسؤولة.

الحوكمة والأعمال المسؤولة

تشكل الحوكمة الرشيدة الأساس الذي يقوم عليه إطار البيئة والمجتمع والحوكمة في بنك لِشا. ويحافظ البنك على معايير صارمة في مجالات:

- أخلاقيات الأعمال والنزاهة
- إدارة المخاطر والامتثال
- الشفافية والمساءلة
- حماية البيانات والأمن السيبراني
- التكنولوجيا والابتكار
- التمويل المسؤول والمستدام

وتضمن هذه الركائز إشرافًا فعّالًا، وتحمّلًا مدروسًا للمخاطر، ومواءمة مستمرة مع المتطلبات التنظيمية.

الاستدامة في العمليات

تم تطبيق مبادرات شاملة لإدارة النفايات وإعادة التدوير عبر جميع مكاتب بنك لِشا، بما يضمن الاستخدام الكفؤ للموارد ويدعم الممارسات المستدامة في مختلف العمليات التشغيلية.

تصنيفات الاستدامة

جدّد بنك لِشا تأكيد التزامه بريادة الاستدامة خلال عام 2024، محققًا نتيجة إجمالية متميزة بلغت 88% على لوحة الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لبورصة قطر. ويعكس هذا الأداء قدرة البنك على دمج الممارسات المسؤولة بيئيًا، والنافعة اجتماعيًا، والقائمة على حوكمة رشيدة، بصورة منهجية ومتسقة ضمن نموذج أعماله وأنشطته التشغيلية.

وقد أُنشئت لوحة الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في إطار إرشادات بورصة قطر ذات الصلة، وتهدف إلى تعزيز الشفافية وإتاحة المقارنة المرجعية بين الشركات المدرجة، بما يمكّن أصحاب المصلحة من تقييم مدى فعالية الجهات المُصدِرة في الإفصاح عن مؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الأساسية وإدارتها.

ويؤكد أداء بنك لِشا خلال هذا العام التزامه المستمر بالارتقاء بمعايير الاستدامة، ومواءمة القرارات الاستراتيجية مع تطلعات أصحاب المصلحة، والمساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة. ومن خلال الحفاظ على أداء قوي في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، لا يبرهن البنك على مسؤوليته المؤسسية فحسب، بل يعزز أيضًا ثقة المستثمرين ويدعم خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل.



إطار معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

حوكمة الشركات

- خصوصية وأمن البيانات
- أخلاقيات العمل والنزاهة
- إدارة المخاطر
- الامتثال
- الشفافية والمساءلة
- التكنولوجيا والابتكار
- الأعمال المسؤولة

الحوكمة البيئية

- تغير المناخ

الحوكمة الاقتصادية

الأداء المالي
التمويل المستدام

الحوكمة الاجتماعية

- التنوع والمساواة والشمولية
- الرأسمال البشري
- الشمول المالي
- المسؤولية الاجتماعية للشركات
- مشاركة أصحاب المصلحة
- تجربة العملاء



4

حوكمة الشركات

62 مقدمة
62 إطار الحوكمة
62 هيكل الملكية والمساهمون
63 مجلس الإدارة
74 اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
78 الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية
82 حوكمة المخاطر والضوابط الداخلية
87 حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين
87 الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
87 إفصاحات الحوكمة
89 تقرير حول امتثال البنك لنظامه الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية
90 تقرير ضوابط الرقابة على التقارير المالية

تقرير الحوكمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بيان الحوكمة من رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرّني أن أقدّم إليكم تقرير مجلس الإدارة السنوي حول حوكمة الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

في ظل بيئة تتسم بتغيّر ديناميكيات الأسواق، وتوسّع نطاق عمليات البنك إقليميًا ودوليًا، وارتفاع التوقعات والمتطلبات التنظيمية، واصل بنك لِشا ترسيخ الحوكمة المؤسسية في صميم أجندته الاستراتيجية. ويهدف إطار الحوكمة المعتمد لدى البنك إلى تعزيز الاستقرار طويل الأجل، وترسيخ السلوك الأخلاقي، وتقوية المرونة التشغيلية، وتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين وكافة أصحاب المصلحة.

ويجسّد شعار العام "امتداد عالمي. حضور محلي. قيمة مستدامة." المكانة الاستراتيجية لبنك لِشا كمؤسسة ذات نشاط عالمي تستند إلى أسس محلية راسخة، وتسترشد بمنظومة حوكمة منضبطة، مع تركيز واضح على تحقيق أداء مستدام. ومع استمرار البنك في توسيع وتنويع استثماراته عبر مختلف المناطق الجغرافية وفئات الأصول، تظل الحوكمة الرشيدة عنصرًا أساسيًا لضمان تحقيق النمو بصورة مسؤولة وشفافة وبما ينسجم مع مصالح أصحاب المصلحة.

خلال عام ٢٠٢٥، واصل بنك لشا تحقيق أداء تشغيلي ومالي قوي، مدعوماً بإدارة رشيدة للمخاطر وتنفيذ منضبط وفعّال لأهدافه الاستراتيجية. وقد انعكس ذلك في تحقيق نمو ملحوظ في صافي الأرباح على أساس سنوي، إلى جانب إتمام عدد من الصفقات الاستراتيجية النوعية التي عززت قاعدة أصول البنك ورسخت حضوره على المستوى الإقليمي. وسجّل البنك صافي ربح قدره ٢٠٠,١ مليون ريال قطري، بزيادة بلغت ٥٦٪ مقارنة بالعام السابق. كما ارتفعت الأصول تحت الإدارة إلى ١٣,٣ مليار ريال قطري، محققة نمواً بنسبة ٥٤٪، بما يعكس متانة نموذج أعمال البنك وكفاءته وقدرته على تحقيق نمو مستدام.

وفي إطار التزامه المستمر بتطبيق أفضل الممارسات في الحوكمة، أحاط مجلس الإدارة علمًا بنظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥، والذي جاء ليعزز متطلبات الحوكمة ويحل محل النظام السابق الصادر عام ٢٠١٦. ويرحّب مجلس الإدارة بهذه التطورات باعتبارها خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية والمساءلة وترسيخ ثقة المستثمرين في سوق رأس المال القطري. وفي هذا السياق، باشر المجلس إجراء مراجعة منهجية لإطار الحوكمة المعتمد لدى البنك، والعمل على مواءمته مع المتطلبات الجديدة وفق الجداول الزمنية ومتطلبات التنفيذ الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية. ويؤكد مجلس الإدارة أن بنك لِشا قد التزم، خلال فترة التقرير، بكافة متطلبات الحوكمة المعمول بها، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية، إضافة إلى لوائح الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال. كما التزم البنك بجميع متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في قواعد هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر، بما يضمن تزويد المساهمين والسوق بالمعلومات بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب وبأعلى درجات الشفافية.

ويعكس هذا التقرير التزام مجلس الإدارة المستمر بتطبيق أعلى معايير الحوكمة والمساءلة والنزاهة. ومع مواصلة بنك لِشا توسيع حضوره الإقليمي والدولي، يظل تركيز المجلس منصبًا على تعزيز ممارسات الحوكمة بما يدعم النمو المستدام، والإدارة الفعّالة للمخاطر، وتحقيق قيمة طويلة الأجل لكافة أصحاب المصلحة.

مع أطيب التمنيات،

الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

١. مقدمة

يستعرض هذا التقرير إطار الحوكمة المؤسسية والممارسات المعتمدة لدى بنك لِشا ذ.م.م (عامة) ("البنك" أو "بنك لِشا") خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

ويرتكز إطار الحوكمة لدى بنك لِشا على المبادئ والمتطلبات المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وكذلك لوائح الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لسنة ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، إضافة إلى جميع القوانين واللوائح والتعليمات ذات الصلة بأنشطة البنك وبوضعه كشركة مدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك الالتزام بقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية بصيغتها المعدّلة من وقت لآخر.

ويُقرّ البنك بأن وجود منظومة حوكمة مؤسسية فعّالة ومتينة يُعد عنصرًا جوهريًا في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وحماية مصالح المساهمين وسائر أصحاب المصلحة. كما تسهم الحوكمة الرشيدة في دعم النمو المستدام، وتعزيز الإدارة الحصيفة للمخاطر، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة على مستوى البنك ككل.

وخلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، حقق بنك لِشا امتثالًا كاملًا لأحكام نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وفقًا للمادة (٣) منه. كما التزم البنك بكافة متطلبات الإفصاح الصادرة عن بورصة قطر، بما في ذلك الإفصاح في المواعيد المحددة عن البيانات المالية الربعية ونصف السنوية والسنوية، والإفصاح الفوري عن المعلومات الجوهرية المؤثرة على سعر السهم، ونشر إعلانات الدعوة لاجتماعات الجمعية العامة العادية وأي جمعيات عامة غير عادية، وذلك ضمن الآجال المحددة وفقًا للتشريعات واللوائح المعمول بها.

٢. إطار الحوكمة

يلتزم مجلس إدارة بنك لِشا بالحفاظ على إطار حوكمة مؤسسية شامل وفعّال يعزّز سلامة الإشراف، ويوفّر وضوحًا في المساءلة، ويدعم اتخاذ قرارات مسؤولة ومدروسة. وقد صُمّم هذا الإطار بما يحافظ على ثقة المساهمين والجهات الرقابية والموظفين والعملاء وسائر أصحاب المصلحة، وبما يدعم الطموح الاستراتيجي للبنك في توسيع نطاق حضوره العالمي، مستندًا إلى أسس محلية راسخة.

ويرتكز إطار الحوكمة لدى البنك على نموذج حوكمة معتمد من مجلس الإدارة، يتضمن تحديدًا واضحًا للأدوار والمسؤوليات وخطوط الإبلاغ، بما يضمن الإشراف الفعّال على الإدارة التنفيذية، وتوافر منظومة رقابة داخلية متينة، واعتماد نهج منضبط في حوكمة المخاطر. كما اعتمد مجلس الإدارة آليات واضحة وشفافة لاتخاذ القرارات، مدعومة بسياسات راسخة تنظم العلاقة مع أصحاب المصلحة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتعارض المصالح، والإفصاح والشفافية، والسلوك المهني، والمعايير الأخلاقية.

وترتكز ثقافة الحوكمة في بنك لِشا على مبادئ المساءلة، والنزاهة، والشفافية، والالتزام التنظيمي، والوعي بالمخاطر، حيث تشكّل هذه المبادئ أساسًا متجذرًا في مختلف مستويات المؤسسة، وتوجّه سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين في تنفيذ استراتيجية البنك وإدارة عملياته اليومية.

الالتزام باللوائح التنظيمية للحوكمة

خلال عام ٢٠٢٥، واصل بنك لِشا تعزيز ممارسات الحوكمة لديه بما يتماشى مع تطور نموذج أعماله وتزايد تعقيد البيئة التنظيمية. واستنادًا إلى التحسينات التي أُنجزت في الفترات السابقة، أشرف مجلس الإدارة على المراجعة المستمرة والتنفيذ الفعّال لعدد من السياسات الجوهرية المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك السياسات المنظمة للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وآليات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وسياسات مكافآت المجلس، بما يضمن استمرار توافقها مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات المعتمدة.

ويُعد تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٥ جزءًا لا يتجزأ من التقرير السنوي للبنك، وسيُعرض على المساهمين للاطلاع والموافقة عليه خلال اجتماع الجمعية العامة العادية. كما يُتاح التقرير عبر الموقع الإلكتروني للبنك، تعزيزًا لمبادئ الشفافية وإتاحة المعلومات لكافة أصحاب المصلحة.

٣. هيكل الملكية والمساهمون

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لبنك لِشا ذ.م.م (عامة) ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري، موزعًا على ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي، بقيمة اسمية قدرها ريال قطري واحد للسهم الواحد.

ويدعم هيكل الملكية لدى بنك لِشا سيولة التداول في السوق، مع ضمان حماية حقوق المساهمين وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها، والنظام الأساسي للبنك. ويؤكد البنك التزامه بالتواصل الشفاف والمعاملة العادلة والمتكافئة لجميع المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية.

ويمارس المساهمون حقوقهم النظامية بشكل أساسي من خلال المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة. ووفقًا للنظام الأساسي للبنك، تُعقد الجمعية العامة العادية سنويًا قبل نهاية شهر أبريل. ويحق للمساهمين حضور اجتماعات الجمعية العامة العادية إما شخصيًا أو من خلال توكيل من ينوب عنهم، والتصويت على بنود جدول الأعمال وفقًا لإجراءات التصويت المعتمدة.

كما تتيح الجمعية العامة للمساهمين فرصة إقرار أو الاعتراض على المسائل المدرجة على جدول الأعمال متى رأوا أن أيًا منها قد لا يخدم مصالح البنك أو المساهمين. وتشمل المسائل التي تخضع لموافقة الجمعية العامة العادية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- اعتماد البيانات المالية السنوية، بما في ذلك قائمة الدخل والميزانية العمومية
- اعتماد مكافآت مجلس الإدارة، إن وجدت، وإبراء ذمة أعضاء المجلس
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند انتهاء مدة المجلس أو مدة أي من أعضائه
- اعتماد توزيع الأرباح، إن وجدت
- تعيين المدققين الخارجيين واعتماد أتعابهم السنوية
- اعتماد التقرير السنوي وتقرير الحوكمة
- الموافقة على العمليات أو الصفقات الجوهرية التي يبرمها البنك خلال السنة.

١/٣ المساهمون الرئيسيون

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كان المساهمون التالية أسماؤهم يمتلكون نسبة ٥٪ أو أكثر من رأس المال المصدر لبنك لِشا:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.	١٦٨٠٠٠٠٠٠	١٥,٠٠٪
شركة أزوم للاستثمار العقاري	١١٣٠٠٠٠٠٠	١٠,٠٩٪
شركة شاهه للاستثمار والعقارات ذ.م.م.	١١٢٠٠٠٠٠٠	١٠,٠٠٪
شركة شفت ذ.م.م.	١١٢٠٠٠٠٠٠	١٠,٠٠٪
شركة بروق التجارية ذ.م.م.	١١٢٠٠٠٠٠٠	١٠,٠٠٪

ويتم الإفصاح عن أي تغيّرات لاحقة تطرأ على حصص المساهمين الرئيسيين إلى السوق، وذلك وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

٢/٣ حقوق المساهمين

تُصان حقوق مساهمي بنك لِشا بموجب القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك أنظمة الشركات المطبّقة في مركز قطر للمال، والنظام الأساسي للبنك، ولائحة مجلس الإدارة، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، إضافة إلى سائر المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

ووفقًا للإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي، يحرص البنك على تمكين المساهمين من الاطلاع على المعلومات المؤسسية الجوهرية، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- سجل المساهمين (عند الطلب)
- المعلومات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة (المتاحة عبر الموقع الإلكتروني للبنك)
- النظام الأساسي للبنك (المتاح عبر الموقع الإلكتروني للبنك)
- المستندات المنشئة لأي عبء أو حق على أصول البنك
- مستندات وقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية (المتاحة عبر الموقع الإلكتروني للبنك)
- أي مستندات أخرى يتم عرضها على الجمعية العامة

كما يوفّر البنك صفحة مخصّصة لعلاقات المستثمرين على موقعه الإلكتروني، يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات المالية ومعلومات الحوكمة وغيرها من البيانات ذات الصلة بالمساهمين والمستثمرين، مع تحديثها بصورة دورية، وذلك بما يتماشى مع متطلبات الإفصاح والشفافية المعمول بها.

وتسهم هذه الإجراءات في تعزيز الشفافية، وتمكين المساهمين من اتخاذ قرارات مستنيرة، وترسيخ التواصل الفعّال معهم.

٣/٣ اجتماعات المساهمين لعام ٢٠٢٥

خلال عام ٢٠٢٥، عقد بنك لِشا اجتماعًا واحدًا للجمعية العامة العادية واجتماعًا واحدًا للجمعية العامة غير العادية، تأكيدًا لالتزامه المستمر بتعزيز مشاركة المساهمين وترسيخ ممارسات الحوكمة الرشيدة.

وقد عُقد الاجتماعان حضوريًا يوم الاثنين الموافق ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، في تمام الساعة ٤:٣٠ مساءً، في فندق ذا نِد - الدوحة، بحضور مساهمين يمثلون ٧٠٧,٩٤٦,٠٤٧ سهمًا، أي ما نسبته نحو ٦٣,٢١٪ من رأس المال المصدر للبنك.

وخلال اجتماع الجمعية العامة العادية، وافق المساهمون على تقرير رئيس مجلس الإدارة والتقارير الرئيسية الأخرى للمجلس، إضافة إلى البيانات المالية الموحدة والمدققة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والتقرير السنوي وتقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٤، وكذلك تقرير المدقق الخارجي المستقل. كما وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية بقيمة ٠,٠٥ ريال قطري للسهم الواحد (بما يعادل ٥٪ من القيمة الاسمية للسهم)، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة، وتعيين شركة كي بي إم جي مدققًا خارجيًا للبنك لعام ٢٠٢٥، واعتماد جميع العمليات الجوهرية التي نفذها البنك خلال عام ٢٠٢٤، وانتخاب مجلس الإدارة لدورة جديدة.

أما خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية، فقد وافق المساهمون على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للبنك، وذلك رهناً بالحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة، كما فوضوا رئيس مجلس الإدارة، أو من يفوضه، بالتوقيع على النظام الأساسي المعدّل واستكمال جميع الإجراءات اللازمة للحصول على تلك الموافقات.

وتعكس هذه النتائج مستوىً مرتفعًا من مشاركة المساهمين، وتؤكد التزام بنك لِشا المستمر بتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة ومواءمة ممارساته مع أفضل معايير الحوكمة المؤسسية المعتمدة.

٤/٣ إتاحة المعلومات وتوزيع الأرباح وحقوق اتخاذ القرارات الاستثنائية

يحرص بنك لِشا على تمكين المساهمين من الحصول على المعلومات بصورة عادلة ودقيقة وفي الوقت المناسب، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك، وعبر التواصل المباشر مع إدارة علاقات المستثمرين، بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح والشفافية المعمول بها.

ويحدّد النظام الأساسي للبنك، إلى جانب سياسة توزيع الأرباح المعتمدة، المبادئ والشروط والأحكام المنظمة لتوزيع الأرباح، وذلك في امتثال كامل للقوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة. ويتم تحديد توزيعات الأرباح استنادًا إلى البيانات المالية المدققة المعروضة على الجمعية العامة العادية لاعتمادها، مع الأخذ في الاعتبار الأداء المالي للبنك، ومستويات كفاية رأس المال، والاعتبارات الاستراتيجية ذات الصلة.

كما يتضمن النظام الأساسي للبنك ضمانات متينة لحماية حقوق المساهمين، بما في ذلك حقوق مساهمي الأقلية، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الاستثنائية، مثل العمليات الجوهرية، والتعديلات على هيكل رأس المال، وغيرها من القرارات الجوهرية التي تتطلب موافقة المساهمين، وذلك وفقًا لما هو منصوص عليه في النظام الأساسي.

٤. مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة بنك لِشا السلطة العليا لاتخاذ القرارات في البنك، ويتحمّل مسؤولية وضع التوجهات الاستراتيجية، واعتماد السياسات والقرارات الرئيسية، والإشراف على الأداء العام للبنك، ومتابعة التنفيذ الفعّال للاستراتيجية من قبل الإدارة التنفيذية، وذلك وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها وأطر الحوكمة المعتمدة.

وفي ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، وخلال اجتماع الجمعية العامة العادية، انتخب المساهمون مجلس إدارة البنك لدورة جديدة مدتها ثلاث (٣) سنوات، وترد في الفقرة التالية تشكيلة مجلس الإدارة المنتخب.

٤/١ تشكيل مجلس الإدارة

وفقًا للنظام الأساسي للبنك، يتكوّن مجلس إدارة بنك لِشا من تسعة (٩) أعضاء غير تنفيذيين، من بينهم أربعة (٤) أعضاء مستقلين وخمسة (٥) أعضاء غير مستقلين.

وبموجب النظام الأساسي، يحق للمساهمين الاستراتيجيين في البنك تعيين عضوين (٢) في مجلس الإدارة، من بينهم رئيس مجلس الإدارة، الذي يتم تعيينه في جميع الأحوال من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. أما بقية أعضاء المجلس، فيتم انتخابهم من قبل المساهمين من خلال الاقتراع السري في اجتماع الجمعية العامة العادية.

ويشغل جميع الأعضاء المنتخبين والمعيّنين عضويتهم لمدة ثلاث (٣) سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم وفقًا لأحكام النظام الأساسي والمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

٤/٢ مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

وفقًا لميثاق مجلس الإدارة المعتمد لدى بنك لِشا، يُشترط في أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا من ذوي الخبرة المهنية الرفيعة، ويتمتعوا بخبرات تجارية متنوّعة، وقدرات قيادية قوية، ومعرفة شاملة بالقطاع المصرفي والمالي وممارسات الحوكمة المؤسسية. كما يُتوقع من أعضاء المجلس حيازة مؤهلات مهنية مناسبة وسجل مثبت من الإنجازات، بما يمكّنهم من الإسهام بفاعلية في المناقشات الاستراتيجية، وصياغة السياسات، وممارسة الإشراف الفعّال على الإدارة التنفيذية.

ويلتزم مجلس إدارة بنك لِشا بأعلى معايير النزاهة والمهنية، ويحافظ على مواءمة وثيقة مع مصالح المساهمين، مع تركيز راسخ على تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل. كما يُظهر أعضاء المجلس التزامًا قويًا بنجاح البنك على المدى الطويل، وإلمامًا راسخًا بالمتطلبات التنظيمية وأفضل ممارسات الحوكمة، وتمتد مسؤولياتهم لتشمل أبعادًا أوسع من المساءلة المؤسسية والمجتمعية.

وترد فيما يلي التفاصيل المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك خبراتهم المهنية وخلفياتهم الأكاديمية.

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
يمثل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م

أُعيد تعيين سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني رئيسًا لمجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة)، وذلك خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، لدورة جديدة مدتها ثلاث (٣) سنوات، ممثلًا عن شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.

وقد عُيّن سعادته وزيرًا للتجارة والصناعة في نوفمبر ٢٠٢٤، ويتمتع بخبرة قيادية واستثمارية واسعة اكتسبها من خلال تولّيه العديد من المناصب التنفيذية وعضويات مجالس الإدارات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ويشغل سعادته حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة كلٍ من هيئة المناطق الحرة - قطر، وهيئة مركز قطر للمال، وبورصة قطر، ومجموعة أوريدو، وبنك لِشا ذ.م.م (عامة)، كما يرأس المجلس الاستشاري لوكالة ترويج الاستثمار في قطر (استثمر قطر).

كما يشغل سعادته منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك قطر للتنمية، وعضوية مجالس إدارات كلٍ من جهاز قطر للاستثمار، والمجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار، والمجلس الوطني للتخطيط، ومجموعة الخطوط الجوية القطرية، وشركة قطر للتأمين، إضافة إلى عضويته في اللجنة العليا لإعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

وسبق لسعادته أن شغل منصب الرئيس التنفيذي للاستثمار لمنطقتي آسيا وأفريقيا في جهاز قطر للاستثمار، كما تولّى منصب الرئيس التنفيذي للاستثمار في صندوق الوقف التابع لمؤسسة قطر خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، إضافة إلى تقلّده مناصب استثمارية قيادية في مصرف قطر المركزي خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤.

وتشمل خبراته السابقة في مجالس الإدارات تولّيه رئاسة مجلس إدارة مدرسة قطر الثانوية للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة فودافون قطر خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، إضافة إلى عضويته في مجالس إدارات كلٍ من بنك الأهلي، والديار القطرية للاستثمار العقاري، وناقلات، وبهارتي إيرتل، وسيمنز قطر.

ويحمل سعادته درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ماريماونت في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من HEC باريس.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرةً: ٠ (٠٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: ٢٣١,٩٨٨,٧٣٠ (٢٠٫٧١٣٪)
- الأسهم المملوكة من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م: ١٦٨,٠٠٠,٠٠٠ (١٥٪)

السيد محمد يوسف المانع
نائب رئيس مجلس الإدارة | عضو مستقل

أُعيد انتخاب السيد محمد يوسف المانع عضوًا مستقلًا في مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة)، وذلك خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، لدورة جديدة مدتها ثلاث (٣) سنوات. ويشغل عضوية مجلس إدارة البنك منذ أبريل ٢٠١٩، كما يشغل عضوية لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويمتلك السيد المانع خبرة واسعة في مجالات الأمن العام والحوكمة والشؤون التنظيمية، اكتسبها من خلال تولّيه عددًا من المناصب القيادية في الشرطة القطرية ووزارة الداخلية.

ويشغل حاليًا منصب رئيس الاتحاد القطري لرفع الأثقال، واللجنة الأفروآسيوية لرفع الأثقال، والاتحاد الآسيوي لرفع الأثقال (قطر)، والاتحاد العربي لرفع الأثقال، والاتحاد القطري للمبارزة، إضافة إلى منصب النائب الأول لرئيس اللجنة الأولمبية القطرية.

كما أنه عضو منتخب في مجلس الشورى، حيث يشغل منصب رئيس اللجنة المالية والاقتصادية.

ويحمل السيد المانع درجة البكالوريوس في الأمن الداخلي، إضافة إلى مؤهلات متخصصة في إنفاذ القانون والشريعة الإسلامية.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: ٧٠٠٠ سهم (حوالي ٠٫٠٠١٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: لا يوجد (٠٪)

السيد حمد علي المناعي
عضو غير مستقل
ممثل شركة شاهه للاستثمار والعقارات ذ.م.م

انتُخب السيد حمد علي المناعي عضوًا غير مستقل في مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة) خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، ممثلًا عن شركة شاهه للاستثمار والعقارات ذ.م.م. كما يشغل عضوية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويمتلك السيد المناعي خبرة واسعة في مجالات التنظيم والبنية التحتية والاستثمار والسياسات العامة، حيث شغل سابقًا عددًا من المناصب التنفيذية العليا، من بينها مدير إدارة التنظيم والسياسات في المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والرئيس التنفيذي لشركة ميزا لمراكز البيانات، والرئيس التنفيذي لشركة Knowledge Ventures، ومدير مكتب الوزير في وزارة الاقتصاد والتجارة.

كما شغل عضوية مجالس إدارات عدد من المؤسسات البارزة، من بينها بنك قطر للتنمية، وموانئ قطر، وجلف بريدج إنترناشيونال، والشبكة الوطنية القطرية للنطاق العريض، وهيئة قطر للأسواق المالية، وشركة قطر للمواد الأولية، بما يعكس خبرة واسعة في القطاعات الاستراتيجية والمنظمة وكثيفة رأس المال.

ويحمل السيد المناعي درجة الماجستير في هندسة الاتصالات اللاسلكية، ودرجة الماجستير في إدارة الهندسة من معهد فلوريدا للتكنولوجيا، إضافة إلى شهادة دراسات عليا في السياسات العامة من جامعة جورج واشنطن.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة لشركة شاهه للاستثمار والعقارات ذ.م.م.: ١١٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم (١٠٪)

السيد ناصر علي الهاجري
عضو غير مستقل
يمثل شركة بروق التجارية ذ.م.م

يشغل السيد ناصر علي الهاجري عضوية مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة) منذ عام ٢٠٢٤. وعقب انتهاء مدة المجلس السابق، تم تعيينه ضمن المجلس المنتخب حديثًا اعتبارًا من ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، ممثلًا عن شركة بروق التجارية ذ.م.م. كما يشغل عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المؤسسية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويشغل حاليًا منصب مدير الرقابة المالية والإدارية في المكتب الخاص لحضرة صاحب السمو الأمير الوالد، إضافة إلى منصب رئيس مجلس إدارة مركز حمد بن خليفة الإسلامي في لندن.

وتشمل خبراته السابقة في مجالس الإدارات عضويته في بنك دخان، وبنك بروة، وشركة بروة العقارية، إضافة إلى عضويته ومنصبه كعضو منتدب في شركة قطر لإنتاج حديد التسليح، بما يعكس خبرة واسعة في القطاعات المصرفية والعقارية والصناعية.

ويحمل السيد الهاجري درجة الدكتوراه في التمويل والمصارف من جامعة عبد المالك السعدي في المملكة المغربية.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة لشركة بروق التجارية ذ.م.م.: ١١٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم (١٠٪)

السيد ناصر عبد الله المسند
عضو مستقل

انتُخب السيد ناصر عبد الله المسند عضوًا مستقلًا في مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة) بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٥. كما يشغل عضوية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويشغل حاليًا عضوية مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) ممثلًا عن شركة المسند ذ.م.م، كما يشغل عضوية مجلس إدارة فودافون قطر ممثلًا عن فودافون ومؤسسة قطر ذ.م.م. وتوفّر هذه المناصب خبرة عملية في قطاعات الاستثمار المتنوع والاتصالات، بما يتماشى مع استراتيجية بنك لِشا الاستثمارية ومستوى تحمّل المخاطر المعتمد لديه.

وسبق للسيد المسند أن عمل لمدة خمس (٥) سنوات في شركة برزان القابضة في مجال المشتريات الاستراتيجية، حيث اكتسب خبرة في التخطيط التشغيلي والخدمات اللوجستية واتخاذ القرارات المنهجية.

ويحمل السيد المسند درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة لا فيرن في ولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: لا يوجد (٠٪)

السيد محمد علي السليطي
عضو غير مستقل
ممثل شركة أزوم للاستثمار العقاري ذ.م.م

تم تعيين السيد محمد علي السليطي عضوًا في مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة) في عام ٢٠٢٤. وبعد انتهاء مدة المجلس السابق، تم انتخابه للاستمرار في عضوية المجلس المنتخب حديثًا اعتبارًا من ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، ممثلًا عن شركة أزوم للاستثمار العقاري ذ.م.م. كما يشغل عضوية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويشغل السيد السليطي حاليًا منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في شركة أزوم للاستثمار العقاري، ويتمتع بخبرة تنفيذية مباشرة ومتخصصة في قطاع الاستثمار العقاري، بما يدعم أنشطة البنك الاستثمارية في هذا المجال.

ويحمل السيد السليطي درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة من جامعة قطر.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة لشركة أزوم للاستثمار العقاري ذ.م.م.: ١١٣،٠٠٠،٠٠ سهم (١٠،٠٩٪)

السيد مشعل محمد آل محمود
عضو مستقل

تم تعيين السيد مشعل محمد آل محمود عضوًا في مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة) في عام ٢٠٢٤. وبعد انتهاء مدة المجلس السابق، انتُخب لعضوية المجلس المُشكّل حديثًا خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، وذلك لدورة جديدة مدتها ثلاث (٣) سنوات. كما يشغل عضوية لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويشغل السيد آل محمود حاليًا منصب مدير إدارة الشؤون الاقتصادية بالديوان الأميري. وسبق له أن شغل عضوية مجلس أمناء متاحف قطر، كما تقلّد عضوية مجالس إدارات عدد من الجهات البارزة، من بينها الدار القطرية للاستثمار العقاري، وشركة قطر للأسمدة، ومتاحف قطر، بما يعكس خبرة واسعة في قطاعات الاستثمار والصناعة والقطاع الثقافي.

ويتمتع السيد آل محمود بخلفية قوية في مجالي المالية والإدارة، كما ساهم من خلال مناصبه المختلفة في مجالات التخطيط الاستراتيجي، والإشراف المالي، وتعزيز الكفاءة التشغيلية لدى الجهات التي عمل بها.

ويحمل السيد آل محمود درجة البكالوريوس في المالية من جامعة سوفولك في مدينة بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: ٩٤٦،٠٠٠ سهم (حوالي ٠،٨٤٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: ٥٧،٠٠٠ سهم (حوالي ٠،٠٥٪)

السيد عيسى محمد المهندي
عضو مستقل

انتُخب السيد عيسى محمد المهندي لأول مرة عضوًا في مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة) في مارس ٢٠٢٢ لدورة مدتها ثلاث سنوات، وأُعيد انتخابه خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٥ لدورة جديدة. كما يشغل عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المؤسسية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويمتلك السيد المهندي خبرة واسعة في مجالات المالية والامتثال والقيادة التنفيذية في قطاع الاتصالات. وقد شغل عددًا من المناصب القيادية في أوريدو قطر خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢١، حيث تدرّج من منصب مدير ضمان الإيرادات والامتثال إلى مدير أول للشؤون المالية، قبل تعيينه رئيسًا تنفيذيًا للشؤون المالية، وهو المنصب الذي لا يزال يشغله حتى تاريخه.

كما يشغل عضوية مجالس إدارات كل من أوريدو فلسطين، وأوريدو عُمان، وشركة كيو أل أم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي.

ويحمل السيد المهندي درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والمالية من جامعة ميريماونت، إضافة إلى درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال والتحول الرقمي من HEC باريس.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: ٢٠٠،٠٠٠ سهم (حوالي ٠،٠١٨٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: لا يوجد (٠٪)

السيد عبدالرحمن عرفان توتونجي
عضو غير مستقل
ممثل شركة شفت ذ.م.م

يشغل السيد عبدالرحمن عرفان توتونجي عضوية مجلس إدارة بنك لِشا ذ.م.م (عامة) منذ عام ٢٠٢٤. وبعد انتهاء مدة المجلس السابق، أُعيد انتخابه ضمن المجلس المنتخب حديثًا اعتبارًا من ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، ممثلًا عن شركة شفت ذ.م.م. كما يشغل عضوية كلٍ من لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المؤسسية، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

وقد شغل السيد توتونجي سابقًا منصب الرئيس التنفيذي لبنك لِشا ذ.م.م (عامة)، مما يوفّر للمجلس معرفة مؤسسية عميقة وخبرة تنفيذية رفيعة المستوى.

ويحمل السيد توتونجي درجة البكالوريوس في الإدارة، مع تخصصات في إدارة الموارد البشرية، وتمويل وتطوير العقارات، من جامعة جورج واشنطن.

الإفصاح عن الملكية:

- الأسهم المملوكة مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة بصورة غير مباشرة: لا يوجد (٠٪)
- الأسهم المملوكة لشركة شفت ذ.م.م.: ١١٢،٠٠٠،٠٠٠ سهم (١٠٪)

٣/٤ الأعضاء المستقلون

يُعد عضو مجلس الإدارة مستقلًا لأغراض عضوية المجلس أو أي من لجانه إذا استوفى معايير الاستقلالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وتشمل هذه المعايير، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية:
- ألا يكون موظفًا أو عضو مجلس إدارة أو مالكًا أو شريكًا أو مساهمًا رئيسيًا في أي جهة استشارية يتعامل معها البنك، بما في ذلك المدقق الخارجي للبنك؛
- ألا يكون قريبًا من الدرجة الأولى أو ممثلًا لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين في البنك.

ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة المستقلون في بنك لِشا بمتطلبات الاستقلالية المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، إضافة إلى القوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة بحوكمة الشركات.

٤/٤ المسؤوليات الرئيسية لرئيس مجلس الإدارة

وفقًا للنظام الأساسي لبنك لِشا، يتم تعيين رئيس مجلس الإدارة في جميع الأوقات من قِبل شركة الزبارة العقارية للاستثمار ذ.م.م. وخلال عام 2025، اضطلع رئيس مجلس الإدارة بالقيادة الاستراتيجية لكافة أعمال المجلس، وأشرف على مسؤولياته الرقابية في مجال الحوكمة، كما تابع التنفيذ الفعّال لقرارات مجلس الإدارة من جانب الإدارة التنفيذية.

كما ينص النظام الأساسي على أنه في حال تعذّر على رئيس مجلس الإدارة أداء مهامه، يتولى نائب رئيس مجلس الإدارة القيام بأدواره ومسؤولياته كاملةً.

المسؤوليات الرئيسية لرئيس مجلس الإدارة

يتحمل رئيس مجلس الإدارة مسؤولية ضمان حسن سير أعمال مجلس الإدارة ولجانه، وترسيخ ثقافة راسخة للحوكمة الرشيدة والمساءلة داخل البنك. وتشمل مسؤولياته الرئيسية ما يلي:

- **قيادة المجلس:** قيادة المجلس والإشراف على أعماله وأعمال لجانه بما يضمن كفاءتها وفاعليتها التشغيلية.
- **التمثيل والتواصل:** العمل كممثل رئيسي لمجلس الإدارة ونقطة الاتصال الأساسية مع الرئيس التنفيذي، بما في ذلك عقد اجتماعات دورية لمراجعة الأداء والتقدم الاستراتيجي والمسائل التي تتطلب نظر المجلس.
- **إدارة الاجتماعات:** رئاسة اجتماعات مجلس الإدارة، وضمان النظر في الموضوعات ذات الصلة في الوقت المناسب، وإدارة الشؤون الخارجية المتصلة بالمجلس.
- **التفاعل الاستراتيجي:** الحفاظ على حوار مستمر مع أعضاء المجلس بشأن المسائل المتعلقة بالاستراتيجية وتطوير الأعمال وإدارة المخاطر.
- **فعالية المجلس والتنسيق:** ضمان عمل المجلس بكفاءة من خلال تنسيق جداول الأعمال والتأكد من تعميم التقارير الإدارية في الوقت المناسب، بالتعاون مع أمين سر المجلس.
- **اعتماد جداول الأعمال:** مراجعة واعتماد جداول أعمال اجتماعات المجلس، مع مراعاة المقترحات المقدمة من أعضاء المجلس.
- **تعزيز المشاركة:** تشجيع المشاركة الفعّالة والجماعية لجميع أعضاء المجلس بما يمكّن المجلس من أداء مهامه بما يخدم مصلحة البنك.
- **إتاحة المعلومات:** ضمان حصول أعضاء المجلس على معلومات شاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك:
  - تحديثات بشأن أنشطة البنك ومبادراته الاستراتيجية وشؤونه العامة؛
  - الموارد اللازمة لتمكين المجلس من أداء مسؤولياته، بما في ذلك التقارير الدورية من الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية؛
  - المعلومات المتعلقة باستراتيجيات الإدارة وسياساتها وخططها التشغيلية ومؤشرات الأداء الرئيسية.
- **التواصل مع المساهمين:** الإشراف على إنشاء قنوات تواصل فعّالة مع المساهمين وضمان نقل آرائهم واهتماماتهم الجوهرية إلى مجلس الإدارة على النحو المناسب.
- **ديناميكيات المجلس:** تعزيز علاقات متوازنة وبنّاءة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، وترسيخ ثقافة التعاون والحوار المفتوح وبناء التوافق.
- **الالتزام بالحوكمة:** ضمان إطلاع أعضاء المجلس على مدى التزام البنك بمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من متطلبات الحوكمة ذات الصلة، وتفويض متابعة الإجراءات اللازمة للجان المختصة عند الاقتضاء.
- **تقييم الأداء:** ضمان وجود آليات فعّالة لتقييم أداء المجلس ولجانه وأعضائه، على أن تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت تنفيذ تلك التقييمات ورفع نتائجها إلى المجلس.
- **الإشراف على الجمعية العامة السنوية:** رئاسة اجتماعات الجمعية العامة وضمان تنظيمها بكفاءة بالتنسيق مع أمين سر المجلس، وتوفير معلومات كافية وشفافة للمساهمين حول أداء البنك.
- **التدريب والتطوير:** ضمان حصول أعضاء المجلس على برامج تعريف وتدريب مستمرة، وتخصيص الموارد اللازمة ضمن الميزانية السنوية لدعم التطوير المستمر للمجلس.
- **معايير الحوكمة:** الالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية وفق القوانين واللوائح المعمول بها وأفضل الممارسات الدولية.
- **الإفصاح والتقارير وصلاحية التوقيع:** الإشراف على تنفيذ سياسة الإفصاح والتواصل المعتمدة لدى البنك، والتوقيع نيابةً عن مجلس الإدارة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة بعد اعتمادهما من المجلس.

٥/٤ اجتماعات مجلس الإدارة

يعقد مجلس إدارة بنك لِشا اجتماعاته وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك، والقوانين واللوائح المعمول بها، وإطار الحوكمة المعتمد من المجلس، بما يضمن ممارسة رقابة فعّالة، واتخاذ قرارات مستنيرة، والوفاء بالواجبات الائتمانية على الوجه الأمثل.

ويجوز عقد اجتماعات مجلس الإدارة حضوريًا أو عبر الوسائل الإلكترونية، وذلك وفقًا لما يجيزه النظام الأساسي، شريطة تمكين جميع أعضاء المجلس من المشاركة الفعّالة في المداولات والتصويت واتخاذ القرارات.

٤،٥،١ أمين سر مجلس الإدارة

وفقًا للنظام الأساسي للبنك، يعيّن مجلس الإدارة أمين سر لدعم المجلس ولجانه في التنظيم السليم لأعمالهم وعقد الاجتماعات، والاضطلاع بأي مهام إضافية يُكلّف بها من قبل المجلس. ويتمتع جميع أعضاء مجلس الإدارة بحق الوصول المباشر وغير المقيّد إلى أمين سر المجلس.

وفي 24 فبراير 2025، أعاد مجلس الإدارة تعيين السيدة ريتا الحلو أمينةً لسر مجلس الإدارة. وتشغل كذلك منصب رئيسة الشؤون القانونية والامتثال في البنك، وتتمتع بخبرة تزيد عن 18 عامًا في مجالات الشؤون القانونية والامتثال والحوكمة المؤسسية. وقبل انضمامها إلى بنك لِشا، شغلت منصب رئيسة الشؤون القانونية في شركة فودافون قطر.

المهام الرئيسية لأمين سر مجلس الإدارة
أولًا: محاضر الاجتماعات والسجلات

- إعداد وحفظ محاضر دقيقة لاجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس، تتضمن توثيق الحضور، والمداولات، والقرارات المتخذة، وأي اعتراضات أو آراء مخالفة يتم إبداؤها.
- ضمان توثيق جميع قرارات مجلس الإدارة واعتمادها والاحتفاظ بها وفقًا للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.
- الاحتفاظ بسجل مخصص لقرارات وإجراءات مجلس الإدارة ولجانه، بما يسهّل المتابعة الفعّالة، ويعزّز المساءلة والرقابة.
- ضمان الإفصاح الرسمي عن أي حالات تعارض مصالح فعلية أو محتملة يصرّح بها أعضاء المجلس، وتوثيقها في محاضر الاجتماعات، ومعالجتها وفقًا للنظام الأساسي للبنك، ونظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وسياسة تعارض المصالح المعتمدة لدى البنك، بما في ذلك الامتناع عن المداولة والتصويت متى كان ذلك واجبًا.

ثانيًا: تنسيق الاجتماعات وإدارتها

- التنسيق مع رئيس مجلس الإدارة ورؤساء لجان المجلس بشأن جداول الأعمال، ومواعيد الاجتماعات، والمواد الداعمة.
- توجيه الدعوات لاجتماعات مجلس الإدارة ولجانه نيابةً عن رئيس مجلس الإدارة، وتنسيق حضور الأعضاء.
- استلام وتجميع طلبات أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بإدراج بنود على جداول الأعمال.
- تسهيل التواصل والتنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

ثالثًا: إتاحة المعلومات والالتزام

- ضمان تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الكاملة والدقيقة وفي الوقت المناسب، بما يمكّنهم من أداء مهامهم ومسؤولياتهم على النحو المطلوب.
- إدارة إقرارات أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بالفصل بين المهام، والاستقلالية، والالتزام بالقوانين واللوائح ومتطلبات الحوكمة المعمول بها.

٤،٥،٢ وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة وصيغ انعقادها:

- وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك وإطار الحوكمة المعتمد، يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن ستة (٦) اجتماعات سنويًا.
- يجوز عقد اجتماعات إضافية كلما دعت الحاجة لمعالجة مسائل عاجلة أو موضوعات استراتيجية أو تنظيمية محددة.
- يجوز عقد اجتماعات مجلس الإدارة في المقر الرئيسي للبنك، أو في أي موقع آخر يحدده المجلس، أو عبر الوسائل الإلكترونية، وذلك وفقًا لما يسمح به النظام الأساسي.

٤،٥،٣ الحضور والمشاركة والنصاب القانوني

الحضور والمشاركة:
يُتوقع من أعضاء مجلس الإدارة الاستعداد الكافي لاجتماعات المجلس ولجانه، وحضورها، والمشاركة الفعّالة في مداولاتها، سواء عُقدت حضوريًا أو عبر الوسائل الإلكترونية.

الغياب:
يُعد عضو مجلس الإدارة مستقيلًا إذا تخلّف عن حضور أكثر من ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر يقبله المجلس، وذلك وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك.

النصاب القانوني:

- وفقًا للنظام الأساسي للبنك، يكتمل النصاب القانوني اللازم لانعقاد اجتماعات مجلس الإدارة بحضور أغلبية الأعضاء الذين يحق لهم التصويت، شرط حضور رئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة.
- في حال كان عدد أعضاء مجلس الإدارة فرديًا، يتم تقريب النصاب المطلوب إلى أقرب عدد صحيح أعلى.
- يتم توثيق أي اعتراضات أو آراء مخالفة يثيرها أعضاء المجلس خلال المداولات في محاضر الاجتماعات.
- يتحقق النصاب القانوني لاجتماعات لجان مجلس الإدارة بحضور أغلبية أعضائها، وذلك وفقًا لما هو منصوص عليه في مواثيق اللجان ذات الصلة.

القرارات المكتوبة (القرارات بالتمرير)

- عند الضرورة ولأسباب تتعلق بالاستعجال، يجوز لمجلس الإدارة و/أو لأي من لجانه اعتماد قرارات مكتوبة بالتمرير، وذلك وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك.
- تتطلب القرارات الصادرة بالتمرير موافقة خطية من جميع أعضاء مجلس الإدارة أو جميع أعضاء اللجنة المعنية، بحسب الأحوال.
- لا تصبح القرارات المعتمدة بالتمرير نافذة إلا بعد توقيعها من جميع الأعضاء، على أن يتم عرضها أو الإحاطة بها في أول اجتماع لاحق، وتوثيقها في محاضر الاجتماعات.

التصويت واتخاذ القرارات

- تُتخذ قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.
- في حال تساوي الأصوات، يكون لرئيس الاجتماع صوتٌ مرجّح، وذلك وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك.
- تخضع إجراءات التصويت الخاصة بلجان مجلس الإدارة، بما في ذلك النصاب وآليات التصعيد، لمواثيق اللجان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

حضور غير الأعضاء المصوّتين

- يجوز للرئيس التنفيذي وأمين سر مجلس الإدارة حضور اجتماعات المجلس بناءً على دعوة، دون أن يكون لهما حق التصويت.
- كما يجوز، بموافقة رئيس مجلس الإدارة، دعوة أعضاء آخرين من الإدارة التنفيذية أو مستشارين خارجيين لحضور الاجتماعات لمناقشة بنود محددة مدرجة على جدول الأعمال.

اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام ٢٠٢٥

خلال عام 2025، عقد مجلس إدارة بنك لِشا سبعة (7) اجتماعات، شملت اجتماعًا واحدًا عُقد قبل انتخاب المجلس الجديد، وستة اجتماعات عُقدت بعد اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 24 فبراير 2025، وذلك على النحو المبين أدناه. وقد عُقدت جميع الاجتماعات وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك، واستوفى كل اجتماع النصاب القانوني المطلوب، بما في ذلك حضور رئيس مجلس الإدارة أو، عند الاقتضاء، نائب رئيس مجلس الإدارة.

تاريخ الاجتماع	الحضور
٢٦ يناير ٢٠٢٥ (قبل انتخاب المجلس الجديد)	حضور ٧ أعضاء، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة غياب عضوين
٢٤ فبراير ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
١٦ أبريل ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٤ يونيو ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٢٣ يوليو ٢٠٢٥	حضور ٧ أعضاء، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة غياب عضوين
٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥	حضور ٨ أعضاء، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة غياب عضو واحد
٩ ديسمبر ٢٠٢٥	حضور ٨ أعضاء، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة غياب عضو واحد

اجتماعات مجلس الإدارة واللجان:
عقب انتخاب مجلس إدارة جديد خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 24 فبراير 2025، باشر مجلس الإدارة ولجانه ممارسة أعمالهم وفق التشكيل الجديد لبقية العام. وعليه، فإن بيانات الحضور الواردة أدناه تعكس الاجتماعات المنعقدة اعتبارًا من 24 فبراير 2025 وخلال مدة المجلس المنتخب حديثًا.

مجلس الإدارة - الاجتماعات والحضور (بعد انتخاب المجلس الجديد)

تاريخ اجتماع مجلس الإدارة	الحضور
٢٤ فبراير ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
١٦ أبريل ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٤ يونيو ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٢٣ يوليو ٢٠٢٥	غياب عضوين
٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥	غياب عضو واحد
٩ ديسمبر ٢٠٢٥	غياب عضو واحد

وقد عُقدت جميع اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك، واستوفى كل اجتماع النصاب القانوني المطلوب، بما في ذلك حضور رئيس مجلس الإدارة أو، عند الاقتضاء، نائب رئيس مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام - الاجتماعات والحضور

تاريخ اجتماع اللجنة	الحضور
٢٦ يناير ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
١٦ أبريل ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٤ يونيو ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٢٣ يوليو ٢٠٢٥	غياب عضو واحد
٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٩ ديسمبر ٢٠٢٥	غياب عضو واحد

اللجنة التنفيذية - الاجتماعات والحضور

تاريخ اجتماع اللجنة	الحضور
١٦ أبريل ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٩ ديسمبر ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء

لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة - الاجتماعات والحضور

تاريخ اجتماع اللجنة	الحضور
٢٦ يناير ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٤، يونيو ٢٠٢٥	حضور جميع الأعضاء
٢٣ يوليو ٢٠٢٥	غياب عضو واحد

إيضاح بشأن انتقال السلطة إلى مجلس الإدارة الجديد في فبراير ٢٠٢٥

أُعيد تشكيل مجلس إدارة بنك لِشا ولجانه عقب اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 24 فبراير 2025، والذي تم خلاله انتخاب مجلس إدارة جديد لمدة ثلاث (3) سنوات.

وقد عُقدت الاجتماعات التي سبقت اجتماع الجمعية العامة العادية، بما في ذلك الاجتماعات المنعقدة في يناير 2025، في ظل تفويض وتشكيل المجلس واللجان السابقين. وبناءً عليه، فإن بعض الأعضاء الذين تم انتخابهم لاحقًا ضمن المجلس الجديد لم يحضروا تلك الاجتماعات السابقة، لعدم كونهم أعضاء في المجلس في ذلك الوقت، في حين شارك بعض أعضاء المجلس السابق في الاجتماعات المنعقدة قبل انتهاء مدة عضويتهم.

ولأغراض الشفافية والوضوح، ووفقًا لأفضل ممارسات إعداد تقارير الحوكمة المؤسسية، فإن بيانات الحضور المعروضة أعلاه تقتصر حصريًا على الاجتماعات المنعقدة خلال مدة المجلس المنتخب حديثًا.

القرارات الجوهرية التي صدرت عن مجلس الإدارة خلال عام 2025 وتم الإفصاح عنها للسوق

خلال عام ٢٠٢٥، وافق مجلس الإدارة وأشرف على عدد من المبادرات الاستراتيجية والاستثمارية الجوهرية، والتي تم الإفصاح عنها للسوق وفقًا لمتطلبات الإفصاح المعتمدة لدى بورصة قطر. وقد عكست هذه المسائل التنفيذ المستمر لاستراتيجية النمو لدى البنك، وتنويع محفظته الاستثمارية، وتوسّعه الجغرافي، وشملت، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- **التوسّع الاستراتيجي في المملكة العربية السعودية،** بما في ذلك تأسيس لِشا المالية، والحصول على الموافقات التنظيمية من هيئة السوق المالية السعودية لمباشرة أنشطة تقديم الاستشارات في الأوراق المالية، كخطوة أولى نحو تقديم نطاق أوسع من الخدمات الاستثمارية في السوق السعودي.
- **اعتماد وإنجاز عدد من صفقات الأصول الجوية الجوهرية،** بما في ذلك الاستحواذ على طائرات تجارية عريضة البدن من خلال هياكل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما أسهم في توسيع وتنويع محفظة البنك الاستثمارية في قطاع الطيران.
- **اعتماد استثمارات عقارية جوهرية،** شملت الاستحواذ على أصول سكنية ومتعددة الاستخدامات داخل دولة قطر من خلال شركات تابعة مملوكة بالكامل، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية البنك للاستثمار العقاري.
- **اعتماد سلسلة من الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مجالات الملكية الخاصة،** والبنية التحتية، والطاقة، ومنصات الاستثمارات البديلة، تم تنفيذها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال كيانات مُدارة من قبل بنك لِشا، دعمًا لخلق قيمة طويلة الأجل وتنويع المحفظة الاستثمارية.

وقد تمت مراجعة واعتماد جميع هذه المسائل وفقًا لإطار الحوكمة المعتمد لدى البنك، ومصفوفة الصلاحيات المفوّضة، وسياسات إدارة المخاطر، كما تم الإفصاح عنها للمساهمين والسوق بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب وبأعلى درجات الشفافية.

٤,٦ الاستعانة بالخبرات والاستشارات الخارجية

يجوز لمجلس إدارة بنك لِشا ولكلٍ من لجانه، كلما دعت الحاجة، الاستعانة باستشارات مهنية مستقلة وعلى نفقة البنك، وذلك لدعم عملية اتخاذ القرار وتمكين المجلس ولجانه من أداء مسؤولياتهم على نحو فعّال.

٤,٧ مراجعة أداء مجلس الإدارة

عقب انتخاب عدد من الأعضاء الجدد في مجلس الإدارة خلال عام 2025، يواصل مجلس إدارة بنك لِشا التزامه بتطبيق أعلى معايير المساءلة والحوكمة. ويعمل المجلس وفق سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه المعتمدة، والتي تحدد الإطار المنهجي لتقييم فعالية المجلس في الاضطلاع بأدواره ومسؤولياته وتحقيق المساءلة تجاه أصحاب المصلحة.

وقد أرسى المجلس عملية تقييم أداء مستمرة لتقييم كفاءة مجلس الإدارة، ولجانه، وأداء الأعضاء بشكل فردي. وخلال عام ٢٠٢٥، استكمل جميع أعضاء المجلس تقييمًا ذاتيًا سنويًا شمل تقييم ما يلي:

- **مستوى الإسهام والتفاعل** ضمن المجلس ولجانه؛
- **جودة المخرجات** وفعالية عملية اتخاذ القرار؛
- **مدى الإلمام بالأدوار** والمسؤوليات الموكلة إليهم.

كما شمل التقييم آراء الأعضاء بشأن هيكل المجلس ولجانه وآليات عملها وديناميكيتها، إضافة إلى تقييم مدى وضوح الأدوار والمسؤوليات.

النتائج والإجراءات الرئيسية:

- تم عرض نتائج التقييمات على مجلس الإدارة بكامل تشكيله.
- سيتم التعامل مع أي ملاحظات أو مسائل تم رصدها خلال التقييم من خلال إجراءات متابعة مناسبة.

وإضافة إلى ذلك، أجرى مجلس الإدارة تقييمًا سنويًا لأداء الإدارة التنفيذية عن عام 2025، حيث أظهرت نتائج التقييم استمرار الرضى عن أداء فريق الإدارة التنفيذية.

المراجعة وإعداد التقارير:
قامت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة بمراجعة نتائج جميع تقييمات الأداء، ورفعت خلاصاتها إلى مجلس الإدارة. وعقب ذلك، قيّم مجلس الإدارة أداءه العام وأداء لجانه الفرعية وفقًا لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وقد خلص التقييم إلى أن مجلس الإدارة ولجانه يجسّدون بنجاح ثقافة بنك لِشا وقيمه ومعايير الحوكمة المعتمدة لديه، بما يضمن التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

٤,٨ التطوير والتعلم

تضمن سياسة التعريف والتدريب لأعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى بنك لِشا، والمبيّنة في دليل الحوكمة، خضوع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان المجلس لبرنامج تعريفي شامل، بما في ذلك التدريب على مكافحة غسل الأموال، وبرامج تعريفية خاصة بالأعضاء الجدد، إلى جانب إتاحة فرص مستمرة للتدريب والتطوير.

وتهدف هذه السياسة إلى تزويد الأعضاء بالمهارات والمعارف اللازمة للقيام بأدوارهم ومسؤولياتهم على نحو فعّال، كما تدعم التعلّم المستمر من خلال برامج تطوير مخصّصة تعالج الاتجاهات الناشئة، وممارسات الحوكمة، والأولويات الاستراتيجية.

ويؤكد البنك التزامه بترسيخ ثقافة التحسين المستمر وبناء القدرات، بما يمكّن مجلس الإدارة ولجانه من التكيّف بسلاسة مع تطوّر بيئة الأعمال ومعايير الحوكمة المتغيرة.

٤,٩ حظر الجمع بين المناصب

يطبّق بنك لِشا ضوابط حوكمة صارمة لضمان عدم جمع أعضاء مجلس الإدارة بين مناصب قد تؤدي إلى المساس بالاستقلالية، أو نشوء تعارض مصالح، أو مخالفة متطلبات الحوكمة المعمول بها.

وتماشيًا مع نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والقوانين ذات الصلة، يلتزم البنك بالحصول على تأكيدات من كل عضو مجلس إدارة تفيد بالامتثال للقواعد المنظمة لحظر الجمع بين مناصب معيّنة. وضمن إطار الحوكمة المعتمد لدى البنك، يقدّم جميع أعضاء مجلس الإدارة إقرارات خطية سنوية يؤكدون بموجبها أنهم لا يشغلون، ولن يشغلوا، أي مناصب يُحظر الجمع بينها وفقًا للتشريعات المعمول بها.

ويتم حفظ هذه الإقرارات لدى أمين سر مجلس الإدارة ضمن سجلات الحوكمة الخاصة بالبنك، كما تتم مراجعتها في إطار الإشراف المستمر للمجلس على شؤون الحوكمة.

وإضافة إلى ذلك، تحدد سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى البنك متطلبات الأهلية للمرشحين، بما في ذلك الالتزام بالقيود المفروضة على الجمع بين المناصب. ويُشترط على المرشحين المحتملين تقديم إقرار وتعهد خطي بعدم الجمع بين المناصب المحظورة، كشرط أساسي للنظر في ترشيحهم من قبل الجمعية العامة.

ومن خلال هذه التدابير، يسعى البنك إلى صون استقلالية مجلس الإدارة، وتعزيز سلامة الرأي، وضمان الالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية.

٤,١٠ الفصل بين الصلاحيات

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إطار الحوكمة والإدارة في البنك، وضمان وجود فصل واضح وفعّال بين صلاحيات مجلس الإدارة، ولجانه، والإدارة التنفيذية.

ويقوم مجلس الإدارة بتعيين الرئيس التنفيذي واعتماد الهيكل التنظيمي للبنك. ويتولى الرئيس التنفيذي مسؤولية الإدارة اليومية للبنك وتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة، ويرفع تقاريره مباشرة إلى المجلس بشأن المسائل التشغيلية والمالية والاستراتيجية.

وتعمل الإدارة التنفيذية ضمن هيكل حوكمة محدد، مدعوم بلجان إدارية ذات أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح، بما يسهّل اتخاذ القرارات التشغيلية بفعالية، مع بقائها خاضعة لإشراف وسلطة مجلس الإدارة.

ودعمًا للفصل المناسب بين الصلاحيات وتجنّب تركّز السلطة، اعتمد مجلس الإدارة سياسة ومصفوفة تفويض الصلاحيات، والتي تحدد حدود اتخاذ القرار وتوزيع الصلاحيات عبر مختلف المستويات التنظيمية، بما يضمن ما يلي:

- احتفاظ مجلس الإدارة بمسؤوليات التوجّه الاستراتيجي والإشراف والمسائل المحفوظة له؛
- تمكين الإدارة التنفيذية من إدارة العمليات ضمن الحدود المعتمدة؛
- تنفيذ عمليات اتخاذ القرار بصورة منضبطة وشفافة وقابلة للمساءلة.

ويضمن هذا الإطار بقاء وظائف مجلس الإدارة منفصلة عن وظائف الإدارة التنفيذية، وممارسة مسؤوليات الحوكمة والتشغيل باستقلالية، بما يتوافق للقوانين المعمول بها والنظام الأساسي للبنك.

٤,١١ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

لا يُصنّف أي من أعضاء مجلس الإدارة كأعضاء تنفيذيين. وبناءً عليه، لا تُدفع أي أتعاب أو مكافآت مقابل خدمات تنفيذية. كما أن أي عضو مجلس إدارة قد يقدّم خدمات للبنك بصفة أخرى لا يتقاضى أي تعويض إضافي عن تلك الخدمات.

وقد اعتمد بنك لِشا سياسة مكافآت مجلس الإدارة التي تحدد المبادئ والمنهجية الخاصة بتحديد مكافآت الأعضاء، وتخضع هذه السياسة لاعتماد الجمعية العامة العادية، ويتم تنفيذها وفقًا للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها.

وخلال عام ٢٠٢٥، اعتمد مجلس الإدارة مكافآت أعضائه وفقًا للنظام الأساسي للبنك ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، مع الأخذ في الاعتبار أداء البنك وأداء مجلس الإدارة خلال السنة المالية ذات الصلة. وبلغ إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٤,٧٥ مليون ريال قطري.

٤,١٢ النزاهة وتعارض المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية

يُحظر على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي بنك لِشا، أثناء تأدية مهامهم، طلب أو قبول أو عرض أو تقديم أي مدفوعات أو منافع أو مزايا أخرى إلى أو من أطراف ثالثة من شأنها التأثير، أو الظهور بمظهر التأثير، على الأداء المحايد لمسؤولياتهم، أو التي قد تؤدي إلى تحقيق منفعة غير مشروعة.

ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة التصرف في جميع الأوقات بما يخدم المصلحة الفضلى للبنك، وممارسة واجباتهم بنزاهة واستقلالية وولاء. ولا يجوز لأي عضو مجلس إدارة السعي لتحقيق مصالح شخصية أثناء أداء مهامه، أو استغلال الفرص المؤسسية العائدة للبنك لتحقيق مكاسب شخصية.

كما يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالحفاظ على سرية المعلومات الداخلية، والامتناع عن استخدامها أو الإفصاح عنها إلا وفقًا للقوانين المعمول بها، ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية، وسياسات الإفصاح المعتمدة لدى البنك.

ويُحظر على جميع أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء الإدارة التنفيذية، وغيرهم من الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى معلومات داخلية، التداول في أسهم البنك خلال فترات الحظر، وذلك وفقًا لقواعد بورصة قطر وأحكام المادة (١١١) من قواعد إدراج هيئة قطر للأسواق المالية.

وإضافة إلى ذلك، يلتزم جميع أعضاء مجلس الإدارة بتقديم إقرار سنوي بالاستقلالية وتعارض المصالح، يؤكدون فيه عدم علمهم بوجود أي تعارض مصالح فعلي أو محتمل مع البنك. كما يُطلب من أعضاء المجلس الإفصاح عن أي تداول في أوراق البنك المالية تم خلال سنة التقرير، وأي إفصاحات أخرى مطلوبة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها.

وخلال عام ٢٠٢٥، ووفقًا لممارسات الحوكمة المعتمدة، استكمل جميع أعضاء مجلس الإدارة القائمين، وأي أعضاء تم انتخابهم أو تعيينهم خلال العام، تقديم إقرارات الاستقلالية وتعارض المصالح على النحو الواجب، ويتم الاحتفاظ بهذه الإقرارات من قبل أمين سر الشركة ضمن سجلات الحوكمة المؤسسية الخاصة بالبنك.

٤,١٣ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

خلال عام ٢٠٢٥، حرص مجلس الإدارة على ضمان الامتثال المستمر لسياسة وإجراءات المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة لدى البنك، والتي تحدد المبادئ والضوابط وآليات الموافقة المنظمة لتحديد ومراجعة واعتماد والإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي ينفذها بنك لِشا.

وطوال العام، التزم أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولون المعنيون بالمتطلبات المعمول بها فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. وقد أُجريت جميع هذه المعاملات وفق شروط تجارية عادلة وعلى أساس التعامل بالمثل، وتمت مراجعتها واعتمادها وفقًا لإطار الحوكمة المعتمد لدى البنك، والإفصاح عنها بما يتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها.

ووفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، تتضمن البيانات المالية المدققة للبنك إيضاحًا مستقلًا بشأن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، يبيّن طبيعة هذه المعاملات وحجمها والأرصدة القائمة المتعلقة بالمعاملات الجوهرية، حيثما ينطبق ذلك.

ويُعرض فيما يلي ملخص لأبرز المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي نفذها البنك خلال العام:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
	الشركات التابعة	أخرى*	الإجمالي
أ) بيان المركز المالي الموحد			
الأصول التمويلية	-	49.038	49.038
الأصول الأخرى	-	9.100	9.100
أرصدة العملاء	-	43,250	43,250
التزامات محتفظ بها لغرض البيع	13.723	-	13.723
ب) بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية			
الإيرادات من الأصول التمويلية	-	1.661	1.661
مخصص خسائر انخفاض قيمة الأصول التمويلية	-	3	3
النفقات التشغيلية الأخرى	-	(1.789)	(1.789)
ت) الصكوك خارج الميزانية العمومية			
الأصول الخاضعة للإدارة	-	290.041	290.041

* تشمل الأطراف الأخرى ذات العلاقة الأطراف التابعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

٤,١٤ دور مجلس الإدارة وصلاحياته ومسؤولياته

اعتمد مجلس الإدارة لائحة مجلس الإدارة التي تحدد أدواره ومسؤولياته بما يتوافق مع النظام الأساسي للبنك والقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها.

ومع مراعاة المسائل المحفوظة للجمعية العامة بموجب النظام الأساسي والقوانين ذات الصلة، يتولى مجلس الإدارة توجيه البنك والإشراف عليه، ويتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون البنك وتحقيق أهدافه. وفي هذا الإطار، يضطلع مجلس الإدارة بتوفير التوجّه الاستراتيجي، والإشراف على الأداء، وضمان وجود ترتيبات فعّالة للحوكمة والرقابة والامتثال على مستوى البنك ككل.

وعلى وجه الخصوص، تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة ما يلي:

الحوكمة والإشراف والرقابة الداخلية

- اعتماد إطار الحوكمة المعتمد لدى البنك، بما في ذلك السياسات والإجراءات الرئيسية ذات الصلة، والإشراف عليه، وضمان وجود ترتيبات مناسبة للرقابة الداخلية والامتثال.
- تشكيل لجان مجلس الإدارة، واعتماد اختصاصاتها ولوائح عملها، والإشراف على فاعليتها، بما في ذلك ضمان رفع مخرجات وتوصيات اللجان إلى المجلس ومتابعة تنفيذها.

الاستراتيجية والأداء

- اعتماد التوجه الاستراتيجي للبنك ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية من خلال التقارير الدورية والإشراف المستمر.
- مراجعة ومتابعة الأداء المالي للبنك ومعلومات الإدارة الرئيسية، لضمان التوافق مع الأهداف والخطط المعتمدة.

إدارة المخاطر

- اعتماد ومتابعة إطار إدارة المخاطر لدى البنك، بما في ذلك استراتيجية المخاطر، ومستوى تقبّل المخاطر، والسياسات الرئيسية ذات الصلة.
- الإشراف على قيام الإدارة التنفيذية بتطبيق نظم وضوابط وتقارير فعّالة لإدارة المخاطر.

رأس المال والرقابة المالية

- الإشراف على هيكل رأس المال لدى البنك، ومراجعة النفقات الرأسمالية الجوهرية، والعمليات الاستثمارية أو الاستحواذات المهمة، وذلك وفقًا لإطار الحوكمة المعتمد ومتطلبات الموافقة ذات الصلة.
- مراجعة التقارير المالية الدورية ومتابعة الأداء مقارنةً بالميزانيات والأهداف المالية.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وتعارض المصالح

- ضمان اعتماد البنك وتطبيقه للقواعد والإجراءات المنظمة للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وفقًا للنظام الأساسي ومتطلبات نظام الحوكمة المعمول بها.
- الإشراف على إدارة حالات تعارض المصالح على مستوى مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من إفصاح الأعضاء عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، وامتناعهم عن التصويت في المسائل التي ينشأ فيها تعارض مصالح، وذلك وفقًا للنظام الأساسي ومتطلبات الحوكمة ذات الصلة.

إجراءات المجلس واتخاذ القرارات

- ضمان دعوة اجتماعات مجلس الإدارة وعقدها وفقًا لأحكام النظام الأساسي، بما في ذلك متطلبات النصاب والتصويت.
- ضمان توثيق مداولات المجلس وقراراته على النحو المناسب، بما في ذلك تسجيل أي اعتراضات أو آراء مخالفة في محاضر الاجتماعات عند الاقتضاء.

الإشراف على الإدارة العليا والتفويض

- تعيين أمين سر الشركة/مجلس الإدارة، وضمان قيامه بالمهام المحددة في لائحة مجلس الإدارة ومتطلبات الحوكمة المعمول بها.
- اعتماد تعيين ومكافآت كبار التنفيذيين، والإشراف على إطار المكافآت والحوافز الشامل لدى البنك، وفقًا لمتطلبات الحوكمة ذات الصلة.
- اعتماد إطار تفويض مناسب، بما في ذلك مصفوفة تفويض الصلاحيات، لدعم الإدارة الفعّالة مع الحفاظ على إشراف المجلس على المسائل الجوهرية والمحفوظة له.

التواصل مع المساهمين وإعداد التقارير

- اعتماد الترتيبات الخاصة بانعقاد الجمعية العامة العادية وغيرها من اجتماعات المساهمين، وضمان تزويد المساهمين بمعلومات كافية وشفافة.
- التوصية إلى الجمعية العامة باعتماد التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة، وأي مسائل أخرى تتطلب موافقة المساهمين وفقًا للنظام الأساسي والقوانين المعمول بها.
- اقتراح أو التوصية، بحسب الأحوال، بتعيين المدققين الخارجيين وغيرها من القرارات، وفقًا للنظام الأساسي والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

سياسة توزيع الأرباح

- اعتماد سياسة توزيع الأرباح الخاصة بالبنك، وعند الاقتضاء، التوصية بمقترحات توزيع الأرباح إلى الجمعية العامة، وذلك وفقًا لأحكام النظام الأساسي والقوانين المعمول بها.

الامتثال وإعداد التقارير

- اعتماد السياسات المطلوبة بموجب متطلبات نظام الحوكمة والقوانين ذات الصلة، والإشراف على الالتزام بالواجبات النظامية والتنظيمية.
- مراجعة التقارير المقدمة من الإدارة بشأن المسائل الجوهرية، بما في ذلك، عند الاقتضاء: المراسلات التنظيمية، والموارد البشرية، والدعاوى والمطالبات القضائية، والتأمين، وحالات الاحتيال وسوء السلوك، والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال والعقوبات، واستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، وعلاقات المستثمرين والاتصالات العامة، والمسؤولية الاجتماعية، وأنظمة وتقنية المعلومات، وضوابط التداول بناءً على معلومات داخلية، وترتيبات الإبلاغ عن المخالفات.

فعالية مجلس الإدارة

- مراجعة واعتماد محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وضمان التوثيق المناسب لقرارات المجلس.
- إجراء تقييمات دورية لأداء وفعالية مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه بشكل فردي، وذلك وفقًا لإطار الحوكمة المعتمد لدى البنك.

مسؤوليات أخرى

- القيام بأي مسؤوليات أخرى مناطة بمجلس الإدارة بموجب النظام الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها.

٤,١٥ التزامات أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم

يتعيّن على أعضاء مجلس الإدارة أداء مهامهم وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك، ولائحة مجلس الإدارة، والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، وأن يتصرفوا بنزاهة وعناية واجبة وحُسن تقدير مستقل، وبما يخدم المصلحة الفضلى للبنك.

وتشمل التزاماتهم الرئيسية ما يلي:

واجب الولاء وحسن استعمال الصلاحيات

- التصرف بأمانة وبحسن نية وبما يحقق المصلحة الفضلى للبنك، وممارسة الصلاحيات للأغراض المشروعة والمحددة لها.

الكفاءة والعناية

- المحافظة على المهارات والخبرة والمعرفة اللازمة للإسهام بفاعلية في مداولات مجلس الإدارة، والإشراف على أنشطة البنك.

السرية والسلوك الأخلاقي

- احترام السرية والتعامل المسؤول مع المعلومات، بما في ذلك الالتزام بالمتطلبات المعمول بها المتعلقة بسلوكيات السوق والإفصاح.

تعارض المصالح

- الإفصاح عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة قد تتعارض، أو يُحتمل أن تتعارض، مع الأداء السليم للواجبات.
- الامتناع عن التصويت على المسائل المعروضة على مجلس الإدارة في حال وجود تعارض مصالح مباشر أو غير مباشر، وذلك وفقًا لأحكام النظام الأساسي (مع الإشارة إلى أن النظام الأساسي ينص على جواز احتساب العضو ضمن النصاب القانوني رغم وجود التعارض).

المشاركة والحضور

- الاستعداد لاجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة، وحضورها، والمشاركة الفعّالة فيها، بما يسهم في اتخاذ قرارات مستنيرة وطرح آراء بنّاءة.

النزاهة والملاءمة

- الالتزام بمعايير النزاهة والسلوك بما يتوافق مع متطلبات الأهلية والحوكمة المعمول بها.

٥. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أنشأ مجلس إدارة بنك لِبْنا ثلاث (٣) لجان فرعية لمساندة المجلس في الاضطلاع بمهامه ومسؤولياته على نحو فعّال، وتمكينه من ممارسة إشراف أكثر تفصيلًا على المجالات الرئيسية للحوكمة والعمليات. وقد اعتمد مجلس الإدارة إنشاء هذه اللجان، إلى جانب لوائح عملها واختصاصاتها، والتي تحدد أدوارها وصلاحياتها ومسؤولياتها.

ويظهر النطاق الكامل لمهام ووظائف كل لجنة من لجان مجلس الإدارة في لوائح العمل الخاصة بها.

وعقب انتخاب أعضاء جدد في مجلس الإدارة في فبراير ٢٠٢٥، اعتمد مجلس الإدارة قرارًا بتعديل تشكيل كل لجنة من لجان المجلس. وقد أُجريت هذه التعديلات وفقًا لمتطلبات العضوية ومعايير الأهلية المنصوص عليها في لوائح العمل الخاصة بكل لجنة، بما يضمن الاستمرار في الامتثال لمعايير الحوكمة المعمول بها وأفضل الممارسات.

٥،١ لجنة التدقيق وإدارة المخاطر و الالتزام

تتولى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام المسؤوليات التالية:

المسؤوليات الإشرافية:

- الإشراف على مدى الامتثال للإجراءات والسياسات المعتمدة بشأن إعداد ونشر التقارير المالية وأي معلومات مالية أخرى.
- الإشراف على آليات الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات والتدقيق.
- التأكد من إعداد البيانات المالية الموحدة نصف السنوية والفصلية وفقًا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، وبما يتوافق مع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك والتعليق عليها وتقديم توصيات للمجلس في هذا الصدد، ومراجعة تعاملات الشركة مع الأطراف المعنية، وضمان امتثال هذه التعاملات للضوابط ذات الصلة.
- إجراء تحقيقات في مسائل الرقابة المالية وأنظمة الضبط المالي بناءً على طلب مجلس الإدارة.
- الإشراف على دقة التقارير المالية وصحتها وإعداد التقارير المالية التي ينبغي تقديمها إلى الجمعية العامة.
- مراجعة تقارير مدققي الحسابات الخارجيين، والتأكد من امتثال أعمال التدقيق للمعايير الدولية للتدقيق، وبما يتوافق مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بمدققي الحسابات الخارجيين

- الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة واحدة على الأقل في السنة لمناقشة القضايا وطرح الأسئلة والتماس آراء مدققي الحسابات الخارجيين.
- التنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي ومدققي الحسابات الخارجيين
- التأكد من حصول مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات والتوضيحات التي يطلبها من الإدارة العليا بشأن سجلات المحاسبة أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة.
- ضمان حصول مدقق الحسابات الخارجي على ردود فورية بشأن الاستفسارات والمسائل الواردة في رسائل أو تقارير مدقق الحسابات الخارجي.
- إجراء مناقشة مع مدقق الحسابات الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن سياسة المخاطر، لا سيما مدى ملاءمة الميزانيات والقرارات والتقديرات المحاسبية، وعرض النتائج على مجلس الإدارة لمراجعتها.
- تحديد إجراءات اختيار مدققي الحسابات الخارجيين والتعاقد معهم وترشيحهم لموافقة الجمعية العمومية، بالإضافة إلى ضمان استقلاليتهم أثناء أداء عملهم.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالضوابط الداخلية

- إعداد ووضع نظام فعال للرقابة الداخلية وعرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه وإجراء عمليات تدقيق دورية عند الضرورة.
- تنسيق الاتصالات بين المجلس والإدارة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.
- تنفيذ مهام المجلس فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالتدقيق الداخلي

- الموافقة على القرارات المتعلقة بتعيين أو استبعاد رئيس التدقيق الداخلي.
- الموافقة على ميثاق وسياسة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق السنوية.
- استعراض ميزانية إدارة التدقيق الداخلي وخطة الموارد والأنشطة والهيكل التنظيمي، بالتنسيق مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي.
- استعراض أداء رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالتعاون مع لجنة الترشيحات والمكافآت.
- استلام تقارير ربع سنوية من مدير التدقيق الداخلي حول أنشطة التدقيق ونتائجه.
- استعراض فعالية إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مدى الامتثال لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة بالتدقيق الداخلي، وتلقي تقارير دورية من رئيس إدارة التدقيق الداخلي حول مدى امتثال مختلف الإدارات في البنك بالسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية

واجبات اللجنة في ما يتعلق بإدارة المخاطر

- مراجعة أنظمة إدارة المخاطر.
- وضع سياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر ومراجعتها بانتظام.
- الإشراف على برامج التدريب على إدارة المخاطر التي يعدها البنك للموظفين.
- إعداد وتقديم تقارير دورية عن فعالية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بمتابعة الامتثال

- الحصول على تقارير منتظمة من إدارة متابعة الامتثال فيما يتعلق بالمسائل القانونية والحوكمة والمتطلبات التنظيمية ومسائل الامتثال.
- مراجعة الشكاوى المقدمة من الموظفين والأطراف الأخرى بموجب مدونة قواعد السلوك ومراقبة الإجراءات المتخذة لمعالجتها.
- مراجعة نتائج التحقيقات التي تجريها الإدارة ومتابعة أي حالات عدم امتثال.
- مراجعة نتائج أي عمليات تفتيش تقوم بها الهيئات التنظيمية وأي ملاحظات واردة في تقارير التدقيق الداخلي.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالإبلاغ عن المخالفات

- متابعة تنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- وضع آليات لقياس الأداء، بما يشمل عدد الشكاوى الواردة، وعدد التحقيقات المنفذة، والمدة الزمنية اللازمة لمعالجة الشكاوى، والإجراءات التصحيحية المتخذة.
- تلقي جميع البلاغات الواردة من المبلّغين عن المخالفات، وضمان إثارة ومعالجة القضايا الجوهرية على النحو المناسب.

٥،٢ لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة تحديد واختيار والتوصية بالمرشحين للتعيين أو إعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة، لعرضهم على الجمعية العامة لانتخابهم، كما ترشّح من تراه مناسبًا لشغل أي وظيفة من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق اللجنة هي كما يلي:

- تطوير سياسة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ورفعها لاعتماد الجمعية العامة العادية، بما تتضمنه من إجراءات رسمية وصارمة وشفافة لاختيار المرشحين.
- التأكد من إجراء عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسة التي وضعها البنك ونظامه الأساسي والقوانين المعمول بها وأنظمة الحوكمة المرعية الإجراء، مع مراعاة معايير الكفاءة والملاءمة المعتمدة لترشيح أعضاء مجلس الإدارة.
- تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين، على أساس سنوي على الأقل، من خلال مراعاة المصالح التي يفصح عنها كل عضو والمعلومات الأخرى ذات الصلة.
- توصية مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين المناصب تنفيذية رئيسية، بالإضافة إلى تعيين رئيس التدقيق الداخلي ورئيس متابعة الامتثال.
- التنسيق بشكل فعّال مع الإدارات ذات الصلة بالبنك لمراجعة الحاجة إلى استخدام مناصب تنفيذية في الوظائف الأساسية.
- وضع خطط التعاقب الوظيفي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة
- التوصية لمجلس الإدارة بسياسة المكافآت السنوية للبنك، بما في ذلك المكافآت المقررة لرئيس مجلس الإدارة، والأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين.
- وضع أسس منح البدلات والحوافز في البنك ووضع سياسة الأجور الخاصة بالإدارة التنفيذية وعرضها على المجلس للموافقة عليها.
- ضمان تحديد مجموعات الأجور بمستويات تستقطب المواهب وتحتفظ بها، مع مراعاة مستوى المسؤوليات ونطاق المهام، فضلًا عن أداء البنك على المدى الطويل.
- مراجعة أداء المجلس ولجان المجلس على أساس سنوي بدعم من أمين سرّ الشركة، وتقديم تقرير بالنتائج إلى المجلس. ولهذه الغاية، فإن اللجنة مسؤولة عما يلي:
- إعداد وتقديم تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلًا شاملًا لأداء المجلس.

٥،٣ اللجنة التنفيذية

تتمثل المهمة الأساسية للجنة التنفيذية في متابعة تنفيذ استراتيجية البنك والإشراف على الخطط الاستثمارية والتمويلية من خلال مراجعة الخطط والقرارات الاستراتيجية وعرضها على مجلس الإدارة من أجل تقييمها واعتمادها، بما في ذلك:

- الميزانيات السنوية وخطة الأعمال
- الإشراف على تنفيذ استراتيجية البنك ومراقبة الأداء المالي والتشغيلي والإداري للبنك بالمقارنة مع الخطط المعتمدة.
- استعراض أيّ مسألة عاجلة يرى رئيس المجلس أنها لا تسمح بالدعوة إلى عقد اجتماع عادي أو خاص للمجلس، فضلاً عن الموافقة على المعاملات وفقاً للصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة، وإعداد تقرير ملخص بها ورفعه إلى المجلس لإطلاعه عليها والتصديق عليها خلال الاجتماع الذي يلي تاريخ الموافقات.
- شطب جزئي أو كامل للأصول بموجب الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس، إن وجدت.
- مراقبة النفقات الرأسمالية والمصاريف الأخرى
- المسائل الجوهرية المتعلقة بالهيكل التنظيمي للبنك.
- أنشطة الخزينة وأداؤها.
- عمليات الاستحواذ والتخارج، وفق الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس.
- خطط تنويع الاستثمار من حيث المنتجات والأسواق.
- خطط التعافي من الكوارث، واستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات.
- مساعدة المجلس في تنسيق أداء الإدارة التنفيذية والمديرين العامين والإشراف عليه ورصده من خلال تقديم تقارير دورية إلى المجلس.
- تحليل وفحص فرص الاستثمار المحتملة ومراقبة تنفيذ الإدارة التنفيذية لمثل هذه الفرص الاستثمارية.

أهم القرارات الصادرة عن لجان مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٥ هي:

اللجنة	التوصيات والمقررات الصادرة في عام ٢٠٢٥
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام	• أوصت بالموافقة على البيانات المالية للبنك، وتقارير المراجع الخارجي حول البيانات المالية، بما في ذلك المخصصات، وشطب الديون، والتقييمات، ومعاملات الأطراف ذات الصلة؛ • أوصت بالموافقة على التقارير المقدمة من إدارات الرقابة الداخلية بما في ذلك التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ومتابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال. • أوصت بالموافقة على السياسات الرئيسية لوظائف الرقابة، بما في ذلك سياسات الامتثال (ومكافحة غسل الأموال) وإدارة المخاطر. • أوصت بتعيين شركة كي بي أم جي لتقديم خدمات التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٥. • أوصت باعتماد التقرير السنوي، وتقرير الحوكمة، وتقرير الإدارة بشأن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية.
اللجنة التنفيذية	• راجعت وأوصت باعتماد الميزانية السنوية، وخطة الأعمال، والاستراتيجية، إلى جانب الشروح والمبررات الخاصة باعتمادها وأي تعديلات لاحقة عليها. • أوصت باعتماد صفقات البنك واستثماراته وسائر معاملاته المنفذة خلال عام ٢٠٢٥، وذلك وفق حدود الصلاحيات المحددة في مصفوفة تفويض الصلاحيات.
لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات	• أوصت باعتماد التقرير السنوي، وتقرير الحوكمة، وتقرير الإدارة بشأن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية. • أجرت مراجعة سنوية لأداء المجلس ولجان المجلس وأداء الإدارة التنفيذية في عام ٢٠٢٥. • أوصت باعتماد الهيكل التنظيمي للبنك. • أوصت باعتماد المسائل المتعلقة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

٤/٥ هيئة الرقابة الشرعية

تُعد هيئة الرقابة الشرعية هيئة مستقلة عن مجلس الإدارة، وتقدّم المشورة والتوجيه لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. وتسهم الهيئة في دعم البنك لضمان أن تتم أنشطته وأعماله ومنتجاته واستثماراته بما يتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ووفقًا للنظام الأساسي للبنك، تتكوّن هيئة الرقابة الشرعية من ما لا يقل عن ثلاثة (٣) أعضاء ولا يزيد على خمسة (٥) أعضاء. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تألفت الهيئة من ثلاثة (٣) أعضاء، تم انتخاب أحدهم من قبل أعضاء الهيئة ليشغل منصب الرئيس. ويتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد لمدد إضافية. ولا يشغل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أي مناصب تنفيذية داخل البنك.

الاسم	الوظيفة	الحالة
الشيخ الدكتور وليد بن هادي	رئيس مجلس الإدارة	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ الدكتور عبد العزيز خ ح أ القصار	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ الدكتور محمد أهمين	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي

الاجتماعات والأنشطة

خلال عام ٢٠٢٥، عقدت هيئة الرقابة الشرعية أربعة (٤) اجتماعات رسمية، حضرها جميع أعضائها. وبالإضافة إلى ذلك، تم التعامل مع ستة وعشرين (٢٦) موضوعًا من خلال الصلاحيات المفوّضة إلى رئيس هيئة الرقابة الشرعية، وذلك وفق ترتيبات الحوكمة المعتمدة لدى البنك.

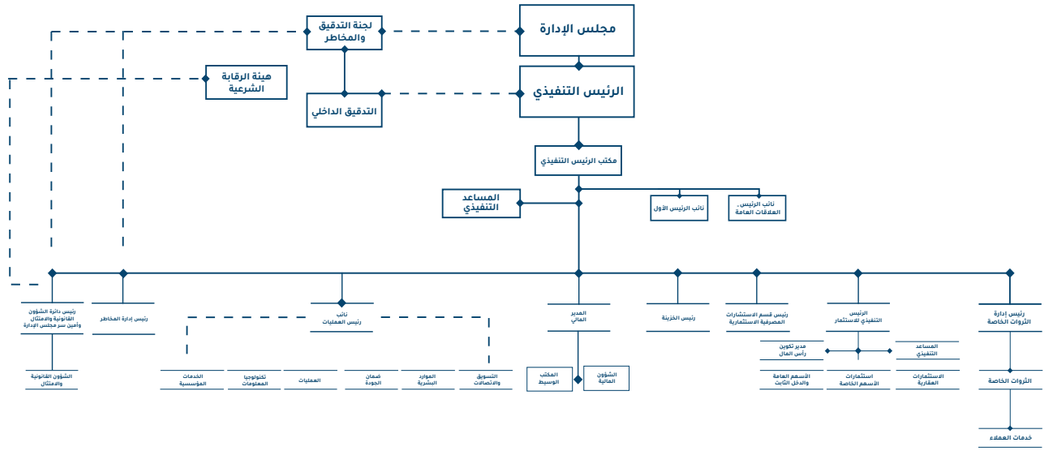
وشملت المواضيع التي نظرت فيها هيئة الرقابة الشرعية خلال العام، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- تقديم المشورة والتوجيه الشرعي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشأن منتجات البنك وخدماته وأنشطته، بما يضمن الامتثال لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- إصدار الفتاوى والآراء والتوصيات الشرعية المتعلقة بالمنتجات والخدمات (بما في ذلك المنتجات الاستثمارية)، والوثائق القانونية، والمعاملات التي ينفذها البنك.

الإشراف وإعداد التقارير

تتولى هيئة الرقابة الشرعية الإشراف على أنشطة وظيفة الامتثال الشرعي داخل البنك، وتصدر تقريرًا سنويًا يوضح أعمالها ونتائجها عن السنة المالية ذات الصلة. ويُعرض التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية على المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة العادية. كما تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة البيانات المالية للبنك من منظور الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

٦. الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية



١- لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة
٢- اللجنة التنفيذية
٣- لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

٦,١ لجان الإدارة

وافق مجلس إدارة بنك لِشا على تشكيل اللجان الإدارية التالية، والتي ترفع تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي بشأن أنشطتها، على أن يقوم الرئيس التنفيذي بدوره برفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بشأن سير أعمال البنك. ويبيّن نطاق صلاحيات ومسؤوليات كل لجنة في ميثاق الاختصاصات الخاص بها، والذي يشكّل جزءًا من دليل الحوكمة المعتمد لدى البنك:

لجنة الاستثمار

- مراجعة الفرص الاستثمارية والتوصية بها و/أو الموافقة عليها، بحسب الصلاحيات المفوضة.
- مراجعة أوضاع الاستثمارات القائمة.
- متابعة ومراجعة أداء محفظة الاستثمارات وأنشطة الاستثمار لدى البنك.

لجنة الائتمان

- الموافقة على طلبات الائتمان ضمن حدود الصلاحيات المفوضة لها، ومراجعة واعتماد وتنفيذ سياسات وإجراءات الائتمان المعتمدة لدى البنك.
- مراجعة جميع الصلاحيات الائتمانية المفوضة والتوصية بإجراء التعديلات اللازمة عليها ورفعها إلى مجلس الإدارة عند الاقتضاء.
- متابعة ومراجعة أداء محفظة الائتمان، ورفع التوصيات و/أو تصعيد مقترحات الائتمان إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن مسائل مخاطر الائتمان التي تواجه البنك.

لجنة الأصول والخصوم

- تُعد لجنة الأصول والخصوم أعلى جهة لاتخاذ القرار على المستوى الإداري فيما يتعلق بإدارة تخصيص رأس المال، وتحديد استراتيجية إدارة الأصول والالتزامات، والإشراف على تنفيذها، بهدف تعظيم صافي الدخل على المديين القصير والطويل، ضمن حدود تحمّل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بما يشمل مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الربح، ومخاطر رأس المال.
- ضمان مراقبة وتسعير مصادر تمويل البنك وإدارتها على نحو يحقق تعظيم الربحية وإدارة مخاطر السيولة ومعدل الربح، على أن تتولى إدارة الخزينة مسؤولية الإدارة اليومية للأصول والالتزامات.

لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات

- مراقبة التوجه الاستراتيجي لإدارة تكنولوجيا المعلومات، بما يضمن توافقه مع الأهداف طويلة الأجل للبنك وفي إطار استراتيجيته المعتمدة.
- فهم المخاطر والضوابط المرتبطة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، وضمان تضمين آليات الحد من المخاطر ضمن عملية التنفيذ.
- مناقشة الحوادث التي وقعت خلال فترة التقرير، والتأكد من تنفيذ الإجراءات الوقائية المناسبة.
- متابعة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، وضمان تلبية احتياجات الأعمال المتغيرة في ضوء الأهداف الاستراتيجية والوضع التنافسي للبنك.
- توفير الإشراف المالي على برامج تكنولوجيا المعلومات، عند الاقتضاء، بما في ذلك ضمان وجود إطار مناسب لاتخاذ قرارات الميزانية ومراجعة الاحتياجات المحتملة للموارد البشرية.

لجنة الأعمال الاستشارية

- إعداد وتعميم مذكرات لجنة الأعمال الاستشارية التي توضح التفويضات الاستشارية المقترحة، والشروط التجارية الرئيسية، والاعتبارات الاستراتيجية، لغرض المراجعة.
- مراجعة وتقييم التفويضات الاستشارية المحتملة، وصياغة التوصيات لفريق صفقات الأعمال الاستشارية، بما يشمل:
  - هياكل وأتعاب الرسوم المقترحة؛
  - نطاق العمل ومعايير التفويض؛
  - تحديد مخاطر السمعة وتعارض المصالح المحتملة وآليات الحد منها؛
  - تقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن آليات تنفيذ الصفقات، بما في ذلك الجهات الاستثمارية المستهدفة ونهج السوق.
- الإشراف على الصفقات الاستشارية الجارية من خلال استلام ومراجعة تقارير دورية حول التفويضات الاستشارية النشطة وقيد الدراسة.

لجنة المناقصات

- مراجعة وتقييم العطاءات والمقترحات وفقًا لإجراءات المناقصات المعتمدة ومعايير التقييم المحددة.
- ضمان السرية التامة لجميع المعلومات المتعلقة بعمليات الطرح والتقييم.
- الإفصاح عن أي تعارض مصالح فعلي أو محتمل والتنحي عن المداولات واتخاذ القرار عند الاقتضاء، وفقًا لإطار تعارض المصالح المعتمد لدى البنك.
- طلب الإيضاحات اللازمة من مقدمي العطاءات، عند الحاجة، بما يدعم التقييم المتكامل دون الإخلال بمبادئ العدالة أو التنافسية.
- إعداد توصيات أو قرارات مسبّبة استنادًا إلى نتائج التقييم الموثّقة والمعايير المعتمدة.
- التصرف بما يحقق المصلحة الفضلى للبنك، وبما يضمن تحقيق القيمة مقابل المال، والنزاهة، والشفافية، وسلامة الحوكمة.

لجنة التقييم:

- الاشراف على عملية التقييم داخل المصرف لضمان الدقة والامتثال والمصداقية وفق معايير تنظيمية ومحاسبية معترف بها.
- تحديد القيمة العادلة للأوراق المالية التي يمتلكها البنك والتي لا يوجد لها تسعير مسبق.
- تحديد القيمة العادلة لأصول البنك التي لا يمكن حجزها على شكل أوراق مالية.
- مراقبة تطبيق البنك لسياسات التقييم المنبثقة عنه.

٦,٢ فريق الإدارة التنفيذية

في عام ٢٠٢٥، وافق مجلس الإدارة على عدد من التغييرات في تشكيل فريق الإدارة التنفيذية، شملت استقطاب قيادات تنفيذية جديدة تتمتع بخبرات وكفاءات متنوعة عبر قطاعات مختلفة، وذلك لدعم نمو أعمال البنك وتنفيذ استراتيجيته الطموحة.

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي
تم تعيينه في ١١ يوليو ٢٠٢٣

يشغل محمد إسماعيل العمادي منصب الرئيس التنفيذي لبنك لِشا، ويتمتع بخبرة مصرفية واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من سبعة عشر (١٧) عامًا. وقد طوّر خبرته المهنية عبر عدد من مجالات العمل المصرفي، بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات، والتجزئة، والخدمات المصرفية الخاصة، والدولية، والاستثمارية.

وإلى جانب دوره كرئيس تنفيذي، يشغل محمد منصب رئيس مجلس إدارة شركة أوركس كورنيش للتطوير (شركة مساهمة عامة قطرية)، حيث يواصل إظهار قدراته القيادية الواسعة.

وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، لعب محمد دور محوري بصفته الرئيس التنفيذي للأعمال للمجموعة في مصرف الريان، حيث كانت لقيادته وإسهاماته أثر بالغ في تحقيق نتائج متميزة. ويتمتع محمد بفهم عميق لقطاع الخدمات المصرفية، مكّنه من قيادة وتطوير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تركز على العملاء، بما أسهم في تعزيز نمو الأعمال ودعم التوسع الاقتصادي على المستوى الوطني.

وخلال مسيرته المهنية الحافلة، أظهر محمد التزامًا راسخًا، وكفاءة قيادية عالية، ورؤية ثاقبة لقطاع الخدمات المالية، ما أكسبه مكانة مرموقة واحترامًا واسعًا في الأوساط المالية.

إلى جانب إنجازاته المهنية، يتمتع محمد بخلفية تعليمية قوية، حيث يحمل درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والمالية من جامعة جورج واشنطن في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. مما يعزز براعته المالية ونهجه الاستراتيجي في قيادة الأعمال.

جلين جونستون
الرئيس التنفيذي للاستثمار
تم تعيينه في عام ٢٠٢٤

جلين جونستون هو الرئيس التنفيذي للاستثمار في بنك لِشا، ويتمتّع بخبرة تزيد عن عشرين (٢٠) عاماً في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الاستثمارات. يُشرف جلين حالياً على أعمال الملكية الخاصة والاستثمارات العقارية وإدارة الثروات، بما في ذلك وظيفة الاستثمار العامة للبنك.

بدأ مسيرته المهنية في جولدمان ساكس في قسم الاستثمار المصرفي في سيدني، وانتقل بعد ذلك إلى لندن حيث شغل منصب المدير التنفيذي في قسم الاستثمار المصرفي في المملكة المتحدة. وتولى كذلك مناصب استثمارية رفيعة المستوى لدى وقف مؤسسة قطر وجهاز قطر للاستثمار.

يحمل جلين درجة بكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف من جامعة ملبورن.

السيدة ثنوة النعيمي
رئيسة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات
تم تعيينها في عام ٢٠١٤

تتمتع ثنوى بخبرة تزيد عن ٢٠ عامًا في مجال الخدمات المصرفية. انضمت إلى بنك لِشا في عام ٢٠١٤، وترأس حاليًا فريق الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات الذي يتولى إدارة الأعمال المصرفية الخاصة وقاعدة العملاء والاستثمار وإدارة الثروات والإشراف عليها.

تملك ثنوى معرفة وخبرة متعمّقة في فئة العملاء من أصحاب الثروات العالية جدًا وأصحاب الثروات العالية، والاستثمارات وإدارة الثروات، وقد تولت دورًا رائدًا في تأسيس أعمال الخدمات المصرفية الخاصة في بنك لِشا. وقبل انضمامها إلى البنك، شغلت منصب مديرة أولى في مصرف قطر الإسلامي لمدة ١٦ عامًا.

وهي تحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر، وقد حضرت العديد من الدورات في مجالات الخدمات المصرفية الخاصة، وغسل الأموال، وإدارة المحافظ، والاستثمار، وإدارة الثروات.

محمد توصيف مالك
الرئيس المالي
تم تعيينه في عام ٢٠٢٣

يشغل محمد توصيف مالك منصب الرئيس المالي لبنك لِشا، ويتولى الإشراف على العمليات والاستراتيجيات المالية للبنك. وتمتد خبرته المهنية في مجال التمويل لأكثر من ستة وعشرين (٢٦) عامًا، اكتسبها من خلال مسيرة مهنية حافلة في عدد من المؤسسات المالية المرموقة.

انطلقت مسيرته المهنية في شركة جراي ليسينج المحدودة في باكستان، أظهر خلالها نموّاً واعداً. ثم انتقل إلى بنك الفلاح المحدود، حيث تطوّر سريعاً وحصل على عدد من الترقيات، كانت حجر الأساس لخبرته المالية المميّزة. وانطلق بعد ذلك في رحلة مهنية مميّزة في مصرف الريان قطر استمرّت لمدة ١٥ عاماً، شغل خلالها مناصب مختلفة، وتُوّجت أخيراً بتولّيه منصب الرئيس المالي. وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، تولّى محمد منصب مدير الاستثمارات في المكتب العائلي، حيث قدّم خلال هذه الفترة عدداً من المساهمات القيّمة.

وبصفته خرّيج جامعة هارفارد، فقد أكمل محمد بنجاح برنامج الإدارة العامة في كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية. وهو يحمل أيضاً درجة ماجستير في إدارة الأعمال في العلوم المالية والمصرفية من باكستان، إلى جانب عدد من الشهادات المهنية، من بينها دبلوم إعداد التقارير المالية الدولية (DipIFR) الصادر عن جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، وشهادة التأهيل في التمويل الإسلامي.

فوليا بلاس
رئيسة إدارة المخاطر
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

انضمت فوليا إلى بنك لِشا بصفتها رئيسة إدارة المخاطر في عام ٢٠٢١، وتتمتع بخبرة تزيد عن أربعة وعشرين (٢٤) عامًا في إدارة المخاطر المالية في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية عبر قطر والبحرين والكويت وتركيا. وقبل انضمامها إلى بنك لِشا، شغلت منصب العضو المنتدب والمسؤولة عن إدارة المخاطر في بنك فيرست إنرجي (First Energy Bank) في مملكة البحرين.

تحمل فوليا درجة الماجستير في إدارة المخاطر والتأمين من كلية كاس للأعمال في لندن، كما تابعت دراساتها العليا في الإدارة في جامعة ميدلسكس في لندن.

وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في هندسة الرياضيات من جامعة إسطنبول التقنية، إضافة إلى شهادة مدير مخاطر مالية معتمد (FRM).

السيدة ريتا الحلو
رئيسة دائرة الشؤون القانونية والامتثال وأمينة سر مجلس الإدارة
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

تشغل ريتا منصب رئيسة دائرة الشؤون القانونية والامتثال في بنك لِشا وأمينة سر مجلس الإدارة. وتتمتع بخبرة تزيد عن ثمانية عشر (١٨) عامًا في العمل القانوني والامتثال لدى شركات خاصة ومدرجة، مع تركيز على الدعم القانوني في السياقين التجاري والتشغيلي.

عملت ريتا قبل انضمامها إلى بنك لِشا مع فودافون قطر ش.م.ق.ع. وإنفينيتي سوليوشنز ذ.م.م لمدة ٨ سنوات. كما عملت في مجموعة الجيدة وفي اس جي بي ال.

تحمل ريتا شهادة تنفيذية في إدارة الأعمال من المدرسة العليا للتجارة في باريس بالإضافة إلى ماجستير في القانون من الجامعة اللبنانية - الفرع الفرنكوفوني للحقوق - كلية الحقوق والعلوم السياسية. وإلى جانب ذلك، حصلت على شهادة مصغرة في إدارة الأعمال في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية من أكاديمية التكنولوجيا والاتصالات في المملكة المتحدة (فرع قطر)، كما أنها حاصلة على شهادة من المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD) في قيادة المؤسسات في زمن الاضطرابات.

محمد محمد
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل محمد محمد منصب نائب الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك لِشا منذ عام ٢٠٢٠، ويتمتع بخبرة مهنية تزيد عن خمسة عشر (١٥) عامًا في مجالات الموارد البشرية وتقنيات العمليات، ويشرف على مجموعة متنوعة من الإدارات، تشمل العمليات والموارد البشرية وتقنية المعلومات والتسويق وخدمات الشركات. وبصفته نائب الرئيس التنفيذي للعمليات، يقود مشاريع تحولية تسهم في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

وقد مكّنته خلفيته الواسعة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الخدمات المصرفية والعقارات والاستثمارات والبيع بالتجزئة والتعليم والاتصالات والضيافة والبناء والتصنيع والمأكولات والمشروبات، من فهم المسائل المعقدة في عالم الأعمال ومعالجتها. كما تشكّل قيادته أداةً فعّالة ومحرّكاً أساسياً لتعزيز كفاءة العمليات وقيادة مشاريع مبتكرة في البنك.

نال محمد درجة ماجستير إدارة الأعمال مع تركيز في الموارد البشرية من جامعة ولاية لويزيانا، ويحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فهو حاصل على شهادة من جمعية إدارة الموارد البشرية الأمريكية (SHRM).

محمد محمود أبو خلف
رئيس قسم الخزينة
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل محمد منصب رئيس الخزينة في بنك لِشا، وهو مصرفي تنفيذي وكادر إداري رفيع يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن ٣٣ عامًا في مجالات الخزينة والاستثمار والمنتجات والأسهم والمخاطر الائتمانية والسوقية وتمويل التجارة والعديد من المجالات الأخرى المتعلقة بالشركات حيث شغل منصب أمين خزينة الشركات.

حاليًا، هو مسؤول عن جميع وظائف ومنتجات الخزينة، بالإضافة إلى إدارة جميع المنتجات الاستثمارية التي تخضع لإدارة الخزينة. يتمتع محمد بخبرة واسعة في إدارة السيولة (إدارة الأصول والخصوم)، والمنتجات الهيكلية، والتداول، والأسواق ذات الدخل الثابت، ونمذجة وتسعير المنتجات الهندسية المالية المتخصصة.

وقبل الانضمام إلى بنك لِشا، تبوّأ محمد منصب المدير الأول لإدارة مخاطر الائتمان وأمين الخزينة في شركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات (منتجات). كما عمل نائبًا لرئيس الخزينة والأسواق المالية في البنك التجاري، مُتوليًا مسؤولية كافة منتجات الخزينة والاستثمار. وسبق ذلك عمله في إدارتيّ البروتوكول والاتفاقيات الدولية، إلى جانب خبرته في تداول العملات الأجنبية لدى كل من البنك المركزي الأردني والبنك العربي في الأردن .

يحمل محمد درجتي ماجستير، إحداهما في مجال الأوراق المالية الدولية والاستثمار والخدمات المصرفية من الجمعية الدولية للأوراق المالية (ISMA) / جامعة ريدينغ (المملكة المتحدة) والأخرى في أسواق رأس المال الدولية من جامعة برايتون في المملكة المتحدة. كما حصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة الأردن.

توفيق فواز
رئيس قسم الاستشارات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٤

يتولى توفيق منصب رئيس الاستشارات في بنك لِشا، حيث يقدم خبرته الواسعة التي تزيد عن ١٥ عامًا في مجال الخدمات المالية الإقليمية. يقود توفيق القسم الجديد المتخصص في تقديم خدمات مصرفية استثمارية للشركات والمؤسسات، بما في ذلك عمليات الاندماج والاستحواذ، واستشارات أسواق الدين (DCM)، وأسواق رأس المال (ECM)، والاستشارات المتعلقة بإعادة الهيكلة.

قبل انضمامه إلى بنك لِشا، أمضى توفيق أكثر من ١٢ عامًا في شركة كيو انفست، حيث قاد ونفذ صفقات في مجال التمويل المؤسسي تجاوزت قيمتها ٢٦ مليار دولار أمريكي. وتمتد خبرته عبر عمليات الاندماج والاستحواذ المحلية والعابرة للحدود، وأسواق رأس المال، والديون الخاص، وإعادة الهيكلة، حيث خدم توفيق شركات كبيرة ومتوسطة الحجم. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن خبرته صناديق الثروة السيادية، والمؤسسات المالية، والجهات ذات العلاقة بالحكومة، والمكاتب العائلية. وأدّى توفيق دورًا هامًا في الصفقات والمبادرات الاستراتيجية لشركة كيو انفست، وكان جزءًا من جهود الاستثمار الرئيسية، حيث أكمل استثمارات خاصة بقيمة ٢٥٠ مليون دولار أمريكي عبر هيكل رأس المال (الائتمان الخاص المهيكل، والملكية الخاصة، وإعادة الهيكلة).

حصل توفيق على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال وماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت.

السيد أحمد أبو العلا
رئيس قسم خدمات الشركات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل أحمد منصب رئيس قسم خدمات الشركات في بنك لِشا. ويتمتع أحمد بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الخدمات المؤسسية. وهو مسؤول عن الخدمات المؤسسية وعلاقات المستثمرين وإدارة العلاقات الإدارية والحكومية. قبل انضمامه إلى بنك لِشا، عمل أحمد في عدد من الشركات ذات الأنشطة المختلفة في مجالات التجارة، والبناء، والتصنيع، والبيع بالتجزئة، والعقارات والضيافة.

يحمل أحمد درجة البكلوريوس في التربية قسم الصحافة والإعلام من جامعة قناة السويس في جمهورية مصر العربية، فضلاً عن ثلاث شهادات ة من المعهد المعتمد لتنمية الأفراد (CIPD) في المملكة المتحدة.

مريم المالكي
مديرة التسويق والاتصال
تم تعيينها في عام ٢٠٢٥

تتمتع مريم المالكي بخبرة تزيد عن عشر سنوات في مجالات بناء العلامة التجارية والإعلام والاتصال، حيث أسهمت في صياغة الهوية البصرية والاستراتيجية لعدد من أبرز المؤسسات القطرية. وتشغل حاليًا منصب مديرة التسويق والاتصال في بنك لِشا، بعد أن شغلت سابقًا منصب مديرة إدارة العلامة التجارية والهوية المؤسسية في بنك قطر الوطني، حيث أشرفت على تطوير وتعزيز قيم العلامة التجارية عبر مختلف نقاط التواصل المؤسسية.

وتتميّز مسيرتها المهنية بمزيج فريد من الإبداع التقني والتمثيل المؤسسي رفيع المستوى. فقد قادت سابقًا فرق الرسوم المتحركة ثلاثية الأبعاد في مجموعة beIN الإعلامية، وأسهمت في تطوير المواد الإعلامية لقناة الكأس الرياضية. وإلى جانب أدوارها المؤسسية، مثّلت مريم دولة قطر في عدد من المحافل الدولية المرموقة، من بينها منتدى البروتوكول الدولي في واشنطن العاصمة، ومؤتمر الدول الأقل نموًا التابع للأمم المتحدة (LDCs)، ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) في نيويورك.

تحمل مريم درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة أبردين، ودرجة البكالوريوس في الفنون الجميلة تخصص التصميم الجرافيكي من جامعة فرجينيا كومنولث. ويُمكّنها هذا التنوع الأكاديمي والمهني من الربط بفاعلية بين الرؤية الاستراتيجية والتنفيذ الإبداعي باستخدام الأدوات الإبداعية الحديثة.

شهزاد حسين
مدير التدقيق الداخلي
تم تعيينه في عام ٢٠٢١

يتولى شهزاد حسين الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي للمجموعة في بنك لِشا وشركاته التابعة، حيث يقدّم تأكيدات مستقلة وموضوعية إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بشأن فاعلية أطر إدارة المخاطر المالية والتشغيلية والامتثال والمخاطر القانونية، إضافة إلى أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة على مستوى المجموعة.

ويُعد شهزاد من الكفاءات المهنية المتمرسة في مجالي التدقيق وإدارة المخاطر، ويتمتع بخبرة دولية متنوعة تمتد لأكثر من ٢١ عامًا في مناطق الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، عمل خلالها في بيئات تنظيمية متعددة، وتشمل خبرته قطاعات المؤسسات المالية، والصناعة، والخدمات.

٦,٣ التعويضات والحوافز

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا سياسة شاملة للتعويضات تُحدّد المبادئ والهيكل والمنهجية المعتمدة لتحديد تعويضات الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا. وقد فوّض مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على تنفيذ هذه السياسة ومتابعتها المستمرة إلى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة.

وبموجب سياسة التعويضات، تتولى اللجنة التأكد من توافق إطار التعويضات المعتمد لدى البنك مع ممارسات إدارة المخاطر السليمة، والمتطلبات التنظيمية، والأهداف الاستراتيجية للبنك. وتقوم اللجنة بمراجعة وتقييم هياكل وأطر التعويضات، ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بالتعويضات المتغيرة، وذلك وفقًا للسياسة المعتمدة. وخلال عام ٢٠٢٥، تم تطبيق ترتيبات التعويضات لدى بنك لِشا بما يتوافق بالكامل مع السياسة المعتمدة والقوانين واللوائح المعمول بها.

وقد صُمّم هيكل التعويضات في البنك بما يدعم النمو المستدام، والمرونة، والقدرة على التكيّف، وتحقيق قيمة طويلة الأجل. ويتكوّن هذا الهيكل من عناصر ثابتة ومتغيرة. ويحرص مجلس الإدارة على أن تكون التعويضات المتغيرة، بوجه عام، مرتبطة بتقييمات أداء متعددة السنوات، وأن تعكس الأداء المالي وغير المالي طويل الأجل للبنك. وعند تحديد مخرجات التعويضات، تؤخذ في الاعتبار كل من التطورات الإيجابية والسلبية في الأداء. كما يتم تقييم جميع مكونات التعويضات للتأكد من ملاءمتها على المستويين الفردي والإجمالي، وبما لا يشجّع على تحمّل مخاطر مفرطة أو غير رشيدة.

لا تعديل على سياسة التعويضات المطبقة على كل سنة مالية قادمة والمعتمدة من قبل الجمعية العامة، كما تخضع أي تعديلات جوهرية على هذه السياسة لاعتماد الجمعية العامة.

ووفقًا لسياسة الإفصاح المعتمدة لدى البنك، يتم الإفصاح عن تفاصيل التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار أعضاء الإدارة التنفيذية ضمن التقرير السنوي للبنك.

وترد تفاصيل تعويضات الإدارة الرئيسية، كما هو مفصح عنه في الإيضاح رقم (٢٤) من البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، على النحو التالي:

الوصف	التعويضات (بالألف ريال قطري)
أعضاء الإدارة التنفيذية	٩،٤٤٧
مكافآت هيئة الرقابة الشرعية	٥٠٠
إجمالي التعويضات	٩،٩٤٧

٦،٤ مراجعة أداء الإدارة العليا

في إطار سياسة التعويضات، أجرى مجلس الإدارة تقييمًا سنويًا لأداء الإدارة التنفيذية العليا. وقد أظهرت نتائج التقييم استمرار رضا المجلس عن أداء الإدارة التنفيذية في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية المعتمدة. وتعكس الإنجازات المالية وغير المالية المبيّنة في التقرير السنوي مدى التزام الإدارة التنفيذية بتحقيق تلك المؤشرات.

٦،٥ خطة التعاقب الوظيفي

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا سياسة للتخطيط للتعاقب الوظيفي، وذلك بهدف ضمان استمرارية الثقافة المؤسسية للبنك. وتحدّد هذه السياسة المعايير المعتمدة لإعداد خطط التعاقب التي تغطي الإدارة العليا وكبار التنفيذيين بوجه عام، بما يضمن استمرارية تنفيذ استراتيجيات الأعمال.

كما تنص السياسة على تركيز بنك لِشا على تنمية المواهب الداخلية، وذلك بهدف الحفاظ على الكفاءات والمهارات العليا من خلال برامج التدريب والتطوير المستمرة للموظفين.

٧. حوكمة المخاطر والرقابة الداخلية

٧،١ حوكمة المخاطر

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لدى بنك لِشا لدعم التشغيل السليم والحصيف للبنك، بما يتماشى مع الأهداف والاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويهدف هذا النظام إلى تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك. وتقع المسؤولية النهائية عن إرساء والحفاظ على إطار فعّال للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة، الذي يضطلع بهذه المسؤولية بدعم من لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام ، وذلك وفقًا لقواعد وأنظمة الحوكمة المعمول بها.

ويطبّق البنك مبادئ حوكمة راسخة في ما يتعلق بتحديد وقياس ومتابعة والسيطرة على المخاطر، بما يضمن توافق جميع أنشطة تحمّل المخاطر مع الاستراتيجية المعتمدة ومستوى تقبّل المخاطر المحدد من قبل مجلس الإدارة. ويحرص بنك لِشا على أن يكون لدى مجلس الإدارة، ولجانه، والإدارة التنفيذية، والمسؤولين، والموظفين فهم واضح لأدوارهم ومسؤولياتهم ذات الصلة بإدارة المخاطر، والالتزام بأدائها على النحو المطلوب.

ويضع مجلس الإدارة «التوجه العام من القمة» من خلال ترسيخ ثقافة مؤسسية واعية بالمخاطر في جميع أنحاء البنك، ويؤكد بوضوح أن تحمّل المخاطر المفرطة غير مقبول، وأن جميع الموظفين مسؤولون عن العمل ضمن حدود المخاطر المعتمدة لدى البنك. وتتولى الإدارة التنفيذية مسؤولية تطبيق وتعزيز هذه الثقافة، بما في ذلك إرساء هياكل حوافز تشجّع على اتباع نهج منضبط ومراعي للمخاطر في الأنشطة التجارية وعمليات اتخاذ القرار.

وترتكز استراتيجية المخاطر لدى البنك على التقييم المستمر لمستوى وأنواع المخاطر الإجمالية التي يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على استعداد لتحمّلها تحقيقًا لأهداف البنك وخطة تشغيله، مع الالتزام في الوقت ذاته بمتطلبات رأس المال والسيولة والمتطلبات التنظيمية المعمول بها. ويشمل إطار إدارة المخاطر السياسات والعمليات والأنظمة والضوابط والموارد البشرية اللازمة لتحديد وقياس ومتابعة والسيطرة على المخاطر والإبلاغ عنها، بما يتوافق مع استراتيجية الأعمال ومستوى تقبّل المخاطر المعتمدين من قبل مجلس الإدارة.

ويتحمّل الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على تطوير وتنفيذ وضمان الاستمرارية والفعالية لوظيفة إدارة المخاطر المستقلة في البنك. ويشمل ذلك تعزيز قدرات الموظفين، وتطوير أنظمة إدارة المخاطر، والسياسات، والعمليات، والنماذج الكمية، وأدوات التقارير، بما يضمن بقاء إطار إدارة المخاطر لدى البنك قويًا، واستشرافيًا، وملائمًا لأغراضه. ويقدّم الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام بشأن أبرز انكشافات المخاطر لدى البنك والمخاطر الناشئة.

كما يُعد الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر عضوًا دائمًا في لجان الإدارة التالية:

١. لجنة الاستثمار
٢. لجنة الائتمان
٣. لجنة الأصول والخصوم
٤. لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات
٥. لجنة المناقصات
٦. لجنة التقييم
٧. لجنة الاستشارات

وفي بنك لِشا، تستند الإدارة الفعّالة للمخاطر إلى ثقافة مؤسسية قوية ومشتركة قائمة على الوعي بالمخاطر. ويرتكز هيكل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البنك على نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة"، الذي يحدّد بوضوح الأدوار والمسؤوليات والمساءلة المتعلقة بملكية المخاطر، والإشراف عليها، وتقديم الضمان المستقل.

خط الدفاع الأول - إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال

يشمل خط الدفاع الأول جميع أنشطة إدارة المخاطر المدمجة ضمن وظائف الأعمال والعمليات التشغيلية في البنك. وتُعد كل وحدة أعمال المالك الرئيسي للمخاطر الناشئة عن أنشطتها، وتتحمل المسؤولية المباشرة عن إدارة تلك المخاطر ضمن نطاق اختصاصها المحدد.

وتقع على عاتق وحدات الأعمال مسؤولية إرساء والحفاظ على هياكل رقابة داخلية فعّالة، وعمليات تشغيلية متينة، بما يضمن تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها ومتابعتها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب. ويجب تنفيذ هذه الأنشطة بما يتوافق مع استراتيجية الأعمال المعتمدة لدى البنك، ومستوى تقبّل المخاطر، وإطار إدارة المخاطر.

كما يتحمل خط الدفاع الأول مسؤولية ضمان الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية والسياسات والإجراءات الداخلية المعمول بها. ويشمل ذلك تطبيق ترتيبات الحوكمة المناسبة، والفصل بين الصلاحيات، وحدود التفويض، وآليات الرقابة، بما يدعم اتخاذ قرارات سليمة والانضباط التشغيلي.

ومن خلال هذه المسؤوليات، يلعب خط الدفاع الأول دور محوري في تعزيز ثقافة واعية بالمخاطر، وضمان تنفيذ الأنشطة اليومية للبنك بحصافة وضمن حدود المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة.

خط الدفاع الثاني - وظائف الرقابة الداخلية المستقلة

يشمل خط الدفاع الثاني وظائف الرقابة المستقلة في البنك، وبشكل رئيسي إدارة المخاطر وإدارة الامتثال. وتتولى هذه الوظائف مسؤولية تطوير وصيانة والإشراف على إطار إدارة المخاطر لدى البنك، والذي يشمل جميع المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك.

ويحدّد إطار إدارة المخاطر المبادئ والمنهجيات والعمليات الخاصة بتحديد وتقييم وقياس وإدارة ومتابعة والإبلاغ عن المخاطر على مستوى البنك. كما يتحمل خط الدفاع الثاني مسؤولية مراقبة وتقييم فعالية وكفاية عمليات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية التي يطبقها خط الدفاع الأول، بما يضمن عمل هذه الضوابط على النحو المقصود واستمرار توافقها مع مستوى تقبّل المخاطر والمتطلبات التنظيمية.

وفي إطار دوره الرقابي، يقوم خط الدفاع الثاني بتحدٍّ وتحقق مستقلين من تقييمات المخاطر والضوابط وإجراءات التخفيف التي يطبقها خط الدفاع الأول. كما يُجري تحليلات مستمرة للمخاطر الجوهرية والناشئة التي يواجهها البنك، ويقدّم تقارير مستقلة وفي الوقت المناسب وشاملة عن المخاطر إلى الإدارة التنفيذية، والرئيس التنفيذي، ومجلس الإدارة، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام ، بما يدعم اتخاذ قرارات مستنيرة وحوكمة فعّالة.

خط الدفاع الثالث - التدقيق الداخلي

يحافظ بنك لِشا والشركات التابعة له على وظيفة تدقيق داخلي مستقلة، حيث يتم تعيين مدير التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام ويرفع تقاريره مباشرةً إليها. ويضمن هذا الهيكل التنظيمي الاستقلال الكامل لوظيفة التدقيق الداخلي عن الإدارة التنفيذية. ولتعزيز قدراته في مجال التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق التغطية، وقع البنك اتفاقية مشتركة مع شركة إرنست اند يونغ (Ernst & Young)لإسناد بعض الخدمات المحددة، بما يتيح لوظيفة التدقيق الداخلي الاستفادة من موارد إضافية، وأفضل الممارسات المهنية، والخبرات المتخصصة، مع الحفاظ على الإشراف الاستراتيجي والمساءلة داخل البنك وشركاته التابعة.

وتحتفظ الإدارة التنفيذية بالمسؤولية الأساسية عن إرساء وصيانة نظم فعّالة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، فضلاً عن منع المخالفات والاحتيال والكشف عنها وتحديدها. وفي هذا الإطار، تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورًا جوهريًا في تقديم الضمان المستقل من خلال التقييم والفحص المستقلين لكفاية وفعالية إطار الحوكمة لدى البنك، وممارسات إدارة المخاطر، وبيئة الرقابة الداخلية، بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقوية الضوابط الداخلية.

وتعمل وظيفة التدقيق الداخلي وفقًا لميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من مجلس الإدارة، وتعتمد منهجية تدقيق داخلي قائمة على المخاطر. وتُنفّذ أنشطة التدقيق الداخلي بما يتوافق مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، إضافة إلى المتطلبات التنظيمية المعمول بها وأفضل الممارسات المهنية المعترف بها.

ويتم إعداد خطة تدقيق داخلي سنوية قائمة على المخاطر من قبل وظيفة التدقيق الداخلي، وتُرفع إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام للمراجعة والاعتماد. وتتسم الخطة بالمرونة الكافية لإجراء التعديلات اللازمة خلال العام استجابةً للمخاطر الناشئة، أو التغيرات في ملف المخاطر لدى البنك، أو بناءً على طلبات محددة من لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام أو مجلس الإدارة. وتصدر تقارير تدقيق داخلي شاملة إلى الإدارة التنفيذية، وتتضمن النتائج الرئيسية، وتقييمات المخاطر، والتوصيات، وتحديثات متابعة التنفيذ، بما يضمن المعالجة في الوقت المناسب للملاحظات المحددة.

وخلال عام ٢٠٢٥، جرى إحاطة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام بصورة منتظمة من قبل التدقيق الداخلي بشأن أبرز نتائج التدقيق والملاحظات والمخاطر المرتبطة بها، والإجراءات التصحيحية الموصى بها، وذلك وفقًا لخطة التدقيق المعتمدة وأي موضوعات إضافية أو مراجعات محددة طلبتها اللجنة. كما تم إبقاء لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام على اطلاع بطبيعة الملاحظات المكتشفة وشدّتها ونطاقها عبر الوظائف التي خضعت للمراجعة، بما يضمن الاستمرار في التوافق مع إطار الحوكمة لدى البنك، وأهداف إدارة المخاطر، والأولويات التشغيلية.

٧،٣ الرقابة الداخلية

يُعد إطار الرقابة الداخلية لدى البنك عنصرًا أساسيًا من إطار الحوكمة المعتمد، وهو مدمج ضمن مجموعة السياسات والإجراءات والتعليمات التشغيلية المطبقة على مستوى جميع إدارات ووظائف البنك. ويُحدّد كل مستند من مستندات السياسات والإجراءات الضوابط الرقابية الخاصة بالنشاط أو العملية أو الوحدة التنظيمية المعنية، بما يضمن الاتساق والمساءلة والتخفيف الفعّال للمخاطر على مستوى البنك ككل.

ويُحدّد النظام الأساسي للبنك حدود صلاحيات مجلس الإدارة، ويُحيل جميع المسائل التي تقع خارج تلك الحدود إلى الجمعية العامة لاعتمادها. كما تظهر الصلاحيات المفوّضة من مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية وغيرها من الوظائف داخل البنك بصورة واضحة من خلال مصفوفة تفويض الصلاحيات، إلى جانب السياسات المعتمدة من المجلس، والتي يتم مراجعتها وتعديلها من وقت لآخر عند الاقتضاء.

ويتحمّل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن ضمان احتفاظ البنك بإطار رقابة داخلية فعّال يعالج على نحو كافٍ المخاطر الناشئة عن عملياته الداخلية وبيئته الخارجية. ولأداء هذه المسؤولية، يفوّض مجلس الإدارة مهمة الإشراف على إطار الرقابة الداخلية إلى لجنة التدقيق وادارة المخاطر والالتزام، والتي تتولى مراقبة كفاءة وفعالية الضوابط الداخلية المعتمدة لدى البنك.

وتُشرف اللجنة على وظائف الرقابة الرئيسية في البنك، بما في ذلك إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي، حيث ترفع كل منها تقارير دورية بشأن انكشافات المخاطر، وفعالية الضوابط، ومسائل الامتثال. وتقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتنفيذ مراجعات مستقلة قائمة على المخاطر تغطي جميع خطوط الأعمال والوظائف الداعمة، بهدف تقييم كفاية وفعالية الضوابط الداخلية، وتحديد أوجه القصور، والتوصية بالإجراءات التصحيحية المناسبة. وتشمل هذه المراجعات جميع مجالات الرقابة الجوهرية، بما في ذلك الرقابة المالية والتشغيلية والامتثال وإدارة المخاطر، إضافةً إلى المتطلبات التنظيمية. وترفع وظيفة التدقيق الداخلي نتائجها وتقييماتها مباشرةً إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، بما في ذلك تقييم كفاية بيئة الرقابة الداخلية لدى البنك.

وعند تقييم الفعالية الشاملة لإطار الرقابة الداخلية، يأخذ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام في الاعتبار أيضًا نتائج وملاحظات المدقق الخارجي للبنك. ويهدف هذا الإطار، بمجموعه، إلى حماية استثمارات المساهمين، وصون أصول البنك، وضمان دقة وسلامة وموثوقية السجلات والتقارير المالية للبنك.

وإضافةً إلى ذلك، استكمل البنك بنجاح تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وأصدر تقرير الإدارة بشأن فعالية هذه الرقابة عن عام ٢٠٢٥، امتثالًا لمتطلبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.

٧,٤ الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية

تعمل وظيفة الامتثال الشرعي بتنسيق وثيق مع هيئة الرقابة الشرعية لضمان تنفيذ جميع أنشطة البنك ومنتجاته وخدماته بما يتوافق التزامًا كاملًا مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتعمل وظيفة الامتثال الشرعي باعتبارها امتدادًا لوظيفة الامتثال في البنك، وتؤدي مهامها بما يتماشى مع التفويض العام والمعايير والأهداف المعتمدة ضمن إطار الامتثال.

ويرأس وظيفة الامتثال الشرعي في بنك لِشا مدير الامتثال الشرعي. وإلى جانب الإشراف على أنشطة الامتثال الشرعي على مستوى البنك، تلعب وظيفة الامتثال الشرعي بدور أمانة سر هيئة الرقابة الشرعية. وفي هذا الإطار، تتولى إعداد وحفظ جداول أعمال الاجتماعات، ومحاضرها، والفتاوى الشرعية، والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، مع ضمان التوثيق السليم والتواصل في الوقت المناسب بشأن القرارات الشرعية.

وتُصدر هيئة الرقابة الشرعية تقريرًا شرعيًا سنويًا يتم إعداده بالتزامن مع التقرير السنوي للبنك، ويُعرض على المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة العادية. كما يتم نشر التقرير الشرعي السنوي على الموقع الإلكتروني للبنك، تعزيزًا لمبدأ الشفافية وإطلاع أصحاب المصلحة على مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية.

وتعمل هيئة الرقابة الشرعية بصفتها جهة استشارية مستقلة ومرجعية للإدارة التنفيذية في جميع المسائل المتعلقة بالشريعة. وتقدّم الهيئة التوجيه والإشراف والآراء بشأن مدى التزام أنشطة البنك، أو احتمالات عدم التزامها، بأحكام الشريعة الإسلامية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- هيكلة المنتجات: مراجعة وتقديم المشورة بشأن هيكلة منتجات وخدمات الاستثمار والتمويل، بما يضمن توافقها مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.
- الوثائق القانونية: مراجعة والتحقق من توافق الوثائق القانونية – بما في ذلك العقود والاتفاقيات والنماذج والشروط والأحكام المستخدمة في معاملات الاستثمار والتمويل – مع المتطلبات الشرعية.
- الامتثال المستمر: تقديم الإرشاد بشأن تنفيذ الهياكل الشرعية المعتمدة، ومعالجة أي مسائل شرعية قد تنشأ أثناء تنفيذ المعاملات.

ومن خلال هذا الإطار، يضمن بنك لِشا إدماج حوكمة الشريعة ضمن هيكل الحوكمة المؤسسية الشامل، وتطبيق الامتثال الشرعي بصورة متسقة على جميع أنشطة الأعمال.

٧,٥ التدقيق الداخلي

تهدف وظيفة التدقيق الداخلي إلى تقديم ضمان مستقل وموضوعي وخدمات استشارية مصممة لإضافة قيمة وتعزيز أطر الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية لدى البنك. وتبقى الإدارة مسؤولةً بالدرجة الأولى عن إنشاء وصيانة هياكل حوكمة فعّالة، وممارسات سليمة لإدارة المخاطر، ونظم رقابة داخلية قوية، فضلًا عن منع وكشف حالات الاحتيال والمخالفات. ويكمّل التدقيق الداخلي هذه المسؤوليات من خلال تقييم مستقل لكفاية وفعالية تلك الأطر، مع التركيز على تعزيز الكفاءة التشغيلية، والحد من المخاطر، وتحسين فعالية الضوابط الرقابية.

وتعمل وظيفة التدقيق الداخلي وفقًا لميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من مجلس الإدارة، وتعتمد منهجية تدقيق قائمة على المخاطر. وتُنفّذ أنشطة التدقيق بما يتوافق مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، إلى جانب المتطلبات التنظيمية المعمول بها وأفضل الممارسات المهنية. ويتم إعداد خطة تدقيق داخلي سنوية قائمة على المخاطر من قبل التدقيق الداخلي، وتُعرض على لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام للمراجعة والاعتماد. وتظل الخطة مرنة بما يكفي لإجراء التحديثات والتعديلات اللازمة استجابةً للتغيرات في ملف المخاطر لدى البنك أو المخاطر الناشئة أو التطورات التنظيمية، أو بناءً على طلبات محددة من اللجنة أو مجلس الإدارة.

وتصدر تقارير تدقيق داخلي شاملة إلى الإدارة التنفيذية، تتضمن الاستنتاجات والملاحظات والمخاطر والآثار والتوصيات. ويتم تتبع ملاحظات التدقيق بصورة منهجية لضمان المعالجة في الوقت المناسب من قبل الإدارة التنفيذية، كما يتم التحقق منها بصورة مستقلة من قبل التدقيق الداخلي قبل إقفالها للتأكد من فعالية المعالجة.

ووفقًا لممارسات الحوكمة المعتمدة، يعقد رئيس التدقيق الداخلي اجتماعات ربع سنوية مع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، ويشارك دوريًا في اجتماعات اللجنة. وخلال هذه الاجتماعات، يقدّم التدقيق الداخلي تقارير بشأن غاية الوظيفة وصلاحياتها ومسؤولياتها، ومستوى أدائها مقارنة بخطة التدقيق المعتمدة، وانكشافات المخاطر الجوهرية، ونقاط الضعف في الضوابط، وحالة تنفيذ الإجراءات التصحيحية، وأي مسائل أخرى يطلب مجلس الإدارة أو اللجنة مراجعتها أو اتخاذ إجراء بشأنها. وإلى جانب دوره في تقديم الضمان، يقدّم التدقيق الداخلي دعمًا استشاريًا لوحدات الأعمال ووظائف الرقابة داخل البنك. وتُنفّذ هذه الأنشطة الاستشارية دون تحمّل أي مسؤوليات إدارية أو صلاحيات اتخاذ القرار أو أدوار تشغيلية، وبما يراعي بشكل كامل متطلبات الاستقلالية والموضوعية المطبقة على المدققين الداخليين. ومن خلال هذه الأنشطة، يسهم التدقيق الداخلي في الإدارة الرشيدة للبنك عبر تقديم رؤى وتوصيات بشأن موثوقية وفعالية الأنظمة والعمليات، وكفاية السياسات والإجراءات، والمتانة الشاملة لإطار إدارة المخاطر لدى البنك.

٧,٦ المدققون الخارجيون

التعيين والاستبدال ومدة التكليف

اعتبارًا من تاريخ هذا التقرير، تتولى شركة كي بي ام جي مهام المدقق الخارجي لبنك لِشا. وتتولى كي بي ام جي تدقيق كلٍّ من البيانات المالية الموحّدة للبنك وحساباته المالية النظامية.

ويتم تعيين المدقق الخارجي سنويًا من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية، وقد تم انتخاب كي بي ام جي كمدقق خارجي للبنك خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في عام ٢٠٢٥.

ووفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها للشركات المدرجة في بورصة قطر، والتي تقضي بوجوب تدوير المدققين الخارجيين بعد مدة أقصاها خمس (٥) سنوات متتالية، ستنتهي علاقة كي بي ام جي مع البنك عند إتمام مدة تكليفها الحالية.

وتخضع كفاءة المدقق الخارجي واستقلاليته وموضوعيته لمراجعة سنوية من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام. وبناءً على هذه المراجعة، ترفع اللجنة توصيتها إلى مجلس الإدارة بشأن إعادة تعيين المدقق الخارجي أو استبداله، ليتم عرضها لاحقًا على المساهمين لاعتمادها في اجتماع الجمعية العامة العادية.

الأتعاب والاستقلالية

وفقًا لأحكام النظام الأساسي للبنك، تقوم الجمعية العامة العادية بتعيين المدققين الخارجيين وتحديد أتعابهم، بناءً على توصية يرفعها مجلس الإدارة. وانسجامًا مع أفضل ممارسات الحوكمة، تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام بمراجعة نطاق مهمة التدقيق بصورة منتظمة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالميزانية، لضمان بقاء أتعاب التدقيق ضمن مستويات تنافسية ومتوافقة مع مصلحة المساهمين. ويتعين الحصول على موافقة مسبقة من لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام على أي مهام غير تدقيقية يُكلف بها المدقق الخارجي، وذلك لضمان عدم نشوء أي تعارض في المصالح. ويحافظ المدققون الخارجيون على استقلاليتهم واستقلال قرارهم، لا سيما تجاه المساهمين الذين قاموا بتعيينهم، بما يضمن الشفافية والامتثال للمتطلبات التنظيمية المعمول بها. وبالنسبة لعام ٢٠٢٥، بلغت أتعاب التدقيق ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري، في حين بلغت أتعاب الخدمات غير التدقيقية ٦٤٧,٨٧٥ ريال قطري.

الوصول إلى المعلومات

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا إجراءات رسمية تنظّم تدفّق المعلومات إلى المدقق الخارجي، بهدف ضمان الشفافية والمساءلة والإشراف الفعّال على أنشطة البنك. وتُحدّد هذه الإجراءات الشروط الواضحة لتوفير المعلومات المطلوبة للمدقق الخارجي في الوقت المناسب، وبصورة دقيقة وشاملة، بما يمكّنه من أداء مهامه الرقابية والتدقيقية على نحو فعّال. وفي هذا الإطار، يضمن مجلس الإدارة تمكين المدقق الخارجي من الوصول غير المقيّد إلى السجلات والوثائق ذات الصلة، وإيضاحات الإدارة، وأي معلومات أخرى لازمة للتنفيذ السليم لأعمال التدقيق. كما أرسى مجلس الإدارة آليات تدعم الإدارة الفعّالة لأعمال البنك وعملياته، ومتابعتها، والرقابة عليها. ومن خلال هذه الترتيبات، يعزّز مجلس الإدارة التواصل المفتوح بين الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي، ويدعم سلامة التقارير المالية للبنك، وبيئة الرقابة الداخلية، وإطار الحوكمة المؤسسية.

الإشراف على عمل المدقق الخارجي

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية مراجعة التقارير التي يعدها المدقق الخارجي واتخاذ الإجراءات بشأنها. وفي هذا الصدد، يحظى مجلس الإدارة بدعم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام التي تجتمع بشكل منتظم مع مدققي الحسابات الخارجيين وتشرف على أدائهم وتضمن استقلاليتهم وحصولهم على المعلومات التي يطلبونها.

كما يجتمع المدقق الخارجي (شركة كي بي ام جي) أيضًا مع مجلس الإدارة لتقييم نتائج التدقيق. تتولى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام إجراء تقييمها لنتائج أعمال المدقق الخارجي، ورفع تقاريرها بشأن ذلك إلى مجلس الإدارة. خلال السنة المالية ٢٠٢٥، شارك المدققون الخارجيون في ثلاثة (٣) اجتماعات مع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، تم خلالها مناقشة إجراءات التدقيق، إضافةً إلى الإرشادات التنظيمية وآليات المتابعة. كما شارك المدققون الخارجيون، ضمن أمور أخرى، في تقييم الملاحظات المتعلقة بعوامل المخاطر والعمليات ذات الصلة.

٧,٧ الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يحافظ بنك لِشا على إدارة قانونية وامتثال متخصصة تعمل بتنسيق وثيق مع جميع مستويات المؤسسة، لضمان بقاء السياسات والإجراءات والأنشطة التشغيلية للبنك متوافقة بالكامل مع الإطار التنظيمي المعمول به ومع الأهداف الاستراتيجية للبنك. وتضطلع هذه الوظيفة بدور فاعل في تحديد وتقييم والتخفيف من مخاطر الامتثال التي قد تفضي إلى جزاءات قانونية أو تنظيمية، أو خسائر مالية، أو أضرار بالسمعة.

ويتمثل الدور الرئيسي لوظيفة الامتثال في ضمان ممارسة البنك لأنشطته وفقًا للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، وبما يتوافق مع القواعد واللوائح المعمول بها في مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية. وقد صُمّم إطار الامتثال لدعم ترسيخ ثقافة مؤسسية راسخة قائمة على الالتزام التنظيمي والسلوك الأخلاقي على مستوى البنك.

ويعقد رئيس الشؤون القانونية والامتثال اجتماعات منتظمة مع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام لمراجعة مستوى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة، وتقييم مخاطر الامتثال والتطورات التنظيمية الناشئة، ومناقشة استراتيجيات التخفيف وخطط العمل على المستويين المؤسسي والتشغيلي.

وتتولى وظيفة الامتثال مسؤولية تحديد وتقييم مخاطر الامتثال المرتبطة بأنشطة البنك، ما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تطوير منتجات وخدمات جديدة، واعتماد ممارسات أعمال جديدة، وإقامة علاقات جديدة مع العملاء أو الأطراف المقابلة، وأي تغييرات جوهرية تطرأ على العلاقات القائمة. وتشمل مخاطر الامتثال مخاطر التعرض لجزاءات قانونية أو تنظيمية، أو خسائر مالية جوهرية، أو أضرار بالسمعة، نتيجة عدم الالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها.

مسؤوليات الامتثال ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

تشمل المسؤوليات الرئيسية لوظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ما يلي:

- ضمان التزام جميع الإدارات والشركات التابعة والشركات المستثمر فيها بالقوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والتعاميم التنظيمية، وأنظمة العقوبات، وغيرها من المتطلبات ذات الصلة بأنشطة البنك؛

- تقديم الإرشاد والدعم الإستشاري والتعليمات الواضحة للموظفين بشأن التطبيق السليم لقوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب و المعايير الدولية ذات الصلة
- التوصية بتعزيز الضوابط الداخلية والسياسات والإجراءات للحد من مخاطر الامتثال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، والاحتيال
- متابعة التطورات التنظيمية، وضمان إحاطة الإدارة التنفيذية والإدارات المعنية بالقوانين واللوائح الجديدة أو المعدلة، بما يتيح تنفيذها بصورة فعّالة وفي الوقت المناسب
- متابعة معاملات العملاء، وإجراء التحقيقات اللازمة عند الاقتضاء، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية وغيرها من الجهات الرقابية المختصة، وفقًا للمتطلبات المعمول بها
- ضمان التطبيق الفعّال لإجراءات العناية الواجبة بالعملاء، وإجراءات العناية الواجبة المعززة، لا سيما فيما يتعلق بالعملاء والعلاقات ذات المخاطر المرتفعة
- ضمان الامتثال لمتطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) ومعيار الإبلاغ المشترك
- تنفيذ برامج تدريب وتوعية مستمرة للموظفين بشأن الحوكمة المؤسسية، والالتزامات التنظيمية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، ومنع الاحتيال، ومتطلبات الامتثال الضريبي ومعيار الإبلاغ المشترك، بما يعزز ثقافة امتثال قوية على مستوى البنك.

الإشراف والمتابعة وإعداد التقارير في مجال الامتثال

تقوم وظيفة الامتثال بمتابعة واختبار الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات الداخلية المعمول بها من خلال مراجعات امتثال مستقلة، تهدف إلى تحديد المخالفات التنظيمية، ونقاط الضعف في الضوابط، ومسائل عدم الالتزام. ويتم رفع نتائج هذه المراجعات بصورة منتظمة إلى مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، والرئيس التنفيذي، وأعضاء الإدارة التنفيذية المعنيين.

كما ترفع وظيفة الامتثال تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، تتضمن عرضًا للأنشطة المنفذة، وأبرز مخاطر الامتثال المحددة، وأي مخالفات محتملة أو فعلية، وأوجه القصور في سياسات البنك أو إجراءاته أو ممارساته. وتشمل هذه التقارير أيضًا التوصيات المتعلقة بالإجراءات التصحيحية وخطط المعالجة، وتحديثات بشأن حالة الحوادث التي تم رصدها سابقًا وآلية معالجتها.

هيكل ومسؤوليات إدارة الامتثال

تتولى إدارة الشؤون القانونية والامتثال في بنك لِشا مسؤولية الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين واللوائح المعمول بها. وتضم الإدارة عددًا من الوحدات المتخصصة، من بينها وحدة الامتثال التي يترأسها مدير الامتثال، والذي يشغل أيضًا مهام مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، إلى جانب نائب رئيس الشؤون القانونية والامتثال، الذي يتولى مهام نائب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.

وتتولى رئيسة الشؤون القانونية والامتثال المسؤولية الأساسية عن الإشراف على تطوير وتنفيذ وضمان الاستمرارية والفعالية لإطار الامتثال ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لدى البنك. ويشمل ذلك تعزيز قدرات الكوادر البشرية، وتطوير السياسات والعمليات والضوابط، وتحسين آليات التقارير ذات الصلة بالامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يضمن بقاء قدرات البنك في مجال الامتثال التنظيمي وإدارة مخاطر الجرائم المالية قوية، واستشرافية، ومتوافقة مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

كما تقدّم رئيسة الشؤون القانونية والامتثال تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام بشأن جميع المسائل الجوهرية المتعلقة بالامتثال والتنظيم ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهها البنك. ويضمن هذا الإطار الرقابي بقاء منظومة الحوكمة والسياسات والإجراءات وممارسات الامتثال لدى البنك متوافقة مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأفضل الممارسات المهنية المعتمدة، ولوائح هيئة تنظيم مركز قطر للمال، إضافةً إلى القوانين واللوائح المعمول بها في دولة قطر.

الأنشطة الرئيسية للامتثال ومكافحة غسل الأموال خلال عام ٢٠٢٥

خلال عام ٢٠٢٥، نفّذت وظيفة الامتثال عددًا من المبادرات والأنشطة الرئيسية، شملت ما يلي:

- تحديث وتعزيز سياسة مكافحة غسل الأموال، وسياسة العقوبات، وإطار تقبّل مخاطر مكافحة غسل الأموال لدى البنك
- تقديم التقارير التنظيمية الدورية الشهرية والربع سنوية والسنوية إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، ومركز قطر للمال
- دعم وظيفة الشؤون المؤسسية في الوفاء بالتزامات الإفصاح وإعداد التقارير إلى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت إدارة الامتثال خلال عام ٢٠٢٥ بما يلي:

- تقديم المشورة والتوجيه المستمرين في مجال الامتثال استجابةً للاستفسارات اليومية الواردة من الإدارة التنفيذية والموظفين فيما يتعلق بأنشطة البنك وعملياته
- التنسيق والتواصل مع الجهات الرقابية، بما في ذلك هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية، للرد على الاستفسارات التنظيمية ودعم مهام الإشراف والرقابة نيابةً عن وحدات أعمال البنك
- استكمال جميع متطلبات التقارير التنظيمية المطبقة على البنك خلال العام
- الإشراف على تنفيذ ومتابعة الإشعارات والتعاميم والتوجيهات التنظيمية الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال
- تنسيق تعزيز وتنفيذ ضوابط معرفة العميل، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب القائمة على تقييم المخاطر على مستوى

٧,٨ الدعاوى القضائية والقضايا القانونية

تتابع إدارة الشؤون القانونية في بنك لِشا العديد من القضايا القانونية المستمرة والمنازعات البسيطة في طبيعتها وعلى أساس فردي وجماعي.

٧,٩ إدارة استمرارية الأعمال

يعتمد بنك لِشا سياسة لاستمرارية الأعمال تُحدِّد الإطار اللازم لضمان استمرارية الأعمال، وسلاسة وفعالية العمليات التشغيلية، خلال أي تغييرات قد تطرأ على الإدارة التنفيذية أو الإدارة العليا. وقد اعتمد مجلس الإدارة نسخة محدثة من دليل الحوكمة في ديسمبر ٢٠٢٣، بما يضمن استمرار مواءمة أطر الحوكمة لدى بنك لِشا مع أحدث التطورات في السياسات والبروتوكولات وأفضل الممارسات المعتمدة في مجال الحوكمة.

٧,١٠ دليل الحوكمة المؤسسية

يشمل دليل الحوكمة المؤسسية لدى بنك لِشا، على سبيل المثال لا الحصر، الوثائق والسياسات التالية:

- ميثاق مجلس الإدارة
- مدونة قواعد سلوك مجلس الإدارة
- سياسة التعريف والتدريب لأعضاء مجلس الإدارة
- ميثاق اللجنة التنفيذية
- ميثاق لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
- سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة ترشيح وتعيين الإدارة التنفيذية العليا
- سياسة المكافآت والأجور
- سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه
- لائحة مهام وصلاحيات رئيس مجلس الإدارة
- لائحة مهام وصلاحيات الرئيس التنفيذي
- لائحة مهام وصلاحيات أمين سر مجلس الإدارة
- سياسة معاملات الأطراف ذات الصلة
- سياسة تضارب المصالح
- سياسة التداول بناءً على معلومات داخلية
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- سياسة تعيين المدقق الخارجي
- سياسة توزيع الأرباح
- سياسة الإفصاح والاتصال وعلاقات المستثمرين
- ميثاق التدقيق الداخلي
- سياسة أصحاب المصلحة

٨. حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين

يُرسّخ دليل الحوكمة المؤسسية لبنك لِشا إطارًا متكاملًا يحدّد ويكفل حقوق ومسؤوليات وصلاحيات جميع الأطراف الرئيسية ذات العلاقة بالبنك، بما في ذلك مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والموظفين، والمساهمين، وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويهدف هذا الإطار إلى ضمان إدارة البنك بما يحقق مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة على حد سواء، وتعزيز الاستخدام الكفء والمسؤول والمستدام لموارد البنك.

وقد صنّف بنك لِشا أصحاب المصلحة إلى فئتين رئيسيتين: تشمل الفئة الداخلية مجلس الإدارة، والإدارة، والموظفين، في حين تشمل الفئة الخارجية الجهات الرقابية، والعملاء، والموردين، والمجتمع المحلي. وقد صُمّم إطار الحوكمة المؤسسية لتحقيق توازن منضبط بين مصالح هذه الفئات المختلفة، وبما يدعم الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل للبنك.

وفي سياق حماية حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة، يلتزم بنك لِشا بمبدأ حوكمة أساسي يقضي بتمكين أصحاب المصلحة من الوصول إلى معلومات ذات صلة وموثوقة، بما يتيح لهم اتخاذ قرارات مستنيرة وحماية مصالحهم من أي آثار سلبية قد تنجم عن القرارات أو الإجراءات المؤسسية. ويتم تطبيق هذا المبدأ من خلال الإفصاح الدقيق والموضوعي وفي الوقت المناسب، وفقًا للمتطلبات التنظيمية وأطر الحوكمة المعمول بها.

ويحرص البنك على تزويد موظفيه بالمعلومات اللازمة لمعالجة القضايا المرتبطة ببيئة العمل، والمتطلبات التنظيمية، والتوجه الاستراتيجي للبنك، والمسؤولية الاجتماعية المؤسسية. كما يُتاح للموظفين الوصول إلى المعلومات التي تمكّنهم من حماية مصالحهم في بيئة العمل وفي تعاملاتهم مع البنك. ويشجّع بنك لِشا موظفيه على الإبلاغ عن أي ملاحظات أو مخاوف أو مخالفات بحُسن نية وبحرية تامة، ومن دون خشية من أي إجراءات انتقامية أو تأديبية.

أما فيما يتعلق بأصحاب المصلحة الخارجيين، فيلتزم بنك لِشا بالإفصاح العام المنتظم والشفاف وفي الوقت المناسب، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية السارية. وتهدف هذه الإفصاحات إلى إبقاء أصحاب المصلحة على اطّلاع بأنشطة البنك وأدائه المالي ومنتجاته وخدماته، وأي تطورات جوهرية، بما في ذلك القرارات الاستراتيجية الرئيسية، بما يعزّز الثقة والمساءلة والشفافية في علاقاته مع مختلف أصحاب المصلحة.

٩. الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

في إطار التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يحرص بنك لِشا على دمج مفاهيم الاستدامة ضمن أنشطته التشغيلية وآليات تفاعله مع مختلف أصحاب المصلحة، وبما ينسجم مع التوجيهات والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

وقد اعتمد البنك سياسة للمسؤولية الاجتماعية وسياسة خاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أقرّها مجلس الإدارة، بهدف تعزيز العلاقات البنّاءة مع المجتمعات التي يعمل ضمنها البنك، وتوفير إطار إرشادي واضح يضمن التزام البنك بمبادئ الاستدامة، والمسؤولية الاجتماعية، والأثر الأخلاقي لأعماله واستثماراته، وذلك تحت إشراف مجلس الإدارة.

٩,١ المسؤولية الاجتماعية للبنك

عملًا بأحكام القانون القطري رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨، والإيضاحات ذات الصلة الصادرة في عام ٢٠١٢، والمنطبقة على جميع الشركات المساهمة القطرية المدرجة ذات الأسهم المتداولة، يخصّص بنك لِشا نسبة ٢,٥٪ من صافي أرباحه السنوية لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية في الدولة.

ويُدرك بنك لِشا الأثر الجوهري للمسؤولية الاجتماعية للشركات على كلٍّ من المؤسسة والمجتمعات التي تخدمها. ولا يقتصر التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية على كونه التزامًا نظاميًا فحسب، بل يُعدّ توجّهًا استراتيجيًا يهدف إلى إحداث أثر إيجابي مستدام، من خلال دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية ضمن ممارسات الأعمال.

ومن خلال ترسيخ الشعور المشترك بالمسؤولية، وتعزيز المشاركة الجماعية في مبادرات المسؤولية الاجتماعية، يسهم البنك في دعم الصالح العام، إلى جانب بناء فريق عمل أكثر تماسكًا ومرونة، وقادر على تحقيق النجاح على المدى الطويل.

١٠. إفصاحات الحوكمة

على مدار عام ٢٠٢٥، التزم بنك لِشا بجميع متطلبات الإفصاح المعمول بها وفقًا للقواعد واللوائح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر، وبوجهٍ خاص متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المادة (٢٥) من دليل حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

١٠,١ الإفصاح عن المعلومات المالية والجوهرية إلى بورصة قطر

حرص بنك لِشا على الإفصاح في الوقت المناسب وبصورة دقيقة عن نتائجه المالية الفصلية ونصف السنوية والسنوية، إلى جانب جميع المعلومات الجوهرية والمؤثرة على السعر، وذلك وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها. وشمل ذلك الإفصاح عن القرارات والتوصيات الرئيسية الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه المنبثقة.

وتضمنت الإفصاحات التي تم الإعلان عنها خلال العام، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- تعيين شاغلي المناصب التنفيذية العليا
- إطلاق منتجات استثمارية جديدة
- جداول اجتماعات مجلس الإدارة
- الدعوات وجداول الأعمال وقرارات الجمعيتين العامة العادية وغير العادية
- وأي معلومات أخرى يُحتمل أن يكون لها تأثير جوهري على أداء البنك أو على سعر سهمه في السوق.

١٠٢ الإفصاح عبر الموقع الإلكتروني وصفحة علاقات المستثمرين

يحافظ بنك لِشا على تحديث موقعه الإلكتروني الرسمي بصورة منتظمة، بما يعزّز مبادئ الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات والإفصاح في الوقت المناسب للمساهمين والمستثمرين وسائر أصحاب المصلحة.

وقد أنشأ البنك قسمًا مخصصًا لعلاقات المستثمرين على موقعه الإلكتروني، ليكون المنصة الرئيسية لنشر المعلومات والإفصاحات ذات الصلة بالسوق. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، المعلومات المتعلقة بالأداء المالي، والإفصاحات التنظيمية والسوقية، وبيانات المساهمين، وغيرها من الموضوعات ذات الأهمية للمستثمرين، وذلك وفقًا لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر.

كما يتضمن الموقع الإلكتروني للبنك معلومات تتعلق بما يلي:

- تشكيل مجلس الإدارة ولجانه المنبثقة
- الإدارة التنفيذية العليا
- كبار المساهمين الذين يمتلكون ما نسبته ٥٪ أو أكثر من رأس المال المصدر للبنك
- دليل الحوكمة المؤسسية والسياسات الأخرى ذات الصلة بالحوكمة، حسب الاقتضاء.

وتُتاح التقارير السنوية وتقارير الحوكمة المؤسسية للجمهور عبر الموقع الإلكتروني للبنك.

وكقاعدة عامة، يمتنع بنك لِشا عن التعليق، سواء بالإيجاب أو السلب، على الشائعات المتداولة في السوق، ما لم يُطلب منه ذلك صراحةً من قبل بورصة قطر أو هيئة قطر للأسواق المالية فيما يتعلق بمعلومات جوهرية غير مُفصح عنها. ولم تَرِد أي طلبات من هذا النوع أو تقع أي حوادث مماثلة خلال عام ٢٠٢٥.

١٠٣ التصريح والتحدث باسم البنك

فوّض مجلس الإدارة صلاحية التصريح العلني والتحدث باسم بنك لِشا إلى متحدثين محددين فقط، وذلك وفقًا لسياسة الإفصاح والتواصل وعلاقات المستثمرين المعتمدة لدى البنك. ويُعدّ كلٌّ من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي المتحدثين الرسميين الأساسيين باسم البنك.

وتُجيز السياسة المعتمدة تفويض صلاحية التحدث إلى مسؤولين آخرين عند الاقتضاء، وذلك ضمن الضوابط وإجراءات الموافقة المحددة.

كما أنشأ البنك وحدة متخصصة لعلاقات المستثمرين، تُعدّ نقطة الاتصال الرئيسية مع المساهمين والمستثمرين والمحللين وسائر المشاركين في السوق. وتتولى هذه الوحدة تنسيق الاتصالات، وتسهيل نشر المعلومات عبر القنوات المعتمدة، والرد على استفسارات المستثمرين، ودعم الامتثال لمتطلبات الإفصاح والشفافية، بما يتوافق مع سياسات البنك والتزاماته التنظيمية.

١٠٤ سياسة الإبلاغ عن المخالفات ومعالجة الشكاوى

اعتمد مجلس الإدارة سياسة الإبلاغ عن المخالفات، وفوّض مسؤولية متابعة تنفيذها إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام. وقد وضعت اللجنة آليات لقياس أداء عملية الإبلاغ، تشمل متابعة عدد البلاغات الواردة، والتحقيقات التي تم إجراؤها، ومدد المعالجة، والإجراءات التصحيحية المتخذة.

وتُبيِّن التفاصيل الكاملة لآلية الإبلاغ عن المخالفات ضمن السياسة المعتمدة لدى البنك.

وخلال عام ٢٠٢٥، قامت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام بمراجعة فعالية إطار الإبلاغ عن المخالفات، للتحقق من أن جميع البلاغات، سواء كانت بسيطة أو جوهرية، قد تم التعامل معها والتحقيق فيها بالشكل المناسب. ولم يتم تسجيل أي بلاغات أو شكاوى خلال العام.

١. تقرير حول امتثال البنك لنظامه الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية
٢. تقرير ضوابط الرقابة على التقارير المالية
٣. تقييم مجلس الإدارة لممارسات الحوكمة المؤسسية ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية

عملاً بدليل حوكمة الشركات الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، والمطبّق وفقًا لأحكام المادة (٢) من قرار مجلس هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥ ("دليل الحوكمة")، قام بنك لِشا ذ.م.م (عامة) ("البنك") بإجراء تقييم لمدى التزامه بأحكام نظامه الأساسي، وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية، والتشريعات الأخرى ذات الصلة المطبقة على البنك، بما في ذلك أحكام دليل الحوكمة.

وبناءً على نتائج هذا التقييم، خلص مجلس إدارة البنك إلى وجود إجراءات وأنظمة معتمدة تكفل الالتزام بأحكام النظام الأساسي للبنك، وبأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، كما خلص إلى أن البنك ملتزم بأحكام دليل الحوكمة كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

وخلال عام ٢٠٢٥، أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية دليل حوكمة الشركات الجديد للشركات المدرجة بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥، والذي منح الشركات المدرجة فترة انتقالية مدتها سنة واحدة للامتثال لمتطلباته. وقد تم إعداد تقييم مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وفقًا لأحكام دليل الحوكمة السابق. ويعمل البنك حاليًا على مواءمة إطار الحوكمة والسياسات والممارسات المعتمدة لديه مع متطلبات دليل الحوكمة المعدل، وسيواصل تنفيذ المتطلبات المتبقية خلال فترة الانتقال المقررة.

وقد أصدر المدقق الخارجي للبنك، شركة كي بي أم جي، تقرير تأكيد محدود بشأن تقييم مجلس الإدارة، خلص فيه إلى أن البنك لديه إجراءات معتمدة تكفل الالتزام بأحكام نظامه الأساسي، وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية، والتشريعات ذات الصلة، وأن البنك ملتزم بأحكام دليل الحوكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

١١. تقرير حول امتثال البنك لنظامه الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

تقرير التأكيد المحدود المستقل

إلى السادة المساهمين في
بنك لشا ذ.م.م. (عامة)

وفقا لقواعد حوكمة الشركات الصادرة بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة")، كما هي مطبقة وفقاً للمادة (٢) من قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ ("القواعد")، فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة بنك لشا ش.م.م (عام) ("البنك") بتنفيذ مهمة تأكيد محدودة على تقييم مجلس الإدارة لما (أ) إذا كان لدى البنك عملية قائمة للامتثال لنظامه الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما (ب) إذا كان البنك ملتزم بمتطلبات النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ويشار إليهما معًا باسم "بيان حوكمة الشركات".

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية:

- إعداد وعرض بيان الحوكمة المؤسسية بشكل عادل وفقًا للمعايير. قام مجلس الإدارة بإعداد بيان الحوكمة المؤسسية، وسيتم تضمينه كجزء من التقرير السنوي للحوكمة المؤسسية.
- تصميم وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل لبيان حوكمة الشركات الخالي من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش او الخطأ.
- منع واكتشاف حالات الغش، وتحديد وضمان وجود إجراءات معمول بها لدى البنك للامتثال لنظامه الأساسي، وقواعد قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، وضمان التزامه بنصوص بيان حوكمة البنك.
- التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان حوكمة البنك للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغييرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤوليتنا

مسؤوليتنا هي فحص بيان حوكمة البنك الذي أعده البنك وإصدار تقرير عنه في صيغة نتيجة تأكيد محدود مستقل استنادا إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل)، مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان بيان حوكمة البنك معروض بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقًا للمعايير.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة ١، والذي يتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنة المعايير الدولية للاستقلالية)"(قواعد السلوك الأخلاقي)، والمبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لعملية البنك للامتثال لنظامه الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثالها لمواد القواعد وظروف المهمة الأخرى، واعتبارنا للمجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها حالات عدم امتثال جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهمٍ لأسلوب البنك للالتزام بنظامه الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام البنك بمواد القواعد والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد بيان حوكمة البنك بغرض صياغة إجراءات تأكيد محدودة مناسبة في ظل الظروف، ولكن ليس لأغراض تقديم استنتاج بشأن فعالية عملية البنك أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل لبيان حوكمة البنك.

وتضمنت مهمتنا أيضا تقييما لمدى ملاءمة أسلوب البنك في الالتزام بنظامه الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والالتزام بالقواعد، ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة من قبل البنك في إعداد بيان حوكمة البنك في ظروف المهمة، وتقييم مدى ملاءمة الطرق والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد بيان حوكمة البنك.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي كان من الممكن أن يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات القواعد.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة بيان حوكمة البنك، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى البنك إجراءات جاهزة للالتزام بنظامه الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما إذا كان ملتزمًا بالنظام؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام البنك بالنظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عندما اعتبار ذلك ضروريًا للتحقق من التزام البنك بالنظام (مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات وغيرها).كجزء من هذه المهمة، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من بيان حوكمة البنك أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج بيان حوكمة البنك منها.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة (ولكنها لا تتضمن بيان حوكمة البنك وتقرير تأكيدنا المحدود عليه) واللذان يتوقع إتاحتهما لنا بعد تاريخ هذا التقرير. لا يمتد استنتاجنا حول بيان حوكمة البنك إلى المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بمهمتنا حول التقرير على بيان حوكمة البنك فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه وعند القيام بذلك ينبغي دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بصورة جوهرية مع بيان حوكمة البنك أو معرفتنا التي حصلنا عليها في المهمة أو بخلاف ذلك يبدو عليها أنها قد تم تحريفها بصورة جوهرية.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، لو توصلنا إلى أن هناك تحريف جوهري عليه، فإننا مطالبون بإبلاغ الأمر إلى مجلس الإدارة.

خصائص بيان حوكمة البنك والقيود عليه

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الاجراء، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان اجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بسجل للتدقيق. ومن الملاحظ أيضًا أن تصميم إجراءات الامتثال سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة معها. تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظرًا لخصائص تقييم مجلس الإدارة للطريقة المعمول بها لضمان الامتثال للنظام الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، والامتثال للنظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها.

تم أُعداد بيان حوكمة الشركات للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

معايير هذه المهمة تشتمل على أسلوب البنك للالتزام بالنظام الأساسي للبنك وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بأحكام النظام.

الاستنتاج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهناً بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، والإثبات الذي حصلنا عليه لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان حوكمة البنك لمجلس الإدارة للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ لم يتم عرضه، من كافة الجوانب الجوهرية وفقا للمعايير المذكورة أعلاه.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى بيان حوكمة البنك الذي أعده مجلس الإدارة، والذي يشير إلى لائحة ضوابط حوكمة الشركات المعدلة للشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وفقا للقرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥. هذه اللائحة المعدلة تمنح الشركات المدرجة فترة سماح لمدة سنة واحد لتحقيق الامتثال بنصوصه. بناء عليه فقد تم الإبلاغ عن تقييم مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والنتيجة التي توصلنا إليها حوله استنادا إلى النظام السابق. نتيجتنا غير معدلة فيما يتعلق بهذا الأمر.

القيد على استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا لمساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتفرغ من المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في النظام. لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على إمكانية الوصول إلى تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة، إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننكر أي التزام تجاه أي طرف آخر غير مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو تقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يتم نسخه أو الرجوع إليه أو الكشف عنه كليًا (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالبنك) أو جزئيًا، دون موافقتنا الخطية المسبقة.

١٥ فبراير ٢٠٢٦
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامنيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات القطري رقم ٢٥١
مرخصة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:
سجل مراقبي الحسابات خارجي رقم ١٢٠١٥٣

١٢. تقرير ضوابط الرقابة على التقارير المالية

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في
بنك لشا ذ.م.م. (عامة)

وفقًا لنصوص نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة")، فقد كُلّفنا مجلس إدارة إلى السادة المساهمين في بنك لشا ش.م.م (عام) ("البنك") للقيام بعملية تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة على التقارير المالية للبنك (" تقرير ضوابط الرقابة على التقارير المالية ") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ("بيان الرقابة على التقارير المالية").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة المسؤولية عن الإعداد والعرض العادل لبيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفقا لأهداف الضوابط الواردة في المعايير.

بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي، يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات الخزينة، والمكتب الأوسط، والأسهم الخاصة، واستثمارات حقوق الملكية العامة، والأعمال المصرفية الخاصة، والموارد البشرية وكشوف الأجور، ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية والضوابط على مستوى البنك،
- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة، و
- تخطيط وأداء اختبارات الإدارة، وتحديد أوجه القصور في ضوابط الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة ذات الصلة بإعداد بيان ضوابط الرقابة على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في الرقابة الداخلية - إطار العمل المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ وحفظ واختبار ضوابط الرقابة ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل لبيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل لجنة المنظمات الراعية وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك.

إن مجلس الإدارة مسؤول أيضا عن منع واكتشاف حالات الاحتيال وتحديد وضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها المطبقة على أنشطتها . كما على المجلس التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤولياتنا

تشتمل مسؤوليتنا على مراجعة بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه في صيغة نتيجة تأكيد مستقل معقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ ("المعدل")، مهام التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، والذي يتطلب قيامنا بالتخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية معروض بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقًا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ الذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها. وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات الرقابة على التقارير المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

وقد تضمنت مهمتنا أيضا تقييمًا لمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك ومدى ملاءمة المعايير التي وضعها البنك عند إعداد وعرض بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام لبيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وما إذا كانت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية قد صممت ونفذت وتعمل بشكل فعال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

وتشمل الإجراءات المنفذة على بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الاستفسار من إدارة البنك لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة؛
- فحص المجالات داخل النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية للبنك.
- تقييم مدى كفاية ما يلي:
  - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - توثيق مستندات الرقابة على بيئة ضوابط الرقابة، وتقييم المخاطر، والرصد، والمعلومات والاتصالات والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما هي ملخصة في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - المخاطر الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات والضوابط كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والمراقبة؛ و
  - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
- فحص خطط الإدارة لاختبار فاعلية التشغيل لتقييم معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
- فحص مستندات الاختبار الذي قامت به الإدارة للتحقق من ان اختبارات ضوابط الرقابة الرئيسية قد تمت وفقا لخطة الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية منها.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للبنك (ولكنها لا تحتوي على بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقرير تأكيدنا المستقل المعقول عليه) والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. استنتاجنا على بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يشمل تلك المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بمهمتنا حول تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى تختلف اختلافا جوهريا عن بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو عن المعرفة التي حصلنا عليها في المهمة، أو بخلاف ذلك يبدو عليها أنه قد تم تحريفها بصورة جوهرية.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، في حالة توصلنا إلى أن هناك تحريفا جوهريا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ مجلس الإدارة عن هذا الأمر.

خصائص بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والقيود عليه

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو التجاوز غير السليم للضوابط من جانب الإدارة، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها. لذا، قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية إذا حدث تغيير في الظروف أو تراجع في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط على التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير ورهناً بها.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، واستنادًا إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لدينا، فإن بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية من مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، قد تم تصميمه وتنفيذه وتشغيله بشكل صحيح، وتشغيله بفعالية، من جميع النواحي الجوهرية وهو معروض بشكل عادل، وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

القيود على استخدام التقرير

تم إعداد تقريرنا لمساهمي البنك والهيئة العامة للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لاستيفاء متطلبات نظام حوكمة الشركات من هيئة قطر للأسواق المالية والتفرغ من المسؤوليات المسندة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في النظام. بالتالي يجب أن لا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف مساهمي البنك وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في البنك ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للبنك) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١٥ فبراير ٢٠٢٦
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامنيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات القطري رقم ٢٥١
مرخصة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:
سجل مراقبي الحسابات خارجي رقم ١٢٠١٥٣

5

البيانات المالية

96 تقرير مجلس الإدارة
97 البيانات المالية الموحدة

تقرير مجلس الإدارة

خلال عام ٢٠٢٥، حقق بنك لشا أداءً مالياً قوياً وتقدماً استراتيجياً ملموساً، مما عزز مكانته كمنصة استثمارية رائدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في دولة قطر والمنطقة.

بلغ صافي الربح العائد إلى المساهمين مبلغ وقدره ٢٠٠,١ مليون ريال قطري، مسجلاً نمواً بنسبة ٥٦٪ مقارنة بالعام السابق. وارتفع إجمالي الموجودات إلى ٨,١ مليار ريال قطري، كما زادت الأصول المدارة بشكل ملحوظ لتصل إلى ١٣,٣ مليار ريال قطري، بما يعكس ثقة المستثمرين واستمرار الانضباط في توظيف رأس المال. وارتفعت حقوق المساهمين بنسبة ١٣٪، فيما بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين ١٤,٠٪، مما يؤكد كفاءة استخدام رأس المال واستدامة الربحية.

وجاء هذا النمو مدفوعاً بتنوع مصادر الدخل عبر أنشطة الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول والاستثمارات البديلة. وعزز البنك قدراته في مجال هيكلة وإدارة إصدارات الصكوك، كما وسّع استثماراته في قطاعات العقارات والبنية التحتية مع التركيز على الأصول المدرة للدخل، إلى جانب الاستمرار في اتباع نهج استثماري منضبط في مجال الملكية الخاصة ضمن قطاعات نمو دفاعية. ومن أبرز المحطات الاستراتيجية خلال العام إطلاق شركة لشا كابيتال في المملكة العربية السعودية، دعماً لاستراتيجية التوسع الإقليمي وتعزيزاً لقدرات البنك في تنمية الأعمال عبر الحدود.

وعلى الصعيد التشغيلي، واصل البنك تنفيذ خطط التحول الرقمي، وتحسين البنية التحتية للتقارير والرقابة، وترسيخ مبادئ الاستدامة والاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن أطر الاستثمار وإدارة المخاطر.

كما ظل الحوكمة وإدارة المخاطر ركيزتين أساسيتين في عمل البنك، حيث واصل مجلس الإدارة تعزيز كفاءة تشكيله وفعالية لجانه، إلى جانب تطوير إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية.

وبالنظر إلى عام ٢٠٢٦، سيواصل البنك تنفيذ استراتيجيته القائمة على النمو الانتقائي إقليمياً، وتوسيع نطاق منتجاته المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعميق شراكاته الاستراتيجية، مع الحفاظ على نهج متحفظ في إدارة المخاطر ورأس المال.

واستناداً إلى النتائج المحققة ومتانة المركز المالي، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٦٪ من القيمة الاسمية للسهم، بما يعادل ٠,٠٦ ريال قطري للسهم الواحد، وذلك رهناً بموافقة الجهات الرقابية والجمعية العامة. ويؤكد مجلس الإدارة التزامه المستمر بتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل للمساهمين وكافة أصحاب المصلحة.

البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل ٩٩

البيانات المالية الموحدة:
- بيان المركز المالي الموحد ١٠٣
- بيان الدخل الموحد ١٠٤
- بيان الدخل الشامل الموحد ١٠٥
- بيان الدخل المتعلق بأشباه حقوق الملكية الموحد ١٠٦
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ١٠٦
- بيان التدفقات النقدية الموحد ١٠٧
- بيان التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد. ١٠٩

الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة:
. الكيان الصادر عنه التقرير ١١٠
. أساس الإعداد ١١١
. التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات ١١٢
. السياسات المحاسبية الهامة ١٢١
. استخدام التقديرات والأحكام ١٢١
. النقد والأرصدة لدى البنوك ١٢١
. الموجودات المالية ١٢٢
. استثمارات مالية ١٢٢
. الاستثمارات العقارية ١٢٤
. موجودات ثابتة ١٢٤
. موجودات غير ملموسة ١٢٥
. موجودات ومطلوبات مجموعات الاستبعاد المصنفة علي انها محتفظ بها للبيع ١٢٥
. موجودات أخرى ١٢٧
. مطلوبات تمويلية ١٢٧
. مطلوبات أخرى ١٢٨
. حسابات الاستثمار التشاركي ١٢٨
. رأس مال ١٢٩
. الدخل من الرسوم ١٢٩
. إيرادات أخرى ١٢٩
. مصروفات تشغيلية أخرى ١٣٠
. الربح الأساسي / المخفف للسهم ١٣٠
. المطلوبات المحتملة ١٣٠
. الأطراف ذات العلاقة ١٣١
. الزكاة ١٣٢
. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها ١٣٢
. أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة ١٤٥
. القيمة العادلة للأدوات المالية ١٤٦
. المعلومات القطاعية ١٤٨
. معلومات المقارنة ١٤٩

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة المساهمين في بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لبنك لشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم معًا باسم "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والبيانات الموحدة للدخل والدخل الشامل والدخل المتعلق بأشباه حقوق الملكية والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات، التي تشتمل على السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، ومن كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتعديلات عليها من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

أمور التدقيق الأساسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر أكثر أهمية، حسب حكمنا المهني، في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تتم معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مجملها وعند تكوين رأينا حولها ونحن لا نقدم رأياً منفصلا حول هذه الأمور.

أساس الرأي

قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (معايير التدقيق). قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد السلوك الأخلاقي الدولية) كما تنطبق على تدقيق البيانات المالية للكيانات ذات المصلحة العامة والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

انخفاض قيمة الموجودات التمويلية

راجع الإيضاحات ٧/٤ و ٥/٦/٢٥ حول البيانات المالية الموحدة

أمر التدقيق الأساسي

ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن:

- في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت إجمالي الموجودات التمويلية للمجموعة ٥٩٠ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ٥٢٢ مليون ريال قطري) وبلغ إجمالي مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية ٣٨٠ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ٣٤٧ مليون ريال قطري).
- ينطوي انخفاض قيمة الموجودات التمويلية على ما يلي:
  - تقديرات وأحكام معقدة بشأن بتوقيت والاعتراف بانخفاض القيمة بما في ذلك قابلية التأثر بالتحيز الإداري.
  - استخدام نماذج ومنهجيات إحصائية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم المجموعة بممارسة أحكام هامة ووضع عدد من الافتراضات عند تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم تحديدها بناءً على تقييم احتمال التعثر، والخسارة في حال التعثر، والتعرض عند التعثر المرتبطة بالموجودات المالية الأساسية؛ و
  - متطلبات إفصاح معقدة تتعلق بجودة الائتمان لمحفظة التمويل، بما في ذلك شرح الأحكام الأساسية والمدخلات الجوهرية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- الحاجة إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس محايد ومستقبلي، يشمل مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق أحكام إدارية مهمة في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وترجيح الاحتمالات المطبق عليها؛ وتقوم الإدارة بإجراء تعديلات على نتائج نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لمعالجة القيود المعروفة لنموذج انخفاض القيمة أو الاتجاهات أو المخاطر الناشئة.

كيف تم معالجة الأمر في تدقيقنا

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها لمعالجة المخاطر الكبيرة المرتبطة بانخفاض قيمة الموجودات التمويلية، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة استنادًا إلى متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠، وفهمنا لطبيعة الأعمال والممارسات المتبعة في القطاع؛ و
- تأكيد فهمنا للعمليات والأنظمة والضوابط التي تتبعها الإدارة، بما في ذلك الضوابط المطبقة على تطوير نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

اختبار الضوابط

قمنا بتنفيذ إجراءات تتبع للعمليات لتحديد الأنظمة والتطبيقات والضوابط الرئيسية المستخدمة في عمليات الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما قمنا باختبار الضوابط اليدوية ذات الصلة بعملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وشملت الجوانب الرئيسية لاختبار الضوابط ما يلي:

- اختبار الضوابط المتعلقة بالمدخلات والافتراضات المستخدمة في تحديد التصنيفات الائتمانية للمقترضين، بما في ذلك التمويلات الجيدة والمتعثرة وعملية مراقبتها؛
- اختبار تصميم وفعالية تشغيل الضوابط الرئيسية على اكتمال ودقة المدخلات الرئيسية وعناصر الافتراضات في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- اختبار الضوابط على عملية النمذجة، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النموذج والتحقق من صحته والموافقة عليه؛
- اختبار الضوابط الرئيسية المتعلقة باختيار وتنفيذ المتغيرات الاقتصادية الجوهرية؛ و
- اختبار الضوابط على حوكمة وتقييم مخرجات النموذج والتفويض ومراجعة تعديلات ما بعد النموذج وتراكيات الإدارة، بما في ذلك اختيار السيناريوهات الاقتصادية وترجيح الاحتمالية المطبقة عليها

اختبارات التفاصيل

تضمنت الجوانب الرئيسية لاختباراتنا ما يلي:

- اختبار عينات من المدخلات والافتراضات الرئيسية التي تؤثر على حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التوقعات الاقتصادية، للتأكد من دقة المعلومات المستخدمة؛
- إعادة تنفيذ الجوانب الرئيسية لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان للمجموعة واختيار عينات من الموجودات التمويلية لتحديد ما إذا تم تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بشكل مناسب؛
- إعادة تنفيذ العناصر الرئيسية لحسابات نموذج المجموعة وتقييم نتائج الأداء للتأكد من دقتها؛ و
- اختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتراكيات الإدارة من أجل تقييم معقولية التعديلات من خلال تحدي الافتراضات الرئيسية واختبار الحسابات الأساسية واختبار أي مدخلات ذات صلة يتم استخدامها.

استخدام متخصص

بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم اختبارها، قمنا بإشراك متخصص في مخاطر الائتمان من كي بي ام جي لمساعدتنا في التحديات الرئيسية التي تواجه الإدارة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وشملت الجوانب الرئيسية ما يلي:

- اتقييم مدى ملاءمة منهجيات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة (بما في ذلك معايير التصنيف المستخدمة)؛ إعادة حساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك معايير التصنيف)؛
- إعادة حساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك معايير التصنيف)؛
- تقييم مدى ملاءمة منهجية المجموعة في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وترجيح الاحتمالية المطبق عليها؛ و
- تقييم مدى معقولية التوقعات الاقتصادية للإدارة بشكل عام من خلال مقارنتها ببيانات السوق الخارجية وفهمنا للقطاع الأساسي والاتجاهات الاقتصادية الكلية

الإفصاحات

تقييم مدى كفاية الإفصاحات التي تقدمها المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات والأحكام الهامة وجودة الائتمان للموجودات التمويلية بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تقييم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة

راجع الإيضاحات٤،٨،٥،٢٧ حول البيانات المالية الموحدة

أمر التدقيق الأساسي

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كانت القيمة الدفترية للاستثمارات المالية ضمن المستوى ٣ المدرجة بالقيمة العادلة للمجموعة بمبلغ ١،٦٨٤ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ٩٨٧ مليون ريال قطري).

نظرًا لطبيعة استخدام التقديرات عند احتساب القيمة العادلة للاستثمارات المالية ضمن المستوى ٣، فهنالك مخاطر بأن تكون القيمة العادلة وأي أرباح أو خسائر ذات صلة مسجلة في البيانات المالية الموحدة غير دقيقة.

تشمل المجالات الرئيسية للحكم ما يلي:

- طريقة التقييم ومعدلات الخصم المطبقة لتحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات
- الافتراضات المستخدمة في احتساب القيمة العادلة، مثل المعلومات المالية المستقبلية والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وظروف السوق المتوقعة، وما إلى ذلك.
- الوضع الجيوسياسي الحالي والشكوك المتعلقة بالاقتصاد الكلي

ونظرًا لعدم اليقين حول التقديرات المستخدمة في تحديد القيم العادلة للاستثمارات المالية ضمن المستوى ٣، فقد اعتبرنا هذه المسألة من أمور التدقيق الهامة.

كيف تم معالجة الأمر في تدقيقنا

يتضمن نهج التدقيق الذي اتبعناه فحص الضوابط المرتبطة بالعمليات ذات الصلة بتقييم الاستثمارات والقيام بإجراءات موضوعية بشأن تلك التقديرات. قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين حيثما اقتضت الحاجة لذلك للاستفادة بخبراتهم ذات الصلة. تضمنت إجراءات التدقيق الهامة التي قمنا بها ما يلي:

اختبار الضوابط

تقييم تصميم الضوابط واختبار فعاليتها التشغيلية على عملية التقييم، بما في ذلك مراجعة الإدارة لمنهجيات التقييم، واعتماد الافتراضات الرئيسية، والإشراف على مدخلات التقييم الصادرة عن جهات التقييم الخارجية.

اختبارات التفاصيل

قمنا بتنفيذ إجراءات فحص جوهرية على استثمارات مختارة، شملت ما يلي:

- تقييم كفاءة وقدرات خبراء التقييم الخارجيين المعيّنين من قبل الإدارة.
- تقييم مدى ملاءمة أساليب التقييم المطبّقة.
- اختبار المدخلات الرئيسية، مثل توقعات النمو، من خلال مقارنتها بمؤشرات مرجعية خارجية.
- مراجعة أسعار المعاملات الحديثة لتحديد ما إذا كانت تعكس ظروف السوق الحالية.

استخدام متخصص

بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك مختصي التقييم في من كي بي ام جي لمساعدتنا في مناقشة وتحدي الافتراضات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في تحديد القيمة العادلة. وشملت الجوانب الرئيسية ما يلي:

- التقييم المستقل للمنهجيات والافتراضات التي استخدمتها الإدارة، بما في ذلك مدى معقولية معدلات الخصم، وتعديلات السيولة، ومضاعفات المقارنة.

الإفصاحات

قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة الواردة في القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات المتعلقة بالافتراضات والأحكام الرئيسية وتحليل الحساسية، وذلك بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من قبل مدقق آخر والذي أبدى رأيًا غير معدل حول تلك البيانات في ٢٦ يناير ٢٠٢٥.

معلومات أخرى

ان مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات عليها. حصلنا، قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، على تقرير رئيس مجلس الإدارة، والذي يشكل جزءًا من التقرير السنوي، ومن المتوقع أن يُتاح لنا التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا.

رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نعبر ولن نعبر عن أي شكل من أشكال نتيجة التأكيد عليه. وقد قمنا بتنفيذ مهام تأكيدية على الضوابط الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية، وعلى التزام البنك بأحكام دليل حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، والتي تُعد جزءًا من المعلومات الأخرى، وسنصدر بشأنها استنتاجات تأكيدية منفصلة من قبل ممارس التأكيد، سيتم تضمينها ضمن المعلومات الأخرى.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه، وعند القيام بذلك، النظر فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا المتحصلة من عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو متحرفة تحريفًا جوهريًا بأي شكل آخر.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية المعدلة من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، كلما كان ذلك ممكنا، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم يرغب مجلس الإدارة إما في تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس .هذه البيانات المالية الموحدة

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكماً مهنياً ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.
- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الافصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.
- تخطيط وأداء التدقيق على المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية للمجموعة. إننا مسؤولون عن توجيه والإشراف على ومراجعة أعمال التدقيق التي تم إجراؤها لأغراض تدقيق المجموعة. وسنظل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائج التدقيق المهمة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء تدقيقنا.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات، متى كان ذلك ممكناً.

من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة، نحدد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثم أمور التدقيق الأساسية. نحن نصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يحول قانون أو لائحة دون الكشف العلني عن أمر أو عندما نقرر، في حالات نادرة جدا، عدم إيراد أمر ما في تقريرنا نظرا للآثار السلبية التي قد تنجم عن القيام بذلك والتي قد يتوقع بشكل معقول أن ترجح على المصلحة العامة في حالة ورودها في التقرير.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

وفقًا لما تتطلبه لوائح شركات مركز قطر للمال لعام ٢٠٢٥، نفيد أيضًا ما يلي

١. لقد حصلنا على جميع المعلومات و التفسيرات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق

٢. يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناته المالية الموحدة مع تلك السجلات

٢٨ يناير ٢٠٢٦
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي ذ.م.م
سجل مراقبي الحسابات القطري رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
رخصة مدقق حسابات خارجي رقم ١٢٠١٥٣

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الموجودات			
النقد والأرصدة لدى البنوك	٦	**٣,٠١٤,٥٦٢**	٣,٠٨٩,٨٦٠
موجودات تمويلية	٧	**٢١٠,١٣٧**	١٧٥,٣٧٨
استثمارات مالية	٨	**٤,١٩٢,٥٩٩**	٣,٠٥٤,٧٧٧
استثمارات عقارية	٩	**١٥٧,٠٥٦**	٢٧٠,٠٢٤
موجودات ثابتة	١٠	**٨,٩٢١**	١١,٧٤٧
موجودات غير ملموسة	١١	**٣,٥٧٠**	١٧,٦١٩
موجودات محتفظ بها للبيع	١٢	**-**	٨٣,١٠٦
موجودات أخرى	١٣	**٥٠٩,٦٦٨**	١١٩,٨٨٢
إجمالي الموجودات		**٨,٠٩٦,٥١٣**	٦,٨٢٢,٣٩٣
المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مطلوبات تمويلية	١٤	**٣,١٧٤,٥٧٩**	٢,٤٣٩,٩٦٥
أرصدة العملاء		**٢٩٣,٣٥٧**	١٨٦,٩٠٤
مطلوبات محتفظ بها للبيع	١٢	**١٣,٧٢٣**	١٣,٧٢٣
مطلوبات أخرى	١٥	**١٠١,٩٨٨**	١٦٤,٣٤٩
إجمالي المطلوبات		**٣,٥٨٣,٦٤٧**	٢,٨٠٤,٩٤١
أشباه حقوق الملكية			
حسابات الاستثمار التشاركية	١٦	**٣,٠٠١,٠١٩**	٢,٦٩٣,٤٢٧
حقوق الملكية			
رأس المال	١٧	**١,١٢٠,٠٠٠**	١,١٢٠,٠٠٠
علاوة الإصدار		**٨٠,٠٠٣**	٨٠,٠٠٣
الاحتياطي القانوني	١٧	**٤٢,٢٦٧**	٢٢,٢٥٦
احتياطي القيمة العادلة		**١٣,٣٦٣**	(٢٢,٧٦٩)
الأرباح المدورة		**٢٦٤,٦٢٧**	١٤٢,٧٣٥
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك		**١,٥٢٠,٢٦٠**	١,٣٤٢,٢٢٥
مساهمة غير مسيطرة		**(٨,٤١٣)**	(١٨,٢٠٠)
إجمالي حقوق الملكية		**١,٥١١,٨٤٧**	١,٣٢٤,٠٢٥
إجمالي المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية		**٨,٠٩٦,٥١٣**	٦,٨٢٢,٣٩٣
موجودات مدارة خارج الميزانية العمومية		**١٣,٢٥٩,٥١٠**	٨,٦٠٤,٤٣٣
مطلوبات محتملة والتزامات طارئة	٢٢	**٧,٦٢٢**	١,١٤٥

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٦ ووقعها بالنيابة عنه:

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الإيرادات			
إيرادات من الموجودات التمويلية		**١١,٦٥٠**	٦,٥٣٣
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية		**١٤٦,٩٤٠**	١٩٠,٠٢٩
ربح من استثمارات في صكوك		**١٣٠,٦٥٧**	١٠٩,٢٥٤
مصروفات تمويل		**(١١٩,٧٠٣)**	(١٢٣,٤٨١)
صافي الدخل من الموجودات التمويلية والموجودات الاستثمارية		**١٦٩,٥٤٤**	١٨٢,٣٣٥
إيرادات رسوم	١٨	**١٢٤,٠١٧**	٦٠,٦٩٤
إيرادات توزيعات الأرباح		**٢٢,١٤٤**	٢٤,٣٨٢
ربح من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٨	**١٨,٦٥٥**	١٨٦
خسارة القيمة العادلة من إعادة قياس استثمارات عقارية		**-**	(٦,٣٩٦)
(خسارة) / ربح من استبعاد استثمارات في صكوك		**(٢٧٨)**	٥٦٩
ربح من استبعاد استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٨/١	**٧٠,٩٣٣**	٨٤,٥٦٧
ربح من استبعاد استثمارات عقارية		**-**	٩١٢
صافي ربح صرف العملات الأجنبية		**١٧,٥٩٠**	٥,٥٦٧
إيرادات أخرى، بالصافي	١٩	**٤٤,٠١٦**	٣١,٨٢٢
إجمالي الدخل		**٤٦٦,٦٢١**	٣٨٤,٦٣٨
المصروفات			
تكاليف الموظفين		**(٩٥,٥٣٨)**	(٧٥,٥٥٣)
إهلاك وإطفاء	١٠ و ١١	**(٦,٧٢٨)**	(٧,١٥٤)
مصروفات تشغيلية أخرى	٢٠	**(٥١,٤٥٤)**	(٥١,٣٢١)
إجمالي المصروفات		**(١٥٣,٧٢٠)**	(١٣٤,٠٢٨)
رد / (مخصص) انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي من الاستردادات	٢٥	**٧٧٠**	(٨,٢٥٣)
(مخصص) / رد انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	٢٥	**(١,٤٢٥)**	٢,١٣٥
مخصص انخفاض قيمة استثمارات عقارية		**(١١,٠١٢)**	-
مخصصات أخرى		**-**	(١١,١٠٠)
الربح قبل الضريبة والعائد إلى أشباه حقوق الملكية		**٣٠١,٢٣٤**	٢٣٣,٣٩٢
ناقصاً: صافي الربح العائد إلى أشباه حقوق الملكية		**(١٠١,١٣٢)**	(١١٤,٠٢٥)
الربح قبل ضريبة الدخل		**٢٠٠,١٠٢**	١١٩,٣٦٧
مصروف ضريبة الدخل		**(٣٣)**	-
صافي الربح للسنة		**٢٠٠,٠٦٩**	١١٩,٣٦٧
العائد إلى:			
حاملي حقوق الملكية في البنك		**٢٠٠,١١١**	١٢٨,١٦٥
مساهمة غير مسيطرة		**(٤٢)**	(٨,٧٩٨)
		٢٠٠,٠٦٩	١١٩,٣٦٧
الربح الأساسي / المخفف للسهم - بالريال القطري	٢١	**٠,١٧٩**	٠,١١٤

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
صافي الربح للسنة	**٢٠٠,٠٦٩**	١١٩,٣٦٧
الدخل الشامل الآخر		
البنود التي لا يمكن تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل الموحد		
تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٢,٤٨٠**	(٢,٢٣٥)
البنود التي يمكن تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل الموحد		
تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٣٥,٩٩١**	(٣,٠١٨)
تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد	**-**	(١٣,٨٩٤)
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة	**٣٨,٤٧١**	(١٩,١٤٧)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٢٣٨,٥٤٠**	١٠٠,٢٢٠
العائد إلى:		
حاملي حقوق الملكية في البنك	**٢٣٨,٥٨٢**	١٠٩,٠١٨
مساهمة غير مسيطرة	**(٤٢)**	(٨,٧٩٨)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٢٣٨,٥٤٠**	١٠٠,٢٢٠

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان الدخل الموحد المتعلق بأشباه حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

	للسنة المنتهية في	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
صافي الربح للسنة قبل الأرصدة المتعلقة بأشباه حقوق الملكية	**٣٠١,٢٣٤**	٢٣٣,٣٩٢
ناقصاً: الدخل غير المتعلق بأشباه حقوق الملكية	**(١١٧,٣٩٩)**	(٨٧,٨٩٥)
زائداً: المصروفات غير المتعلقة بأشباه حقوق الملكية	**-**	-
صافي الربح العائد إلى حاملي أشباه حقوق الملكية قبل إيرادات البنك من المضاربة	**١٨٣,٨٣٥**	١٤٥,٤٩٧
ناقصاً: حصة المضارب	**(١٥٦,٢٦٠)**	(٤٣,٦٤٩)
زائداً: الدعم المقدم من البنك	**٧٣,٥٥٧**	١٢,١٧٧
صافي الربح المتعلق بأشباه حقوق الملكية	**١٠١,١٣٢**	١١٤,٠٢٥
الدخل الشامل الآخر		
البند الذي يمكن تصنيفه لاحقًا إلى بيان الدخل الموحد		
الحصة في الاحتياطي المتعلق بأشباه حقوق الملكية	**-**	-
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة	**-**	-
إجمالي الربح المتعلق بأشباه حقوق الملكية	**١٠١,١٣٢**	١١٤,٠٢٥

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

	رأس المال	علاوة الإصدار	الاحتياطي القانوني	احتياطي القيمة العادلة	الأرباح المدورة	إجمالي حقوق الملكية العائدة لحاملي حقوق الملكية في البنك	مساهمات غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥	**١,١٢٠,٠٠٠**	**٨٠,٠٠٣**	**٢٢,٢٥٦**	**(٢٢,٧٦٩)**	**١٤٢,٧٣٥**	**١,٣٤٢,٢٢٥**	**(١٨,٢٠٠)**	**١,٣٢٤,٠٢٥**
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	٢٠٠,١١١	٢٠٠,١١١	(٤٢)	٢٠٠,٠٦٩
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	٣٨,٤٧١	-	٣٨,٤٧١	-	٣٨,٤٧١
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٣٨,٤٧١	٢٠٠,١١١	٢٣٨,٥٨٢	(٤٢)	٢٣٨,٥٤٠
تحويل إلى الأرباح المدورة عند استبعاد أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	(٢,٣٣٩)	٢,٧٩٥	٤٥٦	-	٤٥٦
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	٢٠,٠١١	-	(٢٠,٠١١)	-	-	-
توزيعات الأرباح لسنة 2024	-	-	-	-	(٥٦,٠٠٠)	(٥٦,٠٠٠)	-	(٥٦,٠٠٠)
توزيعات أرباح مرحلية لسنة 2025	-	-	-	-	-	-	(٤٢)	(٤٢)
صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	-	-	(٥,٠٠٣)	(٥,٠٠٣)	-	(٥,٠٠٣)
صافي التغير في الحصة غير المسيطرة بسبب:	-	-	-	-				
الهياكل العقارية	-	-	-	-	-	-	٩,٨٧١	٩,٨٧١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١,١٢٠,٠٠٠**	**٨٠,٠٠٣**	**٤٢,٢٥٦**	**١٣,٣٦٣**	**٣٦٤,٦٢٧**	**١,٥٢٠,٢٦٠**	**(٨,٤١٣)**	**١,٥١١,٨٤٧**
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	١,١٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٣	٩,٤٣٩	(٣,٢٣٧)	٣٠,٢٠٦	١,٢٣٦,٤١١	(٩,٤٠٢)	١,٢٢٧,٠٠٩
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	١٢٨,١٦٥	١٢٨,١٦٥	(٨,٧٩٨)	١١٩,٣٦٧
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	(١٩,١٤٧)	-	(١٩,١٤٧)	-	(١٩,١٤٧)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	(١٩,١٤٧)	١٢٨,١٦٥	١٠٩,٠١٨	(٨,٧٩٨)	١٠٠,٢٢٠
المحول إلى الأرباح المدورة عند استبعاد أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	(٣٨٥)	٣٨٥	-	-	-
المحول إلى احتياطي قانوني	-		١٢,٨١٧	-	(١٢,٨١٧)	-	-	-
تعديلات القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	-	-
صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	-	-	(٣,٢٠٤)	- (٣,٢٠٤)	-	(٣,٢٠٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**١,١٢٠,٠٠٠**	**٨٠,٠٠٣**	**٢٢,٢٥٦**	**(٢٢,٧٦٩)**	**١٤٢,٧٣٥**	**١,٣٤٢,٢٢٥**	**(١٨,٢٠٠)**	**١,٣٢٤,٠٢٥**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الأنشطة التشغيلية			
صافي الربح للفترة		**٢٠٠,٠٦٩**	١١٩,٣٦٧
تعديلات للبنود غير النقدية			
إهلاك وإطفاء	١٠ و ١١	**٦,٧٢٨**	٧,١٥٤
خسارة من استبعاد موجودات ثابتة		**-**	٦
خسارة / (ربح) من استبعاد استثمارات عقارية		**-**	(٩١٢)
ربح غير محقق من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**(١٨,٦٥٥)**	(١٨٦)
خسارة / (ربح) غير محقق من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة، بالصافي		**٢,١٣٩**	(٩,١٢٤)
خسارة غير محققة من استثمارات عقارية		**-**	٦,٣٩٦
(رد) / مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي	٢٥	**(٧٧٠)**	٨,٢٥٣
مخصص / (رد) انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	٢٥	**١,٤٢٥**	(٢,١٣٥)
مخصص انخفاض قيمة استثمارات عقارية		**١١,٠١٢**	-
مخصصات أخرى		**-**	١١,١٠٠
		٢٠١,٩٤٨	١٣٩,٩١٩
تغييرات في:			
موجودات تمويلية		**(٣٣,٩٨٩)**	(٩٥,٢٤٤)
موجودات محتفظ بها للبيع		**٩٨,١٧٦**	(١,٩٩٢)
موجودات أخرى		**(٤٠٤,٨٥٦)**	٢٥,٠٠٦
أرصدة العملاء		**١٠٦,٤٥٣**	٥٧,٠٠٠
مطلوبات محتفظ بها للبيع		**-**	(٩٨,٤٩٧)
مطلوبات أخرى		**(٦٩,٥٠٣)**	٩,٩٤٠
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(١٠١,٧٧١)**	٣٦,١٣٢
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة وموجودات غير ملموسة	١٠ و ١١	**(٤,٩٢٣)**	(٨,٠٤)
متحصلات من استبعاد موجودات ثابتة		**-**	١١٠
استثمارات مالية		**(١,٠٨١,٧٦٢)**	(٦١٧,٧٦٤)
استثمارات عقارية		**١١٧,٠٢٦**	-
متحصلات من استبعاد استثمارات عقارية		**-**	٢٦٥,١٢٨
صافي التغير في النقد والأرصدة لدى البنوك تستحق خلال أكثر من ٩٠ يومًا		**(٤٩٢,٧٥٥)**	(٦٧,٢٧٥)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(١,٤٦٢,٤١٤)**	(٤٢٠,٦٠٥)
الأنشطة التمويلية			
صافي التغير في المطلوبات التمويلية		**٧٣٤,٦١٤**	٥٧٧,٣٤٩
صافي التغير في حسابات الاستثمار التشاركي		**٣٠٧,٥٩٢**	(١٣٣,٦٦٨)
صافي التغير في المساهمات غير المسيطرة		**٩,٨٢٩**	-
توزيعات أرباح مدفوعة لحاملي حقوق الملكية		**(٥٦,٠٠٠)**	-
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		**٩٩٦,٠٣٥**	٤٤٣,٦٨١
صافي الزيادة في النقد وما يعادله		**(٥٦٨,١٥٠)**	٥٩,٢٠٨
النقد وما يعادله في بداية الفترة	6	**١,٩٥٢,٠٥٠**	١,٨٩٢,٨٤٢
النقد وما يعادله في نهاية الفترة	6	**١,٣٨٣,٩٠٠**	١,٩٥٢,٠٥٠

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

التغيرات خلال الفترة

	١ يناير ٢٠٢٥	استثمارات	إعادة التقييم / إجمالي الدخل	توزيعات أرباح مدفوعة	رسوم البنك بصفته وكيلاً	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
الاستثمارات						
محفظة الصكوك	**٢٢٧,٥٩٤**	**١٤٤,٦٣٩**	**١٥,٨٧٠**	**(١٥,٨٧٠)**	**-**	**٣٧٢,٢٣٣**
محفظة الأسهم	**٨,٣٧٦,٨٣٩**	**٥,١٦٩,٧٢٧**	**(٣٣٩,٢٧٣)**	**(٢٤٧,٦٠٦)**	**(٧٢,٤١٠)**	**١٢,٨٨٧,٢٧٧**
	٨,٦٠٤,٤٣٣	**٥,٣١٤,٣٦٦**	**(٣٢٣,٤٠٣)**	**(٢٦٣,٤٧٦)**	**(٧٢,٤١٠)**	**١٣,٢٥٩,٥١٠**

التغيرات خلال الفترة

	١ يناير ٢٠٢٤	استثمارات	إعادة التقييم / إجمالي الدخل	توزيعات أرباح مدفوعة	رسوم البنك بصفته وكيلاً	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الاستثمارات						
محفظة الصكوك	**٥٩,٠٨٩**	**١٦٨,٥٠٥**	**٢,٦٧٤**	**(٢,٦٧٤)**	**-**	**٢٢٧,٥٩٤**
محفظة الأسهم	**٦,١٢٩,٨٢٦**	**٢,٣٢٠,٥١٥**	**١١٠,٨٥٤**	**(١٣٤,٢٠٩)**	**(٥٠,١٤٧)**	**٨,٣٧٦,٨٣٩**
	٦,١٨٨,٩١٥	**٢,٤٨٩,٠٢٠**	**١١٣,٥٢٨**	**(١٣٦,٨٨٣)**	**(٥٠,١٤٧)**	**٨,٦٠٤,٤٣٣**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

١. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

بنك لشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك" أو "الشركة الأم" أو "بنك لشا") هو بنك إسلامي تم تأسيسه في دولة قطر كشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب الترخيص رقم ٩١... بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٠٨، الصادر عن هيئة مركز قطر للمال. البنك مصرح له بمزاولة الأنشطة التالية التي تنظمها هيئة تنظيم مركز قطر للمال

- استلام الإيداعات؛
- تقديم التسهيلات الائتمانية؛
- المتاجرة في الاستثمارات؛
- ترتيب الصفقات الاستثمارية؛
- ترتيب التسهيلات الائتمانية؛
- تقديم خدمات الحفظ؛
- ترتيب خدمات الحفظ؛
- إدارة الاستثمارات؛
- تقديم الاستشارات للاستثمارات؛ و
- تشغيل الصناديق الاستثمارية المشتركة.

تنظم هيئة تنظيم مركز قطر للمال جميع أنشطة البنك التي تتم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقا لأحكام نظامه الأساسي. يزاول البنك نشاطه من خلال مركزه الرئيسي الكائن بالطابق الرابع، برج تورنادو، الخليج الغربي، الدوحة، دولة قطر. تم إدراج أسهم البنك المصدرة للتداول في بورصة قطر اعتبارًا من ٢٧ أبريل ٢٠١٦ (رمز السهم "QFBQ").

تشتمل البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على البنك وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة" ومنفردة بـ "شركات المجموعة"). الشركة الأم / الطرف المسيطر للمجموعة ككل هو بنك لشا ذ.م.م. (عامة). كان للبنك الشركات التابعة الرئيسية التالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

الشركات التابعة	النشاط	الملكية الفعلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	الملكية الفعلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عام التأسيس	بلد التأسيس
صندوق السوق النقدي ا لبنك قطر الأول	صندوق السوق المالي	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠١٥	جزر كايمان
لشا كابيتال	استثمارات	%١٠٠,٠		٢٠٢٥	السعودية
إل بي للطيران القابضة	استثمارات	%١٠٠,٠		٢٠٢٥	قطر
أم صلال للسكن ذ.م.م.	الإنشاءات	%٧٠,٠	٪٧٠,٠٠	٢٠١٧	قطر
٣١٣٠ فيرفيو جي إي جي ذ.م.م.*	تملك وتأجير العقارات	%٩٨,٠	٪٩٨,٠٠	٢٠١٩	الولايات المتحدة الأمريكية
شركة فيرفيو المستثمر*	تأجير العقارات	%٩٨,٠	٪٩٨,٠٠	٢٠١٩	الولايات المتحدة الأمريكية
استثمارات كيو إف بي ا المحدودة	استثمارات	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٢	جزر كايمان
كيو إف بي للأسهم الخاصة المحدودة	استثمارات	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٢	جزر كايمان
صندوق إل بي للدخل	استثمارات	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٣	جزر كايمان
صندوق بنك لشا للتعليم	استثمارات	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٣	جزر كايمان
كيو إف بي للضيافة المحدودة	استثمارات	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٢	جزر كايمان
جايتواي ذ.م.م.	استثمارات	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٠	قطر
صندوق إل بي العقاري للاسهم ا	استثمارات	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٢	جزر كايمان

* تتعلق الشركات التابعة أعلاه بالمنتجات الاستثمارية المقدمة للعملاء. راجع الإيضاح ١٢.
** في ٨ أكتوبر ٢٠٢٤، استحوذ البنك على كامل رأس مال بنك أجنبي، وهو بنك بيريكي ش.م.ك. الكائن في جمهورية كازاخستان. وقد أكمل البنك عملية الاستحواذ بنجاح والتي تم تمويلها بالكامل من خلال مستثمر عبر هيكل متوافق مع الشريعة الإسلامية.

٢. أساس الإعداد

فقرة الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة بقواعد هيئة تنظيم مركز قطر للمال المعمول بها (ايضاح ٣/٤). بالتوافق مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالنسبة للمواضيع التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية تستخدم المجموعة الإرشادات المناسبة من المعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات المالية المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة، وبعض الاستثمارات في العقارات، والتي تُسجل بالقيمة العادلة.

العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك، وتم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف ريال قطري ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك. يقوم كل كيان داخل المجموعة بتحديد عملته الوظيفية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل كيان باستخدام العملة الوظيفية.

استخدام الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا لمعايير المحاسبة المالية قيام الإدارة بإجراء أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ ذات الصلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات الصادر عنها التقرير. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن لدى المجموعة الموارد لمواصلة أعمالها التجارية في المستقبل المنظور. إضافة إلى ذلك، لا تعلم الإدارة عن أي شكوك جوهرية قد تلقي بظلال من الشك الكبير حول مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. لذا يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بصفة مستمرة. يتم الاعتراف بمراجعة التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقدير وفي أي فترات مستقبلية متأثرة. تم على وجه التحديد وصف المعلومات عن المجالات الهامة للشكوك حول التقديرات والأحكام الحرجة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة بالإيضاح رقم ٥.

٣. التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

تتوافق السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، باستثناء اعتماد المعايير والتعديلات التالية على المعايير التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٥.

٣/١ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات الصادرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد

٣/١/١ معيار المحاسبة المالية رقم ٤٥ - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي ٤٥ "شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)" خلال عام ٢٠٢٣. هدف هذا المعيار هو إرساء مبادئ تحديد وقياس وعرض أدوات "أشباه حقوق الملكية" في البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

يحدد المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية لأدوات الاستثمار التشاركي (بما في ذلك حسابات الاستثمار) التي تتحكم فيها المؤسسة المالية الإسلامية بالموجودات الأساسية (غالبًا كشريك عامل)، نيابةً عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق الملكية. يوفر هذا المعيار المعايير العامة للمحاسبة في الميزانية العمومية لأدوات الاستثمار التشاركي وأشباه حقوق الملكية، بالإضافة إلى التجميع والاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لأشباه حقوق الملكية.

سيصبح هذا المعيار ساري المفعول لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦ مع خيار تطبيقه مبكرا.

لا تتوقع المجموعة أي تأثير كبير عند اعتماد هذا المعيار.

٣/١/٢ معيار المحاسبة المالية ٤٦: الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 46 "الموجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة" في سنة 2023. هدف هذا المعيار هو إرساء مبادئ وقواعد للاعتراف بالموجودات المدارة خارج الميزانية، وقياسها، والإفصاح عنها، وإلغاء الاعتراف بها، استنادًا إلى الشريعة الإسلامية وأفضل الممارسات الدولية. يهدف المعيار إلى تحسين الشفافية، وقابلية المقارنة، والمساءلة، وحوكمة التقارير المالية المتعلقة بالموجودات المدارة خارج الميزانية.

ينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي تتحمل مسؤوليات ائتمانية على موجود (أو موجودات) خارج نطاق السيطرة، باستثناء ما يلي:

- صندوق التكافل للمشاركين و/ أو صندوق استثمار المشاركين التابع لمؤسسة التكافل؛ والمتاجرة في الاستثمارات؛
- صندوق استثماري تُديره مؤسسة، بصفتها كيانًا قانونيًا مستقلاً، ويخضع للتقارير المالية وفقًا لمتطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

سيصبح هذا المعيار ساري المفعول لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦ مع خيار تطبيقه مبكرا.

سيصبح هذا المعيار ساري المفعول لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦ مع خيار تطبيقه مبكرا. ويُعتمد هذا المعيار بالتزامن مع اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم ٤٥ "أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)".

لا تتوقع المجموعة أي تأثير كبير عند اعتماد هذا المعيار.

٣/١/٣ معيار المحاسبة المالية رقم ٤٧ نقل الموجودات بين محافظ الاستثمار

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي ٤٧ "تحويل الموجودات بين محافظ الاستثمار" في سنة ٢٠٢٣. هدف هذا المعيار هو وضع إرشادات بشأن المعالجة المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بتحويل الموجودات بين المحافظ الاستثمارية التي تديرها المؤسسة نفسها أو أطرافها ذات الصلة. ينطبق هذا المعيار على تحويلات الموجودات التي لا تُعدّ جزءًا من اندماج أعمال، أو استبعاد أعمال، أو إعادة هيكلة مؤسسة.

يعرف المعيار محفظة الاستثمار على أنها مجموعة من الموجودات تُدار معًا لتحقيق هدف استثماري مشترك، مثل صندوق أو محفظة أو وصاية. كما يُعرّف المعيار تحويل الموجودات بأنه معاملة أو حدث يُؤدي إلى تغيير في الملكية القانونية أو الجوهر الاقتصادي للموجودات، مثل البيع أو المساهمة أو التوزيع أو إعادة التصنيف.

يجب أن يُحاسب عن عمليات تحويل الموجودات بين المحافظ الاستثمارية بناءً على جوهر المعاملة وشروط وأحكام اتفاقية التحويل. يُصنّف المعيار تحويلات الموجودات إلى ثلاث فئات: تحويلات بالقيمة العادلة، وتحويلات بالقيمة الدفترية، وتحويلات بغير القيمة العادلة أو القيمة الدفترية. كما يُحدد المعيار متطلبات الإفصاح لتحويلات الموجودات بين محافظ الاستثمار.

سيصبح هذا المعيار ساري المفعول لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦ مع خيار تطبيقه مبكرا.

لا تتوقع المجموعة أي تأثير كبير عند اعتماد هذا المعيار.

٤/١/٣ معيار المحاسبة الدولي ٤٨ - الهدايا الترويجية والجوائز

ينص هذا المعيار على المتطلبات التقارير المحاسبية والمالية المطبقة على الهدايا الترويجية والجوائز التي تمنحها المؤسسات المالية الإسلامية. يصنفها المعيار إلى أ) الهدايا الترويجية التي يحدث فيها الاستحقاق على الفور؛ ب) الجوائز الترويجية التي يتم الإعلان عنها مسبقًا ليتم منحها في تاريخ مستقبلي و ج) برامج الولاء التي يتم فيها تراكم الالتزام على مدار الفترة.

يصبح المعيار ساري المفعول لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦ مع وجود خيار بتطبيقه مبكرا.

لا تتوقع المجموعة أي تأثير كبير عند اعتماد هذا المعيار.

٥/١/٣ معيار المحاسبة المالية ٥٠ - التقارير المالية لمؤسسات الاستثمار الإسلامية (بما في ذلك صناديق الاستثمار)

يحل هذا المعيار محل "معيار المحاسبة المالية ١٤ - صناديق الاستثمار"، ولا ينطبق على: أ) التقارير المالية لحاملي الصكوك والصكوك المسجلة في دفاتر المُنشئ؛ ب) الموجودات المُدارة خارج الميزانية العمومية التي لا تتخذ شكل كيان قانوني منفصل؛ ج) مؤسسات الاستثمار التي تتخذ شكل وقف من منظور الشريعة؛ د) صناديق الاستثمار (مثل صناديق استثمار المشاركين) التي تُديرها مؤسسات التكافل.

يصبح المعيار ساري المفعول لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧ مع وجود خيار بتطبيقه مبكرا. لا تتوقع المجموعة أي تأثير كبير عند اعتماد هذا المعيار.

٦/١/٣ معيار المحاسبة المالية ٥١ - المشاريع التشاركية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٥١ بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥. يحدد هذا المعيار مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية الخاصة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح فيما يتعلق بالمشاريع التشاركية (بما في ذلك معظم الهياكل/المنتجات الشائعة القائمة على المضاربة والمشاركة). ويُطبَّق هذا المعيار على المحاسبة وإعداد التقارير المالية من قبل المستثمرين، والشركاء العاملين، وكذلك المشاريع التشاركية، فيما يتعلق بجميع هذه المشاريع التي تندرج ضمن نطاق هذا المعيار، بما في ذلك تلك التي تتضمن حصص حقوق ملكية ثابتة أو متغيرة أو أشباه حقوق ملكية.

يسري تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧ لا تتوقع المجموعة أي تأثير كبير عند اعتماد هذا المعيار.

٧/١/٣ معيار المحاسبة المالية ٥٢ - مبيعات التسليم المؤجل: السلم والاستصناع

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٥٢ بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. يحدد هذا المعيار مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية الخاصة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المتعلقة بمعاملات مبيعات التسليم المؤجل، ويُطبَّق على المشترين والبائعين المعنيين. وتشمل هذه المعاملات مبيعات التسليم المؤجل القائمة على السلم والاستصناع، ولا تشمل عقود التطوير القائمة على الاستصناع، والتي تخضع لمعيار آخر يتم إصداره بالتزامن.

يسري تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧ لا تتوقع المجموعة أي تأثير كبير عند اعتماد هذا المعيار

٤. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة:

١/٤ أساس التوحيد

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي جميع الكيانات (بما في ذلك الكيانات ذات الأغراض الخاصة) التي تكون للمجموعة قدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة ما والحصول على منافع من أنشطتها. يتم اعتبار وجود أو تأثير حقوق تصويت محتملة يمكن تنفيذها أو تحويلها عندما يتم تقييم ما إذا كانت المجموعة تسيطر على كيان آخر. يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ انتقال السيطرة إلى المجموعة. ويتم استبعادها من التوحيد من تاريخ فقد السيطرة.

أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل عند التوحيد. يتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل المجموعة.

تتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ كما في تاريخ الاستحواذ. أي عند تحويل السيطرة إلى المجموعة. يقاس المقابل المحول في الاستحواذ عموما بالقيمة العادلة، وبالمثل تقاس صافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها. يتم اختبار أية شهرة ناشئة بصورة سنوية لمعرفة مدى انخفاض قيمتها. يتم الاعتراف بأي مكسب في شراء مساومة مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم تسجيل تكاليف المعاملة كمصروفات عند تكبدها فيما عدا في الحالة التي تتعلق فيها بإصدار أوراق دين أو أسهم.

مساهمات غير مسيطرة

تعرض المساهمات في حقوق ملكية الشركات التابعة التي لا تنسب إلى الشركة الأم في بيان المركز المالي الموحد ضمن حقوق الملكية كمساهمات غير مسيطرة. يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر العائدة إلى المساهمات غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كأرباح أو خسائر عائدة إلى المساهمات غير المسيطرة. الخسائر التي تقع على المساهمة غير المسيطرة في شركة تابعة يتم تخصيصها للمساهمة غير المسيطرة حتى ولو تسبب ذلك في أن يكون هناك عجز في رصيد المساهمات غير المسيطرة.

تعامل المجموعة المعاملات مع المساهمات غير المسيطرة باعتبارها معاملات مع مالكي حقوق ملكية المجموعة. بالنسبة للمشتريات من المساهمات غير المسيطرة فإن الفرق بين المقابل المدفوع والحصة ذات الصلة المستحوذ عليها من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة يتم تسجيله في حقوق الملكية. كما يتم أيضا تسجيل الأرباح أو الخسائر من استبعاد المساهمات غير المسيطرة في حقوق الملكية.

الكيانات ذات الغرض الخاص

الكيانات ذات الغرض الخاص هي كيانات تم إنشاؤها لتحقيق هدف خاص محدد جيدًا، مثل توريق موجودات معينة، أو تنفيذ عملية اقتراض أو استثمار محددة، وعادةً ما تكون حقوق التصويت مرتبطة بتشغيل تلك الكيانات. إن المستثمر الذي يتمتع بسلطة اتخاذ القرار بشأن الشركة المستثمر فيها ولديه تعرّض لتقلبات العوائد هو الذي يحدد ما إذا كان يعمل كأصيل أو كوكيل لتحديد ما إذا كان هناك ارتباط بين السلطة والعائدات. قد تقوم المجموعة، في سياق أعمالها الاعتيادي، بإدارة موجود أو أعمال لصالح أصحاب المصلحة بخلاف حاملي حقوق الملكية من خلال وكالة (وتكون عادة وكالة استثمار) أو ترتيب مماثل. لا تشمل السيطرة المواقف التي تتمتع فيها المؤسسة بالسلطة، ولكن هذه السلطة يمكن ممارستها على سبيل الأمانة وليس من أجل الحصول على العوائد المتغيرة للمؤسسة نفسها. تكون حوافز الأداء المستحقة التحصيل من قبل الوكيل محتفظ بها على سبيل الأمانة، وبالتالي فهي لا تعتبر عوائد متغيرة لغرض تقييم السيطرة. وتقوم المجموعة بصفتها طرف مؤتمن بإدارة الموجودات المحتفظ بها على سبيل الأمانة وأدوات الاستثمار الأخرى بالنيابة عن المستثمرين. عادة لا يتم تضمين البيانات المالية لتلك الكيانات في هذه البيانات المالية الموحدة.

فقدان السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم باستبعاد موجودات ومطلوبات الشركة التابعة وأي مساهمات غير مسيطرة ذات صلة وبنود حقوق الملكية الأخرى. يتم تحقق أي فائض أو عجز ناشئ عن فقدان السيطرة في بيان الدخل الموحد. يتم قياس أي مساهمة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة عند فقدان السيطرة. ويتم لاحقا المحاسبة عنها كشركة مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية أو وفقًا للسياسة المحاسبية المتبعة للمجموعة فيما يتعلق بالاستثمارات في الأوراق المالية اعتمادًا على مستوى السيطرة المحتفظ به.

شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية

يتألف ذلك من الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. الشركات الزميلة هي الكيانات التي يكون للمجموعة فيها تأثير هام، ولكن ليس لديها سيطرة أو سيطرة مشتركة، على السياسات المالية والتشغيلية. يُفترض أن ينتهي التأثير الهام عندما تمتلك المجموعة ما بين ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حقوق التصويت في كيان آخر. المشروع المشترك هو ترتيب تتمتع فيه المجموعة بسيطرة مشتركة بحيث يكون للمجموعة حقوقاً في صافي موجودات الترتيب وليس حقوقاً في موجوداتها والتزامات تجاه مطلوباتها.

تتم المحاسبة عن الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة بطريقة حقوق الملكية. تُدرج تلك الاستثمارات مبدئيا بالتكلفة، وتتم زيادة أو خفض القيمة الدفترية للاعتراف بحصة المستثمر من الربح أو الخسارة في الشركات المستثمر فيها بعد تاريخ الاستحواذ. إن التوزيعات المستلمة من الشركات المستثمر فيها تقلل من القيمة الدفترية للاستثمار. قد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية أيضًا للتغيرات في حصة المستثمر التناسبية في الشركات المستثمر فيها الناشئة عن التغيرات في حقوق ملكية الشركة المستثمر فيها. عندما تتجاوز حصة المجموعة في الخسائر حصتها في الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمجموعة إلى الصفر ويتم استبعاد الخسائر الإضافية بالقدر الذي تكبدت فيه المجموعة التزامات قانونية أو ضمنية أو قامت بسداد دفعات نيابة عن الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية. يتم التوقف عن محاسبة حقوق الملكية عندما يتم تصنيف الشركة الزميلة على أنها محتفظ بها للبيع.

المعاملات المستبعدة عند التوحيد ومحاسبة حقوق الملكية

يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات بين شركات المجموعة وأي إيرادات ومصروفات غير محققة (باستثناء أرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية) من المعاملات بين شركات المجموعة مع الشركات التابعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. تُحذف الأرباح الناتجة عن المعاملات بين المجموعة والشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية بقدر حصة المجموعة في الشركات المستثمر فيها. يتم أيضًا استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة استبعاد الأرباح غير المحققة، ولكن فقط إلى الحد الذي لا يوجد عنده دليل على انخفاض القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل المجموع.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

٢/٤ العملات الأجنبية

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية إلى الريال القطري بمعدلات الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية إلى الريال القطري باستخدام معدلات الصرف السائدة في تاريخ المركز المالي الموحد.

يتم الاعتراف بجميع الفروق الناتجة عن أرباح وخسائر من تسوية تلك المعاملات والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية السنة للموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بطريقة التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف في تواريخ المعاملات الأولية. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية، بما في ذلك حقوق ملكية الاستثمارات، باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. تسجل التأثيرات على تغيرات أسعار الصرف على البنود غير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة للعملات الأجنبية كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة.

شركات المجموعة

النتائج والمركز المالي لجميع شركات المجموعة (التي ليس لدى أي منها عملة اقتصاد يتسم بالتضخم الحاد) التي لديها عملات محلية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض بسعر الإغلاق في تاريخ المركز المالي المعني،
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط مقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات)، و
- يتم الاعتراف بجميع الفروق الناتجة عن سعر الصرف كمكون منفصل عن بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

٣/٤ الاستثمارات في الأسهم

(ا) التبويب والتصنيف

يتضمن معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ - "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة" نهجاً لتصنيف وقياس الاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تعكس نموذج الأعمال الذي تدار ضمنه هذه الاستثمارات وخصائص التدفق النقدي ذات الصلة.

تقوم المجموعة بتصنيف كل استثمار كما يلي:

(أ) أدوات حقوق ملكية؛
(ب) أدوات دين (بما في ذلك الأدوات النقدية وغير النقدية)؛ و
(ج) أدوات استثمار أخرى.

أدوات الدين هي نوع من أدوات الاستثمار يؤدي فيها هيكل المعاملة إلى إنشاء مطلوب نقدي أو غير نقدي. أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تثبت الحصة المتبقية في موجودات المؤسسة بعد خصم جميع مطلوباتها والأرصدة المتعلقة بأشباه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية وأدوات الاستثمار المهيكلة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية. أدوات الاستثمار الأخرى هي أدوات الاستثمار التي لا تستوفي تعريف أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية.

ما لم تتم ممارسة خيارات التحقيق المبدئي غير القابلة للإلغاء المنصوص عليها في المعيار، يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات كما تم قياسها لاحقًا إما (١) بالتكلفة المطفأة، أو (٢) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو (٣) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، على أساس كلاً مما يلي:

(أ) نموذج أعمال المجموعة لإدارة الاستثمارات، و
(ب) خصائص التدفق النقدي المتوقع للاستثمار تتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

التصنيف

تُصنف الاستثمارات بناءً على تقييم المجموعة لنموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الاستثمارات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة الدين أو أداة استثمار أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الدين إلى الفئات التالية: ا) بالتكلفة المطفأة، أو ٢) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالتكلفة المطفأة
يقاس الاستثمار بالتكلفة المطفأة في حال استيفاء الشرطين التاليين:

(أ) الاستثمار محتفظ به ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بهذا الاستثمار لتحصيل التدفقات النقدية المتوقعة حتى استحقاق الأداة؛ و
(ب) يمثل الاستثمار إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال معقول يمكن تحديده.

بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يقاس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حال استيفاء الشروط التالية:

(أ) يتم الاحتفاظ به في نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه عن طريق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
(ب) يمثل الاستثمار إما أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال معقول يمكن تحديده.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
يتم قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إلا إذا تم قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو إذا تم تطبيق تصنيف غير قابل للإلغاء عند تحقيقه مبدئيا.

التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي
يجوز للمجموعة إجراء اختيار غير قابل للإلغاء لتعيين استثمار معين، عند الاعتراف المبدئي، على النحو التالي:

(أ) أداة حقوق الملكية يمكن قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، لعرض التغيرات اللاحقة في الدخل الشامل الآخر؛ و
(ب) أداة غير نقدية من نوع الدين أو أداة استثمار أخرى مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إذا كان ذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم اتساق القياس أو التحقيق الذي قد ينشأ بطريقة أخرى من قياس الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة أو تحقيق الأرباح والخسائر عليها على أسس مختلفة

(٢) الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف باستثمارات الأوراق المالية في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الموجود، وفي ذلك التاريخ تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم إلغاء الاعتراف باستثمارات الأوراق المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري.

(٣) القياس

الاعتراف المبدئي
يتم الاعتراف بالاستثمارات في الأسهم مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة، باستثناء تكاليف المعاملة المتكبدة للحصول على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل حيث يتم تحميلها على بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق
يُعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ويتم إثبات أرباح أو خسائر إعادة القياس الناتجة في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. لاحقًا بعد الاعتراف المبدئي، فإن الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي، ناقصًا أي مخصص لانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بكافة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية الإطفاء وتلك الناتجة عن إلغاء الاعتراف أو انخفاض قيمة الاستثمارات في بيان الدخل الموحد.

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في نهاية كل فترة تقرير بالقيمة العادلة لها، ويُعترف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات ضمن الدخل الشامل الآخر، ويتم عرضها في احتياطي قيمة عادلة منفصل ضمن حقوق الملكية.

يجوز للمجموعة أن تختار عرض التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لا يُحتفظ بها لغرض المتاجرة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف المبدئي وهو اختيار غير قابل للإلغاء. ولا يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر المتعلقة بأدوات حقوق الملكية هذه لاحقًا إلى بيان الدخل الموحد، بما في ذلك الاستبعاد. ومع ذلك، يتم تحويل الأرباح والخسائر التراكمية المعترف بها في احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار. كما لا يتم الإعلان عن خسائر الانخفاض في القيمة (ورد خسائر الانخفاض في القيمة) بصورة منفصلة عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة. توزيعات الأرباح عندما تمثل عائدا عن مثل هذه الاستثمارات، يتواصل الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد، ما لم تكن تمثل وبوضوح استرداد لجزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

لوائح هيئة تنظيم مركز قطر للمال فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لاستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال تعليمات بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٢٠ بشأن المعالجة المحاسبية للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، وذلك لضمان تحقيق التناغم بين البنوك التقليدية الخاضعة لرقابة الهيئة والبنوك الإسلامية.

تم إلغاء استثناء معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ من الاحتفاظ باستثمارات حقوق الملكية بالتكلفة مطروحًا منها انخفاض القيمة، وذلك عندما يتعذر تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة بشكل مستمر.

لا يتم الإبلاغ عن خسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة، بل يتم الإبلاغ عنها كجزء من احتياطي القيمة العادلة ضمن بيان حقوق الملكية.

يتم تحويل الأرباح والخسائر التراكمية المعترف بها كجزء من احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية إلى الأرباح المدورة عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

بالنسبة للاستثمارات من نوع الديون المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحويل المكاسب أو الخسائر التراكمية المعترف بها سابقًا في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة
التكلفة المطفأة للموجود أو المطلوب المالي هي المبلغ الذي يتم به قياس الموجود أو المطلوب المالي عند الاعتراف الأولي، مطروحًا منه أقساط سداد رأس المال، زائد أو ناقص الإهلاك التراكمي باستخدام طريقة الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي المعترف به و مبلغ الاستحقاق مطروحًا منه أي تخفيض لانخفاض القيمة. معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للمطلوب المالي، أو، حيثما كان ذلك مناسبا، فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للموجود المالي أو المطلوب المالي. يشمل حساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة
القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن في مقابله مبادلة موجود أو تسوية مطلوب بين أطراف مطلعة (بائع ومشتري) وراغبة في الدخول في معاملة تجارية بحتة. تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة باستخدام سعر العرض الساري بالسوق لتلك الأداة عند الإقفال في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. بالنسبة للاستثمار حيث لا يوجد سعر سوق مدرج، يتم تحديد تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى، والتي هي نفسها إلى حد كبير أو تستند إلى تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود التي لها نفس شروط وخصائص المخاطر.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

٤/٤ الموجودات والمطلوبات المالية

الاعتراف
يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة والذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

إلغاء الاعتراف
يلغى الاعتراف عن موجود مالي (أو، عند الاقتضاء، جزء من موجود مالي أو جزء من موجودات مالية مماثلة للمجموعة) عند:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الموجود؛ أو
- احتفاظ المجموعة بالحق في استلام تدفقات نقدية من الموجود، ولكن تعهدت بدفعها كاملة دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب لتمرير التدفقات النقدية؛ أو
- تحوّل المجموعة حقها في استلام تدفقات نقدية من الموجود أو إما قيامها: (أ) بتحويل جميع مخاطر ومنافع الموجود بصورة كبيرة، أو (ب) لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بصورة كبيرة بجميع مخاطر ومنافع الموجود، ولكن حولت السيطرة على الموجود

عند تحويل المجموعة لحقوقها في استلام التدفقات النقدية من موجود، ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بصورة كبيرة بجميع مخاطر ومنافع الموجود، أو تحويل السيطرة على الموجود، يتم الاعتراف بالموجود بمدى استمرار اضطلاع المجموعة في الموجود.

يتم إلغاء الاعتراف بمطلوب مالي عند التفرغ من الالتزام المذكور في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته.

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتنوي المجموعة إما على أن تقوم بتسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو على تحقيق الموجود وتسوية المطلوب في نفس الوقت. يجب ألا يكون الحق القانوني الملزم متوقفاً على أحداث مستقبلية محتملة، ويجب أن يكون قابلا للتنفيذ في سياق الأعمال الاعتيادية، وفي حال التعثر أو الإعسار أو الإفلاس للبنك أو الطرف المقابل.

٥/٤ النقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله، حسبما تمت الإشارة إليه في بيان التدفقات النقدية الموحد، من النقد والأرصدة لدى البنوك ومبالغ الإيداعات لدى المؤسسات المالية ذات فترات الاستحقاق لثلاثة أشهر أو أقل. تتكون الإيداعات لدى المؤسسات المالية من إيداعات لدى بنوك في شكل استثمارات وكالة ومرابحة. يتم إدراجها بالتكلفة زائد الأرباح المستحقة ذات الصلة وصافي مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٦/٤ المستحق من بنوك

تمثل المستحقات من بنوك مبالغ الإيداعات لدى مؤسسات مالية بفترة استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر. يتم استثمار إيداعات المستحقات من البنوك بموجب شروط وكالة ومرابحة ومضاربة. يتم تسجيلها بالتكلفة زائد الأرباح المستحقة ذات الصلة وصافي مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٧/٤ موجودات التمويل

تشمل الأنشطة التمويلية عقود المرابحة والإجارة:

المستحق من عقود المرابحة
يتم تسجيل المستحقات من عقود المرابحة بإجمالي المبالغ الأساسية بعد خصم أي مبالغ مستلمة ومخصص الانخفاض في القيمة والربح المعلق والربح غير المتحقق. يتم شطب هذه المستحقات وتحميلها مقابل المخصصات المحددة فقط في الظروف التي يتم فيها استنفاذ جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل المعقولة، ويعاد تسجيل أي استرداد من أنشطة مالية تم شطبها سابقا ضمن مخصص معين. وتعتبر المجموعة وعود المرابحة للأمر بالشراء ملزمة.

المستحق من عقود الإجارة
ينشأ المستحق من عقود الإجارة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والتأجير الفوري للأصل بالتكلفة زائد أي ربح متفق عليه (تشكل في مجملها القيمة العادلة). ويتم تسوية المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة. يسجل المستحق من عقود الإجارة بمجموع دفعات الإيجار الدنيا، ناقصا الإيرادات المؤجلة (تشكل في مجملها التكلفة المطفأة) ومخصص الانخفاض في القيمة (إن وجد). يتم الاعتراف بإيرادات عقود الإجارة على أساس التقسيم الزمني على مدار فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

٨/٤ انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية)
تقوم المجموعة بتقييم انخفاض القيمة في تاريخ كل تقرير مالي كلما كان هناك دليل موضوعي على أن موجود مالي معين أو موجودات مالية للمجموعة قد انخفضت قيمتها.

تطبق المجموعة نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية عن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. تتحرك الموجودات خلال المراحل الثلاثة التالية على أساس التغيير في جودة الموجودات التمويلية منذ التطبيق المبدئي.

المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهرًا - لم تنخفض قيمتها الائتمانية

تتضمن المرحلة ١ الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي والتي لم يطرأ عليها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو التي لها مخاطر ائتمانية منخفضة. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة حسب القيمة الدفترية الإجمالية للموجود على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من حالات التعثر الممكنة خلال ١٢ شهرًا من تاريخ التقرير. يتم حساب الربح على أساس القيمة الدفترية الإجمالية للموجود.

المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الائتمان - لم تنخفض قيمتها الائتمانية

تتضمن المرحلة ٢ موجودات مالية طرأ عليها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ولكن ليس هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين، ولكن يظل احتساب الربح على أساس القيمة الدفترية الإجمالية للموجود. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات التعثر الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية

المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الائتمان - انخفضت قيمتها الائتمانية

تتضمن المرحلة ٣ موجودات مالية لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين.

تعتبر الموجودات التمويلية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة في حالة زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام المعدل الأصلي للربح. يتم الاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض في القيمة لاحقاً من خلال بيان الدخل الموحد ولا يجب أن ينتج عن رد خسائر الانخفاض في القيمة أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل ما كان يجب أن تكون عليه التكلفة المطفأة في حال لم يتم الاعتراف بالانخفاض في القيمة.

انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمار في أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية فإن الدليل الموضوعي يتضمن انخفاضا كبيرًا أو طويل الأمد في القيمة العادلة للاستثمار أقل من قيمته العادلة. يخضع تحديد ما إذا كان الانخفاض كبيرًا أو طويل الأمد إلى حكم مهني ويتم تقييمه لكل استثمار بشكل منفرد.

وعندما يكون هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن الخسارة المتراكمة التي تم قياسها كفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية بعد خصم خسارة الانخفاض في القيمة لتلك الاستثمارات والمسجلة مسبقاً في بيان الدخل الموحد، يتم إلغاؤها من حقوق الملكية وتسجل في بيان الدخل الموحد. خسائر الانخفاض في القيمة في استثمارات في حقوق الملكية لا يتم ردها من خلال بيان الدخل الموحد بل تسجل الزيادة في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرة في احتياطي القيمة العادلة من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

انخفاض قيمة موجودات غير مالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل مركز مالي بتقييم ما إذا كان هناك حدث أو تغيرات في ظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية لأصل غير مالي قد انخفضت قيمتها. وفي ظل وجود مثل هذا المؤشر أو إذا كان هناك متطلب لفحص الانخفاض في القيمة سنويا، فإنه يتعين على المجموعة تقدير قيمة الاسترداد للأصل. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) قيمة الاسترداد، فإن الأصل (أو وحدة توليد النقد) يعتبر مضمحلا ويخفض لقيمته القابلة للاسترداد.

إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تمت إعادة التفاوض على شروط الموجود المالي أو تعديلها أو استبدال أحد الموجودات المالية القائمة بموجود جديد بسبب الصعوبات المالية للمتمول، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب استبعاد الموجود المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي إلى استبعاد الموجودات القائمة، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الموجود المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الموجودات القائمة؛
- إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالموجود القائم، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الموجود المالي القائم في وقت استبعاده. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الموجودات المالية القائمة التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف بها إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم إجراء تقييم في تاريخ كل مركز مالي للموجودات للتأكد مما إذا كان هناك أي مؤشر لعدم وجود خسائر انخفاض في القيمة تم تسجيلها مسبقا والتي قد لا تكون موجودة في ذلك التاريخ، أو قد تكون انخفضت. في حال وجود مثل هذا المؤشر، فإنه يتم تقدير مبلغ الاسترداد وتعكس خسارة الانخفاض في القيمة السابقة فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الاسترداد للأصل من تاريخ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. في هذه الحالة يتم رفع القيمة الدفترية إلى قيمة الاسترداد. ولا يمكن عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة بسبب الارتفاعات اللاحقة في القيمة القابلة للاسترداد في الفترات المستقبلية.

٩/٤ الاستثمارات العقارية

تتألف الاستثمارات العقارية من مباني وموجودات أخرى ذات صلة تحتفظ بها المجموعة لتحصيل إيجارات و/أو يتوقع الاستفادة منها من خلال زيادة قيمة رأس المال. تسجل هذه الاستثمارات مبدئيًا بالتكلفة زائد جميع المصاريف التي يمكن أن تنسب إليها مباشرة. وتسجل الاستثمارات لاحقا بالقيمة العادلة. ويعاد قياس القيمة العادلة للاستثمارات عند تاريخ كل تقرير ويتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة في بيان التغير في حقوق الملكية الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقار.

وفي حالة الخسارة، يتم تسجيلها في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمار بالقدر الذي يكون فيه الاحتياطي متاحا من خلال الأرباح المسجلة مسبقا، وفي حال تجاوزت هذه الخسائر المبلغ المتاح باحتياطي القيمة العادلة بحقوق الملكية لاستثمار بعينه، يتم تسجيل فائض الخسائر في بيان الدخل الموحد ضمن خسائر إعادة التقييم غير المحققة بالاستثمارات.

عند حدوث أرباح مستقبلية، فإن الأرباح غير المحققة المرتبطة بالسنة الحالية يتم تسجيلها ببيان الدخل الموحد بالقدر الذي يتم به رد قيد الخسائر التي سبق تسجيلها ببيان الدخل الموحد ويتم تسجيل فائض الأرباح بحقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقار.

يتم إلغاء الاعتراف عن الاستثمارات العقارية عندما يتم استبعادها نهائيا أو حينما يتم تحويلها إلى استثمارات عقارية محتفظ بها للبيع عندما يكون الاستثمار العقاري خارج الخدمة مع عدم وجود أي منافع اقتصادية متوقعة من عملية الاستبعاد. يسجل أي ربح أو خسارة ناشئة من عملية استبعاد الاستثمار العقاري بالإضافة إلى احتياطيات القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد في سنة انتهاء عمره الإنتاجي أو استبعاده.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

١٠/٤ الموجودات المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة

التصنيف

تصنف المجموعة الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد كاستثمارات محتفظ بها للبيع إذا كان من المتوقع استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار الاستخدام خلال اثني عشر شهرًا، ويمكن التمديد في ظروف معينة إلى وقت لاحق بسبب أحداث خارجة عن سيطرة المجموعة وكان هناك دليل على أن المجموعة لا تزال ملتزمة بخطة بيع الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد.

مجموعة الاستبعاد هي مجموعة من الموجودات التي سيتم استبعادها، عن طريق البيع أو خلاف ذلك، معا كمجموعة في معاملة واحدة، والمطلوبات المرتبطة مباشرة بتلك الموجودات التي سيتم تحويلها في المعاملة.

إذا لم تعد معايير التصنيف كاستثمارات محتفظ بها للبيع مستوفاة، يتعين على الكيان أن يتوقف عن تصنيف الأصل (مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع ويجب قياس الأصل بقيمته الدفترية قبل تصنيف الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع. ويتم تعديله عن أي استهلاك، أو إعادة تقييمات معترف بها أو كان يمكن الاعتراف بها لو لم يتم تصنيف الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع وكانت قيمته القابلة للاسترداد في تاريخ القرار اللاحق هو عدم بيعه.

يتم أولًا تخصيص أي خسائر انخفاض في القيمة على مجموعة استبعاد إلى الشهرة، ثم إلى الموجودات والمطلوبات المتبقية على أساس تناسبي، باستثناء أي خسارة مخصصة لموجودات مالية واستثمارات عقارية مدرجة بالقيمة العادلة، والتي لا يزال يتم قياسها وفقًا للسياسات المحاسبية الأخرى للمجموعة. ويتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عن التصنيف المبدئي على أنها محتفظ بها للبيع والأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة التقييم اللاحقة في بيان الدخل الموحد. لا يتم الاعتراف بأرباح تزيد عن أي خسائر تراكمية لانخفاض القيمة.

القياس

يتم قياس الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع وغيرها من الأدوات المالية بقيمتها الدفترية والقيمة العادلة أيهما أقل ناقصًا تكاليف البيع. يستمر قياس الأدوات المالية التي تكون موجودات غير متداولة و "محتفظ بها للبيع" وفقًا للسياسات المحاسبية المعلنة. عند تصنيف الشركات المستثمر فيها التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية على أنها محتفظ بها للبيع، يتم التوقف عن المحاسبة بطريقة حقوق الملكية في وقت مثل هذا التصنيف كمحتفظ بها للبيع. لم يعد يتم إطفاء أو استهلاك الموجودات غير المالية (أي الموجودات غير الملموسة، والمعدات).

العمليات المتوقفة

العملية المتوقفة هي مكون من مكونات أعمال المجموعة، والعمليات والتدفقات النقدية منها يمكن تمييزها بوضوح عن بقية المجموعة وهي التي:

- تمثل خط أعمال هام مستقل أو منطقة عمليات جغرافية؛
- تكون جزء من خطة منسقة واحدة لاستبعاد خط أعمال هام مستقل أو منطقة عمليات جغرافية؛ أو
- تكون شركة تابعة تم اقتناؤها بغرض إعادة البيع.

يحدث التصنيف كعملية متوقفة عند الاستبعاد أو عند وفاء العملية بمعايير التصنيف على أنها محتفظ بها لغرض البيع، إن كان ذلك أسبق. عندما يتم تصنيف عملية كعملية متوقفة، يتم إعادة عرض بيان الدخل الموحد المقارن كما لو كانت العملية قد توقفت من بداية السنة المقارنة.

١١/٤ الموجودات الثابتة

يتم تسجيل الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصًا الاستهلاك المتراكم ومخصصات انخفاض القيمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية جميع التكاليف المباشرة المرتبطة باقتناء البنود. يتم إدراج التكاليف اللاحقة بالقيمة الدفترية للأصل أو كأصل مستقل حسب اللازم وذلك عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة وأن يكون بالإمكان قياس تكلفة الأصل بصورة موثوق فيها.

يتم إدراج جميع تكاليف الصيانة والإصلاح في بيان الدخل الموحد خلال السنة المالية ذات الصلة. تقوم المجموعة باستهلاك الموجودات الثابتة، باستثناء الأراضي، بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

وصف التصنيف	عدد السنوات
معدات	٣ - ٥
أثاث وتركيبات	٣ - ١٠
تحسينات المباني	٥ - ١٠
سيارات	٥

١٢/٤ الموجودات غير الملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة قيمة برامج الحاسب الآلي والموجودات غير الملموسة التي تم تحديدها في عملية دمج أعمال. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة هي قيمتها العادلة في تاريخ الشراء. بعد التسجيل المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد خصم الإطفاء المتراكم أو أي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة، إن وجدت.

تحتسب قيمة الإطفاء على أساس القسط الثابت لخفض تكلفة الموجودات غير الملموسة لقيمتها المتبقية على مدى أعمارها الافتراضية المقدرة على النحو التالي:

وصف التصنيف	عدد السنوات
البرمجيات والنظام المصرفي الرئيسي	٣ - ١٠

١٣/٤ الحسابات الجارية للعملاء

لا تحمل أرصدة الحسابات الجارية للعملاء أي عائد ويتم تحقيقها عند استلامها من جانب المجموعة. يتم قياس المعاملات بالمبالغ المستلمة من جانب المجموعة في وقت التعاقد. في نهاية فترة التقرير، يتم قياس هذه الحسابات بالتكلفة المطفأة.

١٤/٤ أشباه حقوق الملكية

أشباه حقوق الملكية هي أحد عناصر البيانات المالية التي تمثل المساهمات التشاركية التي تتلقاها المؤسسة على أساس تقاسم الأرباح أو المشاركة. ويكون لها:

- الخصائص الأساسية لحقوق الملكية: أي في حالة الخسارة (ما لم يثبت وقوع الإهمال / سوء السلوك / خرق الشروط التعاقدية)، فإن المجموعة ليست مسؤولة عن إعادة الأموال المفقودة إلى مقدمي التمويل ويتقاسم مقدمو التمويل الحصة المتبقية في الموجودات أو الأعمال التجارية ذات الصلة؛
- بعض خصائص الالتزامات: أي أن لها تاريخ استحقاق أو خيار للاسترداد / التصفية؛ و
- بعض الخصائص المحددة: أي أن حقوق مقدمي التمويل تقتصر فقط على الموجودات أو الأعمال التجارية ذات الصلة وليس على المؤسسة بأكملها، بالإضافة إلى أنه ليس لديهم حقوق معينة مرتبطة فقط بحقوق الملكية.

تُقاس جميع مساهمات حاملي أشباه حقوق الملكية بالمبلغ المستلم خلال فترة التعاقد. في نهاية الفترة المالية، يتم قياس حقوق حاملي أشباه حقوق الملكية بالمبلغ المستلم مضافاً إليه حصة الربح والاحتياطيات ذات الصلة ناقصاً المبالغ المسددة.

يشمل حاملو أشباه حقوق الملكية حسابات الاستثمار التشاركية (حسابات الاستثمار غير المقيدة وحسابات الاستثمار الأخرى المدرجة في الميزانية العمومية).

حسابات الاستثمار التشاركي

حسابات الاستثمار التشاركي هي الأموال التي تحتفظ بها المجموعة والتي يمكنها استثمارها وفقًا لتقديرها الخاص. يأذن أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي بالمجموعة باستثمار أموال أصحاب الحسابات بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون وضع أي قيود بشأن مكان وكيفية استثمار الأموال ولأي غرض.

تحصل المجموعة على حصتها (حصة المُضارب) من أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي من إجمالي الدخل من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الدخل العائد لأصحاب الحسابات إلى حسابات الاستثمار التشاركي بعد تجنيب المخصصات وخصم حصة المجموعة من الدخل كمُضارب. يتم تحديد توزيع الدخل من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها وفقا لشروط وأحكام حسابات الاستثمار.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تمت الإشارة إلى حسابات الاستثمار التشاركي على أنها حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة.

١٥/٤ الموجودات المُدارة خارج الميزانية العمومية

تمثل الموجودات المُدارة خارج الميزانية العمومية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف ثالثة للاستثمار في منتجات محددة وفقًا لتوجيهات أصحاب حسابات الاستثمار. تتم إدارة هذه الموجودات بصفة ائتمانية، ولا يحق للمؤسسة الاستحواذ على ملكية هذه الموجودات. يتحمل العملاء جميع المخاطر ويحصلون على جميع المنافع المرتبطة بهذه الاستثمارات. إن الموجودات المُدارة خارج الميزانية العمومية لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد، حيث لا يحق للمجموعة استخدام هذه الاستثمارات أو التصرف فيها إلا وفقاً لشروط العقد المبرم بين المجموعة وعملائها.

١٦/٤ رأس المال والاحتياطي

قامت المجموعة بإصدار أسهم عادية مصنفة كأدوات حقوق ملكية. يتم الاعتراف بالتكاليف الخارجية الإضافية التي تعزى مباشرة إلى إصدارها في حقوق الملكية.

الاحتياطي القانوني

وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يجوز تحويل ما يصل إلى ١٠٪ من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني كل عام حتى يعادل هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. يكون هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك.

توزيعات الأرباح على الأسهم العادية

تدرج توزيعات الأرباح على الأسهم العادية ضمن حقوق الملكية في الفترة التي يتم فيها اعتمادها التوزيعات من قبل مساهمي البنك.

١٧/٤ الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيرادات بدقة. يسجل الإيراد المكتسب من قبل المجموعة على النحو التالي:

الإيرادات من أنشطة التمويل

المرابحة
يتم الاعتراف بالأرباح المحققة من عمليات المرابحة عندما تكون الإيرادات قابلة للتحديد تعاقديا وقابلة للقياس على حد سواء عند بدء المعاملة. يتم الاعتراف بالدخل على أساس التناسب الزمني لفترة المعاملة. في الحالة التي تكون فيها الإيرادات من العقد غير قابلة للتحديد تعاقديا وغير قابلة للقياس، يتم الاعتراف بها عندما يكون تحققها مؤكد بشكل معقول أو عندما يتم تحققها بالفعل. يتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإجارة
يتم الاعتراف بإيرادات الإجارة على أساس التناسب الزمني لفترة الإجارة. يتم استبعاد الإيرادات ذات الصلة بالأنشطة المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإيرادات من الإيداعات الاستثمارية لدى مؤسسات مالية

يتم الاعتراف بالإيرادات من الإيداعات الاستثمارية قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية بناءً على التناسب الزمني لفترة العقد على أساس المبالغ الرئيسية المودعة لدى تلك المؤسسات المالية ومعدلات الربح المتوقعة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

إيرادات الإيجار
تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات من الاستئجار المحققة من عقارات وفقا لعقود الإيجار التي أبرمت بين المجموعة والمستأجرين على أساس مبدأ الاستحقاق على مدار فترة التعاقد.

إيرادات توزيعات الأرباح
يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام الأرباح.

إيرادات الرسوم
يتم الاعتراف برسوم إدارة الموجودات وفقًا للشروط التعاقدية عند تقديم الخدمات على مدى مدة العقد. ويتم الاعتراف برسوم الترتيب ورسوم الاستشارات عند استحقاقها وعند إتمام المعاملات الأساسية ذات الصلة. ولا يتم الاعتراف برسوم الأداء إلا عندما يكون من المرجح بدرجة عالية عدم حدوث رد جوهري لأي إيرادات متراكمة في المستقبل. ويتطلب ذلك استخدام تقديرات لتقييم مخاطر احتمال رد الأرباح المحققة قبل تحققها الفعلي، وذلك نتيجة لمخاطر انخفاض الأداء الإجمالي المستقبلي للاستثمارات الأساسية .

١٨/٤ مكافآت الموظفين

خطط الاشتراكات المحددة
تقوم المجموعة برصد مخصص لاشتراكاتها في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة للموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد، وتقوم بتحميل التكلفة الناتجة ضمن تكلفة الموظفين في بيان الدخل الموحد. وليس لدى المجموعة أي مطلوبات أخرى بالسداد بعد سداد هذه الاشتراكات. ويعترف بالاشتراكات عند استحقاقها.

مكافآت نهاية خدمة الموظفين
تقوم المجموعة بتكوين مخصص لجميع مكافآت نهاية الخدمة المستحقة الدفع للموظفين وفقًا لسياسات المجموعة التي تتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها في المجموعة. ويتم احتساب المطلوب بناء على مرتب الموظف وفترة الخدمة في تاريخ المركز المالي. ويتم عرض مخصص مكافآت نهاية الخدمة ضمن بند المطلوبات الأخرى.

١٩/٤ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) نتيجة لحدث سابق ، فمن المحتمل أن يكون التدفق الخارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية مطلوبًا لتسوية الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام.

٢٠/٤ المطلوبات الطارئة

تشمل المطلوبات الطارئة ضمانات، وخطابات الاعتماد، والتزامات المجموعة فيما يتعلق بوعود أحادية الجانب لشراء/بيع العملات ومبادلات معدل الربح وغيرها. وهي لا تشكل موجودات أو مطلوبات فعلية في بيان المركز المالي باستثناء الموجودات والالتزامات ذات الصلة بأرباح أو خسائر القيمة العادلة على هذه الأدوات المالية المشتقة.

٢١/٤ أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة

أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة، بما في ذلك الوعود أحادية/ثنائية الجانب لشراء/بيع عملات، وعقود مبادلات معدل الربح، وخيارات عملة مسجلة بالقيمة العادلة. تسجل جميع أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة كموجودات عندما تكون القيمة العادلة موجبة، وكمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأدوات في بيان الدخل الموحد للسنة (صافي أرباح / (خسائر) صرف العملات الأجنبية).

٢٢/٤ التقارير القطاعية

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تشارك في الأنشطة التجارية التي قد تحقق إيرادات وتتكبد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من المكونات الأخرى للمجموعة، التي يتم مراجعة نتائجها التشغيلية بانتظام من قبل الإدارة العليا لاتخاذ قرارات حول الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائها، والتي يكون هناك معلومات مالية منفصلة متاحة عنها. يتم الإفصاح عن التقارير القطاعية في الإيضاح رقم ٢٨.

٢٣/٤ أنشطة الوكالة والوصاية

تعمل المجموعة كمدير صناديق وفي أدوار الوكالة الأخرى تؤدي إلى الاحتفاظ بموجودات أو استثمارها نيابةً عن الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى. ويتم استبعاد هذه الموجودات وأي دخل ينشأ عنها من هذه القوائم المالية المجمعة لكونها ليست موجودات تابعة للمجموعة.

٢٤/٤ ضريبة الدخل

(أ) ضريبة الدخل الحالية
إن البنك خاضع لضريبة الدخل وفقا لقرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ الخاص بإصدار لوائح ضرائب مركز قطر للمال والسارية اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٠. ويتم تحميل مصروف ضرائب الدخل ببيان الدخل الموحد.

وفقًا للقوانين واللوائح الضريبية المعمول بها، تُعفى الشركات المدرجة في البورصة من ضريبة الدخل.

(ب) ضريبة الدخل المؤجلة
يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة، باستخدام طريقة المطلوبات في تاريخ الميزانية العمومية، على الخسائر الضريبية المدوّرة والفروقات المؤقتة الناشئة بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض إعداد التقارير المالية.

يتم الاعتراف بموجودات ضريبة الدخل المؤجلة على الفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخسائر الضريبية المدوّرة فقط بالقدر الذي يكون من المحتمل أن الربح الخاضع للضريبة في المستقبل سوف يكون متاحا ويمكن على أساسه الاستفادة من الخصومات.

٢٣/٤ الزكاة

يتحمل المساهمين الزكاة مباشرة. لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن مساهميها وفقاً للنظام الأساسي.

٥. استخدام التقديرات والأحكام

(أ) الأحكام
للمزيد من المعلومات حول وضع المعايير لتبيان ما إذا كانت مخاطر الائتمان من التعرّض الخاضع لمخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ التحقيق المبدئي وتحديد المنهجية لدمج المعلومات الاستشرافية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع الإيضاحات رقم ٨/٤ و ٥/٦/٢٥ .

١) تصنيف الاستثمارات
خلال تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند الاستحواذ على الاستثمار ما إذا كان يجب تصنيفه كاستثمار مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو استثمار مدرج بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو استثمار مدرج بالتكلفة المطفأة. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة فيما يتعلق بكل استثمار، ويكون خاضعاً لمعالجات محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

٢) الكيانات ذات الغرض الخاص
ترعى المجموعة تكوين كيانات ذات غرض خاص في الأساس لغرض السماح للعملاء بالاحتفاظ بالاستثمارات. تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية لتلك الشركات ذات الغرض الخاص، والتي تتضمن قيام المجموعة باتخاذ القرارات نيابة عن هذه الكيانات. تقوم المجموعة بإدارة هذه الكيانات نيابة عن عملائها الذين هم، إلى حد كبير، أطراف ثالثة وهم المستفيدون الاقتصاديون من الاستثمارات ذات الصلة. لا تقوم المجموعة بتوحيد الشركات ذات الغرض الخاص التي لا تملك القدرة على السيطرة عليها. عند تحديد ما إذا كانت المجموعة لديها القدرة على السيطرة على شركة ذات غرض خاص، يتم اتخاذ الأحكام حول أهداف أنشطة الشركة ذات الغرض الخاص، وتعرّضها للمخاطر والمنافع، وكذلك حول نية المجموعة وقدرتها على اتخاذ القرارات التشغيلية للشركة ذات الغرض الخاص وما إذا كانت المجموعة تستمد منافع من هذه القرارات.

٣) انخفاض قيمة استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية - راجع الإيضاح ٤/٣.

(ب) التقديرات
(١) انخفاض قيمة التعرّضات الخاضعة لمخاطر الائتمان المدرجة بالتكلفة المطفأة
تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك دمج المعلومات المستقبلية، راجع الايضاح ٤،٨ والإيضاح ٥،٦،٢٥ للمزيد من المعلومات.

(٢) قياس القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة
تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم غير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام تقنيات التقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة، ونهج الدخل، ونهج السوق. يتم إجراء تقديرات القيمة العادلة في وقت محدد بناءً على ظروف السوق والمعلومات حول الشركات المستثمر فيها. تكون هذه التقديرات بطبيعتها خاضعة للحكم الشخصي ومنطوية على شكوك وأحكام هامة، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة. ليس هنالك يقين بشأن الأحداث المستقبلية مثل استمرار أرباح التشغيل ومراكز القوة المالية. من الممكن بشكل معقول، بناءً على المعرفة الحالية، أن تكون النتائج خلال السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الافتراضات تتطلب تعديلاً جوهريًا على القيمة الدفترية للاستثمارات. في حال استخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيمة العادلة، فقد قامت الإدارة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بناء على نموذج المعلومات وبالمناقشة مع ممثلي الشركات المستثمر فيها وبناء على أحدث البيانات المالية المدققة وغير المدققة المتاحة. تمت مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث مدى ملاءمة المنهجية وسلامة الافتراضات وصحة الحسابات، راجع الإيضاح رقم ٢٧.

يتم قياس تقييم الاستثمارات في الأسهم بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، وهو ما ينطوي على أحكام تقديرية ويستند عادة إلى أحد الإجراءات التالية:

- التقييم من خلال قيمة خارجية مستقلة للعقارات / المشاريع ذات الصلة؛
- المعاملات الحديثة بالأسعار الحرة في السوق؛
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة على بنود ذات شروط وخصائص مخاطر مماثلة؛ أو
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

	ايضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
النقد في الصندوق		**٣٠**	٣٠
أرصدة لدى بنوك (حسابات جارية)		**٩٩,٣٥٨**	٦٧,٤١٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية		**٢,٩١٩,٠٠٨**	٣,٠٢٦,٣٤٥
مخصص انخفاض القيمة	٥/٦/٢٥	**(٣,٨٣٤)**	(٣,٩٣١)
		٣,٠١٤,٥٦٢	٣,٠٨٩,٨٦٠
ناقصاً: أرصدة يزيد أجل استحقاقها عن ٩٠ يومًا		**(١,٦٣٤,٤٩٦)**	(١,١٤١,٧٤١)
زائداً: مخصص انخفاض القيمة (غير نقدي)		**٣,٨٣٤**	٣,٩٣١
النقد وما يعادله		**١,٣٨٣,٩٠٠**	١,٩٥٢,٠٥٠

تمثل الإيداعات لدى مؤسسات مالية الإيداعات ما بين البنوك في شكل استثمارات وكالة ومرابحة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

٧. موجودات تمويلية

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
تمويل مرابحة		**٤٦٦,٥٤٢**	٣٥٢,٥٧٨
مبيعات استثمارات مؤجلة		**٩٠,٠٨٧**	١٧٩,١٣٢
أخرى		**٥٩,٣٣٨**	٣١,٥٢٧
اجمالي الموجودات التمويلية		**٦١٥,٩٦٧**	٥٦٣,٢٣٧
ربح مؤجل		**(٣٦,٠٨١)**	(٤٠,٨٢٠)
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية	٥/٦/٢٥	**(٣٧٩,٧٤٩)**	(٣٤٧,٠٣٩)
صافي الموجودات التمويلية		**٢١٠,١٣٧**	١٧٥,٣٧٨

٨. استثمارات مالية

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل			
استثمارات حقوق الملكية (غير مدرجة)		**١,١٤٧,١٩٣**	٦٢٧,٤٢٤
استثمارات الصناديق		**٤٥٩,٢٥٠**	٢٧٩,١٨٠
	(١)	**١,٦٠٦,٤٤٣**	٩٠٦,٦٠٤
استثمارات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة			
استثمارات الصكوك من نوع الديون*		**١٨,٢٠٠**	٤١,٨٦٠
ربح مستحق		**٦٧٦**	٨٥٤
علاوات غير مطفأة، بالصافي		**(٩)**	١٠٧
مخصص انخفاض القيمة		**(١,١٢٦)**	(١,٠٩٤)
		١٧,٧٤١	٤١,٧٢٧
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
استثمارات حقوق الملكية (مدرجة)	(٢)	**١٢,٧٦٩**	٥١,٩٠٨
استثمارات حقوق الملكية (غير مدرجة)		**٧٧,٥٦٧**	٧٩,٩٧٣
استثمارات الصكوك من نوع الديون	(٣)	**٢,٤٧٨,٠٧٩**	١,٩٧٤,٥٦٥
		٢,٥٦٨,٤١٥	٢,١٠٦,٤٤٦
		٤,١٩٢,٥٩٩	٣,٠٥٤,٧٧٧

(١) بلغ الربح الناتج عن إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ١٨,٧ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ٠,٢ مليون ريال قطري).

(٢) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، سجل البنك قيمة عادلة سالبة بقيمة ١,٦ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: قيمة عادلة موجبة بقيمة ١,٩ مليون ريال قطري) على استثمارات الأسهم المدرجة.

(٣) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، اعترف البنك باحتياطي قيمة عادلة موجبة بمبلغ ٣٦,٠ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: قيمة عادلة موجبة بمبلغ ٣ مليون ريال قطري) تتعلق بالاستثمارات في الصكوك. تم رهن استثمارات المجموعة في الصكوك بقيمة اسمية قدرها ١,٥٩١,٦ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ٦٩٧,٤ مليون ريال قطري) وبقيمة عادلة قدرها ١,٦٤٩,٨ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ٧٠٨,٩ مليون ريال قطري) كضمان لالتزامات تمويل بنكية بقيمة ١,٤٢٢,٧ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ٥٩٧ مليون ريال قطري).

فيما يلي الحركة في الاستثمارات في حقوق الملكية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل**	**الإجمالي**	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	الإجمالي
في بداية السنة	**٢,١٠٦,٤٤٦**	**٩٠٦,٦٠٤**	**٣,٠١٣,٠٥٠**	١,٦٤١,٣٣١	٦٩٨,٣٨٨	٢,٣٣٩,٧١٩
إضافات:						
صكوك، بالصافي	**٤٦٩,٠١٣**	**-**	**٤٦٩,٠١٣**	٤١١,١١٨	-	٤١١,١١٨
استثمار في أسهم حقوق ملكية، بالصافي	**(٣٥,٦٢٠)**	**١,٦٠٢,٨٤٩**	**١,٥٦٧,٢٢٩**	٥٥,١١٦	٣٧٢,٦٠٧	٤٢٧,٧٢٣
الاستبعاد	**(٤,٥٥٢)**	**(١,٠٧٢,٥٩٢)**	**(١,٠٧٧,١٤٤)**	-	(١٣٨,٠٦٩)	(١٣٨,٠٦٩)
مخصص انخفاض القيمة	**(١,٤٩٠)**	**-**	**(١,٤٩٠)**	١,٥٠١	-	١,٥٠١
تحويل من / (إلى) موجودات محتفظ بها للبيع	**-**	**٨٣,١٠٧**	**٨٣,١٠٧**	-	-	-
تعديلات القيمة العادلة	**٣٤,٦١٨**	**٨٦,٤٧٥**	**١٢١,٠٩٣**	(٢,٦٢٠)	(٢٦,٣٢٢)	(٢٨,٩٤٢)
في نهاية السنة	**٢,٥٦٨,٤١٥**	**١,٦٠٦,٤٤٣**	**٤,١٧٤,٨٥٨**	٢,١٠٦,٤٤٦	٩٠٦,٦٠٤	٣,٠١٣,٠٥٠

١/٨ ربح من استبعاد استثمارات في أسهم حقوق ملكية

خلال السنة، استبعد البنك استثماراته في أسهم حقوق ملكية بقيمة دفترية إجمالية قدرها ١,٠٧٢,٦مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ١٣٨,١ مليون ريال قطري). واعترف بأرباح من استبعاد هذه الاستثمارات بقيمة ٧٠,٩مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ٨٤,٦ مليون ريال قطري).

٩. استثمارات عقارية

يلخص الجدول أدناه الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
في بداية السنة	**٢٧٠,٠٢٤**	٢٦٤,٢٦٢
(استبعاد) / إضافة / تعديل	**(١١٧,٠٢٦)**	(٢٧٨,١٤٩)
مخصص انخفاض قيمة استثمارات عقارية	**(١١,٠١٢)**	-
محول الي موجودات غير ملموسة	**١٥,٠٧٠**	-
محولة من موجودات محتفظ بها للبيع	**-**	٢٩٠,٣٠٧
ربح /)خسارة(القيمة العادلة من إعادة قياس استثمارات عقارية	**-**	(٦,٣٩٦)
في نهاية السنة	**١٥٧,٠٥٦**	**٢٧٠,٠٢٤**

(١) في عام ٢٠٢٤، تخارج البنك من استثماره العقاري الكائن في المسيلة، دولة قطر، وحقق ربحًا من التخارج بلغ ١٣,٩ مليون ريال قطري، تم الاعتراف به في بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. كما تم إعادة تصنيف الاستثمارات العقارية ضمن العمليات المستمرة (يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١٢).

(٢) تمّت إعادة تصنيف بعض التحسينات المتعلقة بالاستثمارات العقارية من الموجودات غير الملموسة (يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١٢).

(٣) خلال السنة، قام البنك بتكوين مخصص كامل لاستثمار عقاري في أرض الشارقة.

١٠. موجودات ثابتة

	معدات	أثاث وتركيبات	سيارات	موجودات حق الاستخدام	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة:						
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	٢,١٣٨	١٢,٥٢٩	٧١٠	١٠,٤١٤	-	٢٥,٧٩١
اضافات	٨٣٤	٦٩	-	-	١,٧٦٤	٢,٦٦٧
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٢,٩٧٢**	**١٢,٥٩٨**	**٧١٠**	**١٠,٤١٤**	**١,٧٦٤**	**٢٨,٤٥٨**
إهلاك متراكم						
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	(١,٤٢٦)	(٥,٥٠٩)	(٦٠١)	(٦,٥٠٨)	-	(١٤,٠٤٤)
مصروف الإهلاك	(٧٦٤)	(٢,٥١٢)	(٨٦)	(٢,١٣١)	-	(٥,٤٩٣)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**(٢,١٩٠)**	**(٨,٠٢١)**	**(٦٨٧)**	**(٨,٦٣٩)**	**-**	**(١٩,٥٣٧)**
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٧٨٢**	**٤,٥٧٧**	**٢٣**	**١,٧٧٥**	**١,٧٦٤**	**٨,٩٢١**
التكلفة						
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٢,١١٤	١٢,٢٢٣	٨٧٠	١٠,٤١٤	٣٧٦	٢٥,٩٩٧
اضافات	٢٤	٩٦	-	-	١٤٢	٢٦٢
محول من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	٢١٠	-	-	(٢١٠)	-
تعديلات	-	-	-	-	(٣٠٨)	(٣٠٨)
الاستبعادات	-	-	(١٦٠)	-	-	(١٦٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢,١٣٨	١٢,٥٢٩	٧١٠	١٠,٤١٤	-	٢٥,٧٩١
إهلاك متراكم						
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	(٧٢٠)	(٣,٠٢٩)	(٤٧٥)	(٤,٣٧٧)	-	(٨,٦٠١)
مصروف الإهلاك	(٧٠٦)	(٢,٤٨٠)	(١٧٠)	(٢,١٣١)	-	(٥,٤٨٧)
التعديلات	-	-	٤٤	-	-	٤٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	(١,٤٢٦)	(٥,٥٠٩)	(٦٠١)	(٦,٥٠٨)	-	(١٤,٠٤٤)
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٧١٢	٧,٠٢٠	١٠٩	٣,٩٠٦	-	١١,٧٤٧

١١. موجودات غير ملموسة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
التكلفة:		
في بداية السنة	**٥٦,١٥٣**	٣٨,٣٨٥
إضافات خلال السنة	**٢,٢٥٦**	٥٤٢
محول من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	**-**	٣٠٨
اعادة تبويب الي استثمارات عقارية	**(١٦,٩١٨)**	١٦,٩١٨
في نهاية السنة	**٤١,٤٩١**	٥٦,١٥٣
الإطفاء		
في بداية السنة	**(٣٨,٥٣٤)**	(٣٥,٨٣١)
مصروف الإطفاء للسنة	**(١,٢٣٥)**	(١,٦٦٧)
محول	**١,٨٤٨**	(١,٠٣٦)
الشطب خلال السنة		-
في نهاية السنة	**(٣٧,٩٢١)**	(٣٨,٥٣٤)
صافي القيمة الدفترية		
في بداية السنة	**١٧,٦١٩**	٢,٥٥٤
في نهاية السنة	**٣,٥٧٠**	١٧,٦١٩

١٢. موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع

تتكون موجودات ومطلوبات مجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع من:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
استثمارات حقوق ملكية محتفظ بها للبيع	**-**	٨٣,١٠٦
مطلوبات مجموعة الاستبعاد المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع	**١٣,٧٢٣**	١٣,٧٢٣

١/١٢ موجودات ومطلوبات الهياكل العقارية

كجزء من أعماله، يدخل البنك من وقت لآخر في هياكل مختلفة للاستثمار بشكل غير مباشر في عقارات باستخدام شركات ذات غرض خاص بنية بيع جزء كبير منها للمستثمرين. وإلى أن يتوقف البنك عن سيطرته على تلك الشركات، يتم توحيدها من قبل البنك وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم ٢٣ الذي يقتضي توحيد الشركات ذات الغرض الخاص على أساس الجوهر الاقتصادي على الرغم من حقيقة أن الشركات ذات الغرض الخاص غير مملوكة من الناحية القانونية وليست مرتبطة قانونيًا بالبنك. لا يحق استرجاع تمويلات هذه الشركات لأغراض خاصة المتعلقة بالممتلكات العقارية إلى البنك.

(أ) الهياكل العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية

في عام ٢٠١٩، دخل البنك في هيكل للاستثمار في عقارات داخل الولايات المتحدة الأمريكية واستحوذ بشكل غير مباشر على ٩٨,٠٤% من عقار ("فير فيو").

(ب) الهياكل العقارية بالمملكة المتحدة

في عام ٢٠١٧ ، دخل البنك في هيكلة للاستثمار بشكل غير مباشر للاستحواذ على ١٠٠ ٪ من عقارات في المملكة المتحدة)"هيكل عقارات المملكة المتحدة"(. موّل البنك العقار جزئيًا من خلال عقد مرابحة مع خيار الاستحواذ على العقار المعني. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ، باع البنك حصة بنسبة ٧١ ٪ من أصل ١٠٠ ٪ من هيكل عقارات المملكة المتحدة لمستثمريه .

في ٢٠٢٤، تم إعادة تصنيف هذه الاستثمارات إلى العمليات المستمرة، وتم توحيد النتائج المالية للهياكل العقارية المذكورة أعلاه بندا ببند في هذه البيانات المالية الموحدة. خلال العام، وبناءً على إعادة التقييم، تم استبعاد الهياكل العقارية في المملكة المتحدة من التوحيد.

٢/١٢ موجودات ومطلوبات هياكل حقوق الملكية الخاصة

كجزء من أعماله، يدخل البنك من وقت لآخر في هياكل مختلفة للاستثمار بشكل غير مباشر في الاستثمار في الأسهم الخاصة باستخدام شركات
لأغراض خاصة بقصد بيع جزء كبير منها للمستثمرين. في عام ٢٠٢٢ ، دخل البنك في هيكل للاستثمار في الأسهم الخاصة داخل أوروبا. ف ي
٢٠٢٤ ، تم تصنيف الجزء المتبقي غير المباع البالغ ٨٣.١ مليون ريال قطري كموجودات استثمارات مالية في البيانات المالية الموحدة.

٣/١٢ تحليل موجودات / مطلوبات مجموعة الاستبعاد، ونتائجها وتدفقاتها النقدية

(أ) موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع

تحليل موجودات ومطلوبات مجموعات الاستبعاد، التي تتضمن هياكل عقارية كما يلي:

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
موجودات مجموعات الاستبعاد المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع			
الموجودات غير المالية			
موجودات أخرى	٢/١٢	-	٨٣,١٠٦
اجمالي الموجودات غير المالية		-	٨٣,١٠٦
إجمالي موجودات مجموعات الاستبعاد المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع		-	٨٣,١٠٦
مطلوبات مجموعات الاستبعاد المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع			
مستحق لأطراف ذات علاقة	٢٣	**١٣,٧٢٣**	١٣,٧٢٣
إجمالي مطلوبات مجموعات الاستبعاد المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع		**١٣,٧٢٣**	١٣,٧٢٣
صافي القيمة الدفترية		**(١٣,٧٢٣)**	٦٩,٣٨٣

١٣. موجودات أخرى

تتكون الموجودات الأخرى من التالي:

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
موجودات غير مالية أخرى			
مدفوعات مقدما		**٢,٦٢١**	١,٨١٨
إجمالي الموجودات غير المالية الأخرى		**٢,٦٢١**	١,٨١٨
موجودات مالية أخرى			
ذمم مدينة أخرى		**٩٥,٤٣٦**	٦٧,٤٧٥
دفعات مقدمة للاستثمارات		**٣٩٩,٧٤٦**	٣٠,٥٣٧
مستحق من أطراف ذات علاقة	٢٣	**٩,١٠٠**	٩,١٠٠
القيمة العادلة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٢/٢٦	**٢,٧٦٥**	٩,١٢٤
إيراد مستحق		**-**	١,٨٢٨
إجمالي الموجودات المالية الأخرى		**٥٠٧,٠٤٧**	١١٨,٠٦٤
إجمالي الموجودات الأخرى		**٥٠٩,٦٦٨**	١١٩,٨٨٢

١٤. مطلوبات تمويلية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
ودائع وكالة معتمدة	**١,٧٤٤,٤٢٨**	١,٧٦١,٦٩٨
تمويل مرابحة	**١,٤٣٠,١٥١**	٦٧٨,٢٦٧
	٣,١٧٤,٥٧٩	٢,٤٣٩,٩٦٥

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم رهن استثمارات في صكوك بقيمة اسمية قدرها ١,٥٩١,٦ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ٦٩٧,٤ مليون ريال قطري) خاصة بالمجموعة كضمان لمطلوبات تمويل بنكي للمجموعة بقيمة ١,٤٢٢,٧ مليون ريال قطري.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

١٥. مطلوبات أخرى

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
المطلوبات غير المالية الاخرى			
سلف وذمم دائنة أخرى		**٢٠,٩٣٨**	٦٤,٩٢٩
إيراد غير مكتسب		**١,٦٣١**	١,٠٦٣
إجمالي المطلوبات غير المالية الاخرى		**٢٢,٥٦٩**	٦٥,٩٩٢
المطلوبات المالية الأخرى			
حسابات دائنة		**٥,٣٣٢**	٨,٠٥٠
القيمة العادلة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الاسلامية	٢/٢٦	**٤,٩٠٤**	-
ذمم دائنة متعلقة بموظفين		**٤٨,٠٢٤**	٤١,٤٣٣
توزيعات أرباح ومطالبات حقوق إصدار دائنة غير مكتتب بها للمساهمين		**٧,٩١٦**	٨,٠٧٩
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة		**١٣,٢٤٣**	٤٠,٧٩٥
إجمالي المطلوبات المالية الاخرى		**٧٩,٤١٩**	٩٨,٣٥٧
إجمالي المطلوبات الأخرى		**١٠١,٩٨٨**	١٦٤,٣٤٩

١٦. حسابات الاستثمار التشاركي

أ) حسب النوع

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
حسابات لأجل	**٢,٩٧١,٤٩٣**	٢,٦٧٤,٦٢٣
حسابات استثمار قصير الأجل	**٢,٢٩٥**	٢٣
ربح دائن لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار التشاركي	**٢٧,٢٣١**	١٨,٧٨١
	٣,٠٠١,٠١٩	٢,٦٩٣,٤٢٧

ب) حسب القطاع

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الافراد	**٨٨,٥٢٠**	١٤١,٠٠٥
الحكومة	**-**	٢,٧٦٩
الشركات	**٢,٩١٢,٤٩٩**	٢,٥٤٩,٦٥٣
	٣,٠٠١,٠١٩	٢,٦٩٣,٤٢٧

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

١٧. رأس المال

أ) رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
المصرح به		
١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١ ريال قطري لكل سهم	**١,١٢٠,٠٠٠**	١,١٢٠,٠٠٠
المصدر والمدفوع		
١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١ ريال قطري لكل سهم	**١,١٢٠,٠٠٠**	١,١٢٠,٠٠٠

ب) الاحتياطي القانوني
وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يجوز تحويل ما يصل إلى ١٠٪ من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني كل عام حتى يعادل هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. يكون هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك. خلال السنة، قام البنك بتحويل مبلغ ٢٠ مليون ريال قطري إلى الاحتياطي القانوني (٢٠٢٤: ١٢.٨ مليون ريال قطري).

ج) توزيعات الأرباح المقترحة
اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٨ توزيع أرباح نقدية بنسبة ٦٪ (٢٠٢٤: ٥٪) من رأس المال بقيمة ٦٧.٢ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ٥٦ مليون ريال قطري). ويخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

١٨. الدخل من الرسوم

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠٢٥	٢٠٢٤
رسوم إدارة الموجودات	**٨٠,٠٠٩**	٥٠,٧٨٠
رسوم ترتيب	**٣١,٢٣١**	٣,٥١٩
رسوم أداء	**٦,٤١٧**	-
أتعاب استشارية	**٦,٣٤٩**	٦,٣٩٥
رسوم أخرى	**١١**	-
	١٢٤,٠١٧	٦٠,٦٩٤

١٩. إيرادات أخرى

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠٢٥	٢٠٢٤
إيرادات الإيجار	**١٣,٤٤٥**	٢٧,١٥٢
إيرادات متنوعة	**٣٠,٥٧١**	٤,٦٧٠
	٤٤,٠١٦	٣١,٨٢٢

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

٢٠. مصروفات تشغيلية أخرى

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤
خدمات مهنية	**١٢,٥٩٥**	١٦,٣٨٣
مصروف الإيجار	**٦٤٦**	٥
أخرى	**٣٨,٢١٣**	٣٤,٩٣٣
	٥١,٤٥٤	٥١,٣٢١

٢١. العائد الأساسي / المخفف للسهم

يتم احتساب العائد الأساسي للسهم بناء على صافي الربح العائد لمساهمي البنك والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤
الربح الأساسي والمخفف للسهم		
صافي الربح العائد إلى حاملي حقوق الملكية في البنك	**٢٠٠,١١١**	١٢٨,١٦٥
إجمالي المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالألف)	**١,١٢٠,٠٠٠**	١,١٢٠,٠٠٠
الربح الأساسي والمخفف للسهم - بالريال القطري	**٠,١٧٩**	٠,١١٤

تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بالآلاف على النحو التالي:

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية للسنة	**١,١٢٠,٠٠٠**	١,١٢٠,٠٠٠

٢٢. مطلوبات محتملة

لدى المجموعة المطلوبات المحتملة التالية في نهاية السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة	**٧,٦٢٢**	١,١٤٥
	٧,٦٢٢	١,١٤٥

المطلوبات المحتملة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مفصح عنها في الإيضاح رقم ٢/٢٦.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

٢٣. الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف على أنها ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المالكين المهمين والكيانات التي تمارس عليها المجموعة والمالكين نفوذا مهما، وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا بالمجموعة، وأفراد العائلة المقربين، والكيانات التي يملكونها أو يسيطرون عليها والشركات الزميلة والشركات التابعة.

إن الأرصدة والمعاملات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة المدرجة في البيانات المالية الموحدة كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
	الشركات الزميلة	**أخرى***	**الإجمالي**
أ) بيان المركز المالي الموحد كما في			
موجودات تمويلية	**-**	**٤٩,٠٣٨**	**٤٩,٠٣٨**
موجودات أخرى	**-**	**٩,١٠٠**	**٩,١٠٠**
أرصدة العملاء	**-**	**٤٣,٢٥٠**	**٤٣,٢٥٠**
مطلوبات محتفظ بها للبيع	**١٣,٧٢٣**	**-**	**١٣,٧٢٣**
ب) بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في			
الإيرادات من الموجودات تمويلية	**-**	**١,٦٦١**	**١,٦٦١**
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية	**-**	**٣**	**٣**
مصروفات تشغيلية أخرى	**-**	**(١,٧٨٩)**	**(١,٧٨٩)**
ج) أدوات خارج الميزانية كما في			
موجودات تحت الإدارة	**-**	**٢٩٠,٠٤١**	**٢٩٠,٠٤١**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
	الشركات الزميلة	أخرى*	الإجمالي
أ) بيان المركز المالي الموحد كما في			
موجودات أخرى	-	٩,١٠٠	٩,١٠٠
أرصدة العملاء	-	٣٠,٧١٩	٣٠,٧١٩
مطلوبات محتفظ بها للبيع	١٣,٧٢٣	-	١٣,٧٢٣
ب) بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في			
مصروفات تشغيلية أخرى	-	(١,٦٠٧)	(١,٦٠٧)
ج) أدوات خارج الميزانية كما في			
موجودات تحت الإدارة	-	١٥٥,٠٢٧	١٥٥,٠٢٧

في ٢٠٢٤، استحوذ البنك على عقار في دولة قطر ("هيكل العقار القطري") بمبلغ ٤٨ مليون ريال قطري من طرف ذي علاقة من خلال هيكل شركة ذات غرض خاص. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، قام البنك ببيع حصة ١٠٠% في هذا الهيكل إلى مستثمريه.

* تشمل الأطراف الأخرى ذات العلاقة الأطراف التابعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

تعرض مكافآت كبار موظفي الإدارة كالتالي:

	للسنة المنتهية في	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
المكافآت لكبار موظفي الإدارة:		
كبار موظفي الإدارة العليا	**٩,٤٤٧**	٨,٣٠٧
مكافآت أعضاء لجنة الرقابة الشرعية	**٥٠٠**	٥٠٠
	٩,٩٤٧	٨,٨٠٧

كانت مكافآت اعضاء مجلس الادارة للسنة المنتهية في ٢٠٢٥ مبلغ ٥ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ٣,١ مليون ريال قطري).

٢٤. الزكاة

يتحمل حاملي حقوق الملكية دفع الزكاة مباشرة. ولا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن حاملي حقوق الملكية وفقاً للنظام الأساسي

٢٥. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١/٢٥ تعريف وتصنيف الأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية جميع الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة. وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والارصدة لدى البنوك واستثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات تمويلية وذمم مستحقة من عملاء البنك واستثمارات في حقوق ملكية وموجودات مالية أخرى وتتضمن المطلوبات المالية أرصدة العملاء والمستحق للبنوك ومطلوبات مالية أخرى. كما تتضمن الأدوات المالية الالتزامات التعاقدية والمطلوبات المحتملة المدرجة ضمن بنود خارج بنود المركز المالي.

يفسر الإيضاح رقم ٤ السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس الإثبات والقياس لأهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

٢/٢٥ القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه عن بيع موجود أو دفعه عن تحويل مطلوب في معاملة نظامية بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لكل استثمار بشكل فردي وفقا لسياسات التقييم المتبعة من قبل المجموعة والمبينة بالإيضاح ٣/٤.

٣/٢٥ إدارة المخاطر

يرى بنك لشا أن قدرات إدارة المخاطر القوية هي الأساس في تقديم النتائج للعملاء والمستثمرين والمساهمين. إن المخاطر جزء لا يتجزأ من أنشطة المجموعة.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إرساء ثقافة المخاطر وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر.

يجسد إطار عمل إدارة المخاطر في البنك روح المبادئ الأساسية التالية لإدارة المخاطر على النحو المبين في بازل ٣:

- المراقبة والرقابة الإدارية
- ثقافة المخاطر والملكية
- مخاطر الاعتراف والتقييم
- مراقبة الأنشطة وفصل المهام
- المعلومات والاتصالات
- رصد أنشطة إدارة المخاطر وتصحيح أوجه القصور.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

٤/٢٥ إطار عمل المخاطر والحوكمة

تمثل آلية إدارة المخاطر في المجموعة جزءا لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة وتم إدراجها في جميع الممارسات والعمليات. إن أعضاء مجلس الإدارة (المجلس) وعدد من اللجان الفرعية لمجلس الإدارة بما في ذلك اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال ولجان الإدارة والإدارة العليا والمدراء الرئيسيين جميعهم يساهمون في الإدارة الفاعلة للمخاطر على مستوى المجموعة.

يناط بلجنة التدقيق والمخاطر والامتثال مسؤولية تنفيذ سياسات وإرشادات وحدود إدارة المخاطر والتأكد من أن مراقبة العمليات مفعلة. يقدم قسم إدارة المخاطر مراقبة مستقلة لكل من المجلس ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والعمل عن قرب مع الوحدات الاستثمارية التي بدورها تمتلك وتدير المخاطر

٥/٢٥ مخاطر الاستثمار

يتم تحديد مخاطر الاستثمارات وتقييمها من خلال إجراء دراسات نافية للجهالة مكثفة عن طريق الأقسام الاستثمارية ذات العلاقة. تعتبر استثمارات المجموعة في رأس المال الاستثماري بشكل بديهي استثمارات في أسواق لا تمتاز بالسيولة وهي عادة في الأسواق الصاعدة. وتكون هذه الاستثمارات بشكل عام غير قابلة للتحوط ولا تخضع للتسييل السريع. وبالتالي فإن المجموعة تسعى للحد من مخاطرها من خلال استخدام وسائل مباشرة. يتم ممارسة إدارة المخاطر بعد عملية الاستثمار بالنسبة للاستثمارات في أسهم الملكية الخاصة وذلك بصفة جوهرية من خلال التواجد في مجلس الإدارة للشركة المستثمر فيها وذلك خلال الفترة الزمنية لاستثمارات أسهم الملكية الخاصة. تتم عملية مراجعة الاستثمارات بشكل دوري وتقدم إلى لجنة إدارة الاستثمار من أجل مراجعتها. يتم التعامل مع المخاوف المرتبطة بالمخاطر والأداء من خلال قسم الاستثمار المسؤول عن إدارة الاستثمار وذلك تحت إشراف لجنة إدارة الاستثمار.

٦/٢٥ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال تعرض المجموعة لخسارة رأس المال أو الربح المكتسب بسبب عدم وفاء عملائها أو الأطراف الأخرى بالتزاماتهم التعاقدية. تقوم المجموعة بإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود على حجم المخاطر الممكن قبولها من الأطراف الأخرى والأطراف ذات العلاقة والتركيزات الجغرافية والصناعية عن طريق مراقبة التعرض للمخاطر بالنسبة لتلك الحدود.

يظهر الجدول المبين أدناه الحد الأقصى للمبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان كبنود للمركز المالي.

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
أرصدة لدى بنوك	٦	**٩٩,٣٥٨**	٦٧,٤١٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦	**٢,٩١٩,٠٠٨**	٣,٠٢٦,٣٤٥
استثمارات في صكوك	٨	**٢,٥٠٦,٤٩٦**	٢,٠٢٥,٤٤٦
استثمار في صناديق	٨	**٤٥٩,٢٥٠**	٢٧٩,١٨٠
موجودات تمويلية	٧	**٥٨٩,٨٨٦**	٥٢٢,٤١٧
موجودات مالية أخرى	١٣	**٥٠٧,٠٤٧**	١١٨,٠٦٤
		٧,٠٨١,٠٤٥	٦,٠٣٨,٨٦٨

إن الأوزان المرجحة الخاصة بكل سيناريو للاقتصاد الكلي على مستوى البنك تستند إلى مؤشرات دورة الائتمان، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ كانت عند ٦٥٪ للحالة الأساسية و ٣٠٪ لسيناريو الهبوط و ٥٪ لسيناريو الصعود (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٦٥٪ للحالة الأساسية، و٣٠٪ لسيناريو الهبوط، و٥٪ لسيناريو الصعود). وفي ظل التطور المتسارع للأوضاع، سيتم إعادة تقييم أي سيناريوهات إيجابية أو سلبية في حال تغيرت الظروف الحالية بشكل جوهري.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

١/٦/٢٥ تركز المخاطر

إن المجموعة باعتبارها مشاركا نشطا في الأسواق المصرفية، لديها تركيزات جوهرية تتعلق بمخاطر الائتمان مع المؤسسات المالية الأخرى. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كان لدى المجموعة أرصدة لدى ٨ بنوك كأطراف مقابلة (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٠ بنوك) بمبالغ إجمالية تتجاوز ١٠٠ مليون ريال قطري. كان المبلغ الإجمالي لهذه الودائع ٢,٩٢٩ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ٣,٠١١ مليون ريال قطري).

إن التوزيع الجغرافي لموجودات المجموعة المالية ذات مخاطر الائتمان موضح على النحو الآتي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
قطر	**٣,٩٣٣,٤٤٣**	٣,٤٨٢,٤٦٦
آسيا والشرق الأوسط	**٢,٥٨٤,٤٨٣**	٢,٠٣٣,٨٤٧
أمريكا الشمالية	**٦٨,١٧٧**	٥٤,٤٨٦
أوروبا ومناطق أخرى	**٤٩٤,٩٤٢**	٤٦٨,٠٦٩
	٧,٠٨١,٠٤٥	٦,٠٣٨,٨٦٨

إن توزيع الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية على حسب القطاع كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
البنوك والخدمات المالية	**٤,٤٤٧,١٥٧**	٤,١٧١,٣٧٠
الجهات الحكومية	**٧٦١,٧٥٠**	٤٩٦,٤٥٥
عقارات	**٣٩٨,٢٠٩**	٣٠٨,٦٧١
خدمات التجزئة	**٧٣١,٤٠٤**	٣٩٧,٦٢٥
الغاز والنفط	**١٨١,١٥١**	١٧٢,٦٥٧
الفضاء والدفاع	**١٣٦,٢٤٢**	١٣٢,٨٧٩
المرافق	**١١٦,٣٨٢**	٨٧,٠٢٧
خدمات الأعمال	**٨٥,٣٤٤**	٤٠,٠٠٩
الإنشاءات	**١١١,١٢٩**	١٢٦,٢٧٣
أخرى	**١١٢,٢٧٧**	١٠٥,٩٠٢
	٧,٠٨١,٠٤٥	٦,٠٣٨,٨٦٨

٢/٦/٢٥ جودة الائتمان

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع المجموعة آلية التقييم الداخلي لعلاقة التصنيف ضمن محفظتها الائتمانية.

تستخدم المجموعة مقياس يتراوح من ١ الى ١٠ للعلاقة الائتمانية، إذ تدل الدرجات ١-٧ على ائتمان عامل، و٨ و٩ و١٠ تدل على ائتمان متعثر. يتم منح جميع الائتمانات تصنيفاً وفقا لمعايير محددة.

تسعى المجموعة باستمرار لإدخال تحسينات على منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وأكثر من ذلك في حالة الموجودات المتعثرة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

يوضح الجدول التالي تفاصيل جودة الائتمان:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**الإجمالي**	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الاجمالي
النقد وما في حكمه								
منتظمة (AAA إلى B-)	**٣,٠١٤,٧٥٦**	**-**	**٣,٦٤٠**	**٣,٠١٨,٣٩٦**	٣,٠٩٠,١٥١	-	٣,٦٤٠	٣,٠٩٣,٧٩١
مخصص انخفاض القيمة	**(١٩٤)**	**-**	**(٣,٦٤٠)**	**(٣,٨٣٤)**	(٢٩١)	-	(٣,٦٤٠)	(٣,٩٣١)
صافي القيمة الدفترية	**٣,٠١٤,٥٦٢**	**-**	**-**	**٣,٠١٤,٥٦٢**	٣,٠٨٩,٨٦٠	-	-	٣,٠٨٩,٨٦٠
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة								
منتظمة (AAA إلى CCC)	**١٨,٨٦٧**	**-**	**-**	**١٨,٨٦٧**	٤٢,٨٢١	-	-	٤٢,٨٢١
مخصص انخفاض القيمة	**(١,١٢٦)**	**-**	**-**	**(١,١٢٦)**	(١,٠٩٤)	-	-	(١,٠٩٤)
صافي القيمة الدفترية	**١٧,٧٤١**	**-**	**-**	**١٧,٧٤١**	٤١,٧٢٧	-	-	٤١,٧٢٧
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة								
منتظمة (AAA إلى BBB)	**٢,٤٨٧,٦٢٩**	**-**	**-**	**٢,٤٨٧,٦٢٩**	١,٩٨٢,٦٢٥	-	-	١,٩٨٢,٦٢٥
مخصص انخفاض القيمة	**(٩,٥٥٠)**	**-**	**-**	**(٩,٥٥٠)**	(٨,٠٦٠)	-	-	(٨,٠٦٠)
صافي القيمة الدفترية	**٢,٤٧٨,٠٧٩**	**-**	**-**	**٢,٤٧٨,٠٧٩**	١,٩٧٤,٥٦٥	-	-	١,٩٧٤,٥٦٥
الموجودات التمويلية								
منتظمة (درجات ١ إلى ٦)	**١٤٥,٤١٧**	**-**	**-**	**١٤٥,٤١٧**	١٤٤,٧٥٩	-	-	١٤٤,٧٥٩
دون المستوى (درجة ٧)	**-**	**١٠٩,٤٠٢**	**-**	**١٠٩,٤٠٢**	-	٦٥,٢١١	-	٦٥,٢١١
غير منتظمة (درجة ٨ إلى ١٠)	**-**	**-**	**٣٣٥,٠٦٧**	**٣٣٥,٠٦٧**	-	-	٣١٢,٤٤٧	٣١٢,٤٤٧
	١٤٥,٤١٧	**١٠٩,٤٠٢**	**٣٣٥,٠٦٧**	**٥٨٩,٨٨٦**	١٤٤,٧٥٩	٦٥,٢١١	٣١٢,٤٤٧	٥٢٢,٤١٧
مخصص انخفاض القيمة	**(٤٧)**	**(٦٠,٦٤٨)**	**(٣١٩,٠٥٤)**	**(٣٧٩,٧٤٩)**	(٧٩٦)	(٣٩,٠٧٥)	(٣٠٧,١٦٨)	(٣٤٧,٠٣٩)
صافي القيمة الدفترية	**١٤٥,٣٧٠**	**٤٨,٧٥٤**	**١٦,٠١٣**	**٢١٠,١٣٧**	١٤٣,٩٦٣	٢٦,١٣٦	٥,٢٧٩	١٧٥,٣٧٨
التزامات تمويلية وضمانات مالية								
منتظمة (درجات ١ إلى ٦)	**٧,٦٢٢**	**-**	**-**	**٧,٦٢٢**	١,١٤٥	-	-	١,١٤٥
	٧,٦٢٢	**-**	**-**	**٧,٦٢٢**	١,١٤٥	-	-	١,١٤٥
مخصص انخفاض القيمة	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات إضافية وتعزيزات ائتمانية أخرى في سياق الأعمال الاعتيادية من الأطراف المقابلة. وبصفة عامة، لم يكن هناك خلال السنة تدهور ملحوظ في جودة الضمانات الإضافية المحتفظ بها من قبل المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات الإضافية للمجموعة.

القيمة العادلة للضمانات الإضافية المحتفظ بها مقابل الموجودات التمويلية منخفضة القيمة الائتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ هي بمبلغ ٢٧,٢ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ٢٧,٢ مليون ريال قطري).

موجودات التمويل التي تم إعادة التفاوض عليها

تتضمن أنشطة إعادة الجدولة ترتيبات لتمديد فترة السداد واعتماد خطط إدارية خارجية وتعديل وتأجيل السداد. تستند سياسات وممارسات إعادة الجدولة إلى مؤشرات أو معايير وبحسب تقدير الإدارة فإنه من المرجح جدا استمرار الدفع. تتم مراجعة هذه السياسات على نحو مستمر. الموجودات التمويلية المعاد جدولتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بلغت قيمتها ٣٥ مليون ريال قطري (٢٠٢٤: ٣٢ مليون ريال قطري).

٣/٦/٢٥ الضمان المعاد حيازته

يتم بيع العقارات المعاد حيازتها في أقرب وقت ممكن مع استخدام المتحصلات لتخفيض المديونية القائمة. لم تكن هناك عقارات معاد حيازتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٤/٦/٢٥ سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب موجود تمويلي أو رصيد استثمار في أدوات ذات طبيعة دين وأية مخصصات خاصة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن الموجود التمويلي أو الضمان الخاص به غير قابل للتحصيل.

يتم القيام بهذا التحديد بعد الأخذ بالاعتبار المعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للعميل/المُصدر مثل عدم مقدرة العميل/المُصدر على سداد الالتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات التمويلية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموما على منتج محدد ومدي تجاوزه لموعد استحقاقه.

٥/٦/٢٥ المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كان خطر التعثر في سداد أداة مالية قد ازداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد غير ضروريين. وهذا يشمل المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بما في ذلك نظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وتصنيف المخاطر الخارجية، إن وجدت، وحالة الحسابات المتأخرة في السداد، والحكم الائتماني، وحيثما كان ممكنا، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضا بتحديد أن التعرض للمخاطر شهد زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة ترى أنها تدل على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في التحليل الكمي للمعلومات في ذات الوقت.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

- انخفاض درجتين للتصنيف من ١ إلى ٤ أو انخفاض درجة واحدة للتصنيفات من ٥ إلى ٦.
- التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.
- التسهيلات متأخرة السداد بأكثر من ٣٠ يوما كما في تاريخ التقرير، ما لم تفند على أساس معلومات نوعية أخرى.
- أي سبب آخر وفقا لتقدير الإدارة تدل على حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

درجات مخاطر الائتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر التعثر. تختلف هذه العوامل بناءً على طبيعة التعرض ونوع الطرف المقابل الممول. تخضع التعرضات إلى رقابة مستمرة قد ينتج عنها تحريك أي ائتمان إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

توليد مصطلح هيكل احتمالية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج تحليلية لتحليل البيانات المجمعة ووضع تقديرات للتعرضات لمخاطر احتمالية التعثر وكيفية توقع تغيرها نتيجة لمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية في مختلف المناطق الجغرافية التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر.

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للتمويلات قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغير في ظروف السوق وإبقاء العميل وعوامل أخرى لا تتصل بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. التمويل القائم والذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الاعتراف عنه والاعتراف بدلا عنه بتمويل معاد التفاوض عليه بتمويل جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكنا، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة التمويلات بدلا عن حيازة الضمانات الإضافية، إن وجدت. قد يتضمن هذا توفير ترتيبات دفع وتوثيق اتفاقية تمويل بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة التمويلات المعاد التفاوض عليها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنه من المرجح أن تحدث جميع المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها لأسباب ائتمانية في الـ ١٢ شهرا الماضية تحت المرحلة ٢.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجود المالي متعثر عندما:

- يكون من غير المرجح أن يدفع الطرف المقابل الممول التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحصيل الضمان (لو كان يتم الاحتفاظ بأي ضمان)؛ أو
- يكون الطرف المقابل الممول قد تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من ٩٠ يوما بخصوص أي التزام ائتماني هام للمجموعة، ما لم يتم دحضه على أساس معلومات كمية أخرى داعمة.
- تم التصنيف داخليا على أنه ٨ أو ٩ أو ١٠ المقابل لفئات هيئة تنظيم مركز قطر للمال، دون المستوى ومشكوك في تحصيلها وخسارة، على التوالي.

عند تقييم ما إذا كان الممول متعثرا تدرس المجموعة المؤشرات:

- الكمية - أي مركز تجاوز موعد الاستحقاق وعدم الدفع لأي التزام آخر من جانب نفس المصدر إلى المجموعة؛ و
- استنادا إلى البيانات المطورة داخليا والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير مدخلات التقييم لما إذا كانت الأداة المالية متعثرة ومدى أهميتها عبر الزمن لتعكس التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

إدراج المعلومات المستقبلية

إن إدراج معلومات استشرافية يزيد من مستوى الحكم عن كيفية تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي هذه على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على المرحلة ١ والمرحلة ٢ والتي تعتبر عاملة. يتم إجراء مراجعة دورية على المناهج والافتراضات المستخدمة متضمنة أية توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية.

المعلومات المستقبلية المدرجة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب كلاهما إدراج معلومات استشرافية. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسة التي تؤثر على مخاطر الائتمان و الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

هذه المتغيرات الاقتصادية وأثرها المرتبطة بها على احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر تختلف حسب الأدوات المالية. كما تم أيضا تطبيق حكم خبير في هذه العملية. يتم تحديث توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي") من توقعات صندوق النقد الدولي وبيانات الدول لدى صندوق النقد الدولي ومصادر أخرى معتمدة تقدم أفضل نظرة تقديرية للاقتصاد على مدى السنوات الخمس المقبلة.

افتراضات اقتصادية متغيرة

إن أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ كان الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٢٦: ٦,١٪ ، ٢٠٢٧: ٧,٨٪).

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة هي المصطلحات الواردة في المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة عند التعثر
- التعرض عند التعثر

يتم استخراج هذه المعايير من نماذج إحصائية مطورة داخليا وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية الواردة بالوصف أعلاه.

إن تقديرات احتمالية التقصير هي تقديرات في تاريخ معين، تحتسب استنادا إلى نماذج التصنيف الإحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية بصفة أساسية على البيانات المجمعة داخليا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية وتدعمها بيانات تقييم ائتمان خارجية متى كانت متوفرة.

الخسارة عند التعثر هي حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تخلف عن السداد. تقوم المجموعة بتقديم معايير الخسارة عند التعثر بناء على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات مقابل أطراف مقابلة متخلفة عن السداد. تأخذ نماذج الخسارة عند التعثر في الاعتبار قيمة الضمانات المتوقعة وتفترض المجموعة أن نسبة تخفيض الدين ضمانا للسداد مطبقة على الضمان وفقاً لهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

يتضمن تقدير الخسارة عند التعثر.

- معدل الاسترداد: تعريفه على أنه نسبة من قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمانات الإضافية المصاحبة لها في وقت التخلف عن السداد. ويمكن أن يمثل أيضاً نسبة الاسترداد المتوقع من مطالبة عامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من المخاطر الائتمانية.
- سعر الخصم: يتم تعريفه على أنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا تتحقق في يوم التخلف عن السداد معدلة حسب القيمة الزمنية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر من موجود مالي هو إجمالي قيمته الدفترية.

بالنسبة لالتزامات التمويل والضمانات المالية، تشتمل قيمة التعرض عند التعثر على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

مخصص الخسارة

توضح الجداول التالي التسويات من رصيد الافتتاح حتى رصيد الإقفال بالنسبة لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل مبالغ المقارنة حساب المخصص للخسائر الائتمانية وتعكس أساس القياس بموجب معايير المحاسبة المالية ذات الصلة.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
النقد والأرصدة لدى البنوك								
الرصيد في ١ يناير	**٢٩١**	**-**	**٣,٦٤٠**	**٣,٩٣١**	٧٣١	-	٣,٦٤٠	٤,٣٧١
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**(٩٧)**	**-**	**-**	**(٩٧)**	(٤٤٠)	-	-	(٤٤٠)
الرصيد في نهاية السنة	**١٩٤**	**-**	**٣,٦٤٠**	**٣,٨٣٤**	٢٩١	-	٣,٦٤٠	٣,٩٣١
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة								
الرصيد في ١ يناير	**١,٠٩٤**	**-**	**-**	**١,٠٩٤**	١,٢٨٨	-	-	١,٢٨٨
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**٣٢**	**-**	**-**	**٣٢**	(١٩٤)	-	-	(١٩٤)
الرصيد في نهاية السنة	**١,١٢٦**	**-**	**-**	**١,١٢٦**	١,٠٩٤	-	-	١,٠٩٤
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر								
الرصيد في ١ يناير	**٨,٠٦٠**	**-**	**-**	**٨,٠٦٠**	٩,٥٦١	-	-	٩,٥٦١
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**١,٤٩٠**	**-**	**-**	**١,٤٩٠**	(١,٥٠١)	-	-	(١,٥٠١)
الرصيد في نهاية السنة	**٩,٥٥٠**	**-**	**-**	**٩,٥٥٠**	٨,٠٦٠	-	-	٨,٠٦٠
الموجودات التمويلية								
الرصيد في ١ يناير	**٧٩٦**	**٣٩,٠٧٥**	**٣٠٧,١٦٨**	**٣٤٧,٠٣٩**	٦,٤١٤	٣٠,٨٨٥	٣٠١,٥١٢	٣٣٨,٨١١
تحويلات من مخصصات أخرى	**-**	**٣٦,٧٦٤**	**-**	**٣٦,٧٦٤**	-	-	-	-
تحويلات إلى المرحلة ٣	**-**	**(١٦,٥٤٥)**	**١٦,٥٤٥**	**-**	-	-	-	-
شطب مخصص	**-**	**-**	**(٣,٢٨٤)**	**(٣,٢٨٤)**	-	-	-	-
تقلبات العملات الأجنبية، (بالصافي)	**-**	**-**	**-**	**-**	-	(٢٥)	-	(٢٥)
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**(٧٤٩)**	**١,٣٥٤**	**(١,٣٧٥)**	**(٧٧٠)**	(٥,٦١٨)	٨,٢١٥	٥,٦٥٦	٨,٢٥٣
الرصيد في نهاية السنة	**٤٧**	**٦٠,٦٤٨**	**٣١٩,٠٥٤**	**٣٧٩,٧٤٩**	٧٩٦	٣٩,٠٧٥	٣٠٧,١٦٨	٣٤٧,٠٣٩

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

٧/٢٥ مخاطر السيولة وإدارة التمويل

تعرف مخاطر السيولة بالخطر الناشئ من عدم توفر السيولة الكافية للمجموعة للوفاء بمطلوباتها المالية متى ما استحقت. إن منهج المجموعة في إدارة السيولة هو التأكد، من أنه سيكون لديها دائمًا سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعة المجموعة.

تحصل إدارة الخزانة على المعلومات المتعلقة بوضع السيولة للموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بالبنك وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن الأعمال المستقبلية المتوقعة. وتحتفظ إدارة الخزانة بمحفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل لضمان الحفاظ على سيولة كافية لدى البنك بصفة عامة.

وتخضع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة والاعتماد من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات والتي تتولى أيضا استلام التقارير المتعلقة بوضع السيولة لدى البنك بشكل منتظم.

يلخص الجدول التالي التدفقات النقدية الخارجة غير المخصومة للمطلوبات المالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
عند الطلب	**٢٩٥,٧٥٠**	١٨٩,٢١٠
أقل من ٣ أشهر	**٢,٨٨٨,٣٦٤**	١,٧٦٨,٥٤٣
٣ إلى ٦ أشهر	**١,١٤٧,٦٢٩**	١٩٣,٦٤٢
٦ إلى ١٢ شهرا	**٢,٤٢٨,٢٨٥**	٢,٠٧٠,٤٠٨
١ إلى ٥ سنوات	**٧٩,٤١٩**	١,٤٠٥,٦٤١
الإجمالي	**٦,٨٣٩,٤٤٧**	٥,٦٢٧,٤٤٤

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

يعرض الجدول أدناه تحليلا للموجودات والمطلوبات المالية مبينة على أساس متى تسترد أو تسدد.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	عند الطلب	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ إلى ١٢ شهرًا	١ إلى ٥ سنوات	الإجمالي
الموجودات المالية						
النقد وما يعادله	٩٥,٧٤٨	١,٣٦٩,٤٨٦	٣٦٦,١٤٣	٩١٤,٣٠٦	٢٦٨,٨٧٩	٣,٠١٤,٥٦٢
استثمارات في صكوك	-	١٧٧,٥٠٦	١٠١,٦٥٠	٨٠,٧٥٦	٢,١٣٥,٩٠٨	٢,٤٩٥,٨٢٠
موجودات تمويلية	-	-	٣,٥٦٨	٤٢,٣٨٠	١٦٤,١٨٩	٢١٠,١٣٧
استثمارات في صناديق	-	-	-	-	٤٥٩,٢٥٠	٤٥٩,٢٥٠
استثمارات في أوراق مالية	-	-	-	-	١,٢٣٧,٥٢٩	١,٢٣٧,٥٢٩
موجودات مالية أخرى	٥٠٧,٠٤٧	-	-	-	-	٥٠٧,٠٤٧
اجمالي الموجودات المالية	٦٠٢,٧٩٥	١,٥٤٦,٩٩٢	٤٧١,٣٦١	١,٠٣٧,٤٤٢	٤,٢٦٥,٧٥٥	٧,٩٢٤,٣٤٥
المطلوبات المالية وحاملي حسابات الاستثمار التشاركي						
مطلوبات تمويلية	-	١,٩٣٧,٣٨٥	-	١,٢٣٧,١٩٤	-	٣,١٧٤,٥٧٩
أرصدة العملاء	٢٩٣,٣٥٧	-	-	-	-	٢٩٣,٣٥٧
المطلوبات المالية الأخرى	-	-	-	-	٧٩,٤١٩	٧٩,٤١٩
حاملي حسابات الاستثمار التشاركي	٢,٢٩٣	٨١٢,٢٢٠	١,٠٩٩,٥٧٧	١,٠٨٦,٩٢٩	-	٣,٠٠١,٠١٩
مطلوبات مالية محتفظ بها للبيع	-	١٣,٧٢٣	-	-	-	١٣,٧٢٣
إجمالي المطلوبات المالية وحاملي حسابات الاستثمار التشاركي	٢٩٥,٦٥٠	٢,٧٦٣,٣٢٨	١,٠٩٩,٥٧٧	٢,٣٢٤,١٢٣	٧٩,٤١٩	٦,٥٦٢,٠٩٧
صافي فرق السيولة	٣٠٧,١٤٥	(١,٢١٦,٣٣٦)	(٦٢٨,٢١٦)	(١,٢٨٦,٦٨١)	٤,١٨٦,٣٣٦	١,٣٦٢,٢٤٨
صافي الفرق المتراكم	٣٠٧,١٤٥	(٩٠٩,١٩١)	(١,٥٣٧,٤٠٧)	(٣,٨٢٤,٠٨٨)	١,٣٦٢,٢٤٨	
المطلوبات الطارئة*	-	-	٧,٦٢٢	-	-	٧,٦٢٢

* المطلوبات الطارئة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الاسلامية مفصح عنها بالإيضاح رقم ٢٦.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

يعرض الجدول أدناه تحليلا للموجودات والمطلوبات المالية مبينة على أساس متى تسترد أو تسدد.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عند الطلب	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ إلى ١٢ شهرًا	١ إلى ٥ سنوات	الإجمالي
الموجودات المالية						
النقد وما يعادله	٦٣,٧٦٣	١,٨٨٤,٤٢١	١,١٠٤,٤٢٠	٣٧,٢٥٦	-	٣,٠٨٩,٨٦٠
استثمارات في صكوك	-	٢٢٣,٦٤٧	٢٨,٣٨٩	١١٧,٨١٧	١,٦٤٦,٤٣٩	٢,٠١٦,٢٩٢
موجودات تمويلية	-	٣,٩٩٣	٢٦,٢٣٩	٦,٤٥٦	١٣٨,٦٩٠	١٧٥,٣٧٨
استثمارات في صناديق	-	-	-	-	٢٧٩,١٨٠	٢٧٩,١٨٠
استثمارات في أوراق مالية	-	-	-	-	٧٥٩,٣٠٥	٧٥٩,٣٠٥
موجودات مالية أخرى	١١٨,٦٤	-	-	-	-	١١٨,٠٦٤
اجمالي الموجودات المالية	١٨١,٨٢٧	٢,١١٢,٠٦١	١,١٥٩,٠٤٨	١٦١,٥٢٩	٢,٨٢٣,٦١٤	٦,٤٣٨,٠٧٩
المطلوبات المالية وحاملي حسابات الاستثمار التشاركي						
مطلوبات تمويلية	-	١,٠٧٦,٣٣١	١١٦,٩٣٩	-	١,٢٤٦,٦٩٥	٢,٤٣٩,٩٦٥
أرصدة العملاء	١٨٦,٩٠٤	-	-	-	-	١٨٦,٩٠٤
المطلوبات المالية الأخرى	-	-	-	-	٩٨,٣٥٧	٩٨,٣٥٧
حاملي حسابات الاستثمار التشاركي	٢,٢٢٩	٦٠٧,٠٢٣	٦٨,٩٩٤	٢,٠١٥,١٨١	-	٢,٦٩٣,٤٢٧
مطلوبات مالية محتفظ بها للبيع	-	١٣,٧٢٣	-	-	-	١٣,٧٢٣
إجمالي المطلوبات المالية وحاملي حسابات الاستثمار التشاركي	١٨٩,١٣٣	١,٦٩٧,٠٧٧	١٨٥,٩٣٣	٢,٠١٥,١٨١	١,٣٤٥,٠٥٢	٥,٤٣٢,٣٧٦
صافي فرق السيولة	(٧,٣٠٦)	٤١٤,٩٨٤	٩٧٣,١١٥	(١,٨٥٣,٦٥٢)	١,٤٧٨,٥٦٢	١,٠٠٥,٧٠٣
صافي الفرق المتراكم	(٧,٣٠٦)	٤٠٧,٦٧٨	١,٣٨٠,٧٩٣	(٤٧٢,٨٥٩)	١,٠٠٥,٧٠٣	
المطلوبات الطارئة*	-	-	١,١٤٥	-	-	١,١٤٥

* المطلوبات الطارئة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الاسلامية مفصح عنها بالإيضاح رقم ٢٦.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

٨/٢٥ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات السلبية في متغيرات السوق مثل معدلات الربح ومعدلات صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع. تصنف المجموعة التعرض لمخاطر السوق إلى استثمارات في شركات مدرجة وغير مدرجة.

١/٨/٢٥ مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح هي نتيجة احتمال تقلبات في معدلات الربح مما يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. إن مدى تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح محصور في التالي:

- إيداعات المجموعة لدى المؤسسات المالية (التي تم تصنيفها كـ "إيداعات لدى مؤسسات مالية"):
- الصكوك الاستثمارية للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ "استثمارات بالتكلفة المطفأة"):
- استثمارات المرابحة للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ "موجودات تمويلية"): و
- التمويل المستلم من قبل المجموعة من مؤسسات مالية (التي تم تصنيفها كـ " مطلوبات تمويلية").

يوضح الجدول الآتي معدل الحساسية لتغير ١٠٠ نقطة أساس في معدلات الربح مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. إن تأثير الانخفاض في معدلات الربح من المتوقع أن يكون مساويا ومقابلا لتأثير الزيادة الموضحة.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	التغير في نقاط الأساس (+/-)	التأثير على صافي الربح / الخسارة (+/-)
الموجودات			
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**٢,٩١٩,٠٠٨**	**١٠٠**	**٢٩,١٩٠**
استثمارات في صكوك	**٢,٥٠٦,٤٩٦**	**١٠٠**	**٢٥,٠٦٥**
استثمار في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة	**٤٥٩,٢٥٠**	**١٠٠**	**٤,٥٩٣**
موجودات تمويلية	**٢١٠,١٣٧**	**١٠٠**	**٢,١٠١**
المطلوبات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة		**١٠٠**	
مطلوبات تمويلية	**٣,١٧٤,٥٧٩**	**١٠٠**	**(٣١,٧٤٦)**
حسابات الاستثمار التشاركية	**٣,٠٠١,٠١٩**	**١٠٠**	**(٣٠,٠١٠)**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	التغير في نقاط الأساس (+/-)	التأثير على صافي الربح / الخسارة (+/-)
الموجودات			
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٣,٠٢٦,٣٤٥	١٠٠	٣٠,٢٦٣
استثمارات في صكوك	٢,٠٢٥,٤٤٦	١٠٠	٢٠,٢٥٤
استثمار في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة	٢٧٩,١٨٠	١٠٠	٢,٧٩٢
موجودات تمويلية	١٧٥,٣٧٨	١٠٠	١,٧٥٤
المطلوبات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة		١٠٠	
مطلوبات تمويلية	٢,٤٣٩,٩٦٥	١٠٠	(٢٤,٤٠٠)
حسابات الاستثمار التشاركية	٢,٦٩٣,٤٢٧	١٠٠	(٢٦,٩٣٤)

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

٢/٨/٢٥ مخاطر صرف العملات الأجنبية

مخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات السلبية في أسعار صرف العملات الأجنبية. قام مجلس الإدارة بوضع حدود على الأرصدة حسب العملة. يتم مراقبة الأرصدة بشكل منتظم للتأكد من المحافظة على الأرصدة ضمن الحدود الموضوعة.

يظهر الجدول أدناه قائمة بالعملات المرتبطة بالريال القطري. وبالتالي فإن مخاطر العملات الأجنبية للمجموعة فيما يخص هذه العملات يعتبر ضئيلا.

	التعرض للمخاطر (بما يعادل الريال القطري)	
العملة	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٥**	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الدولار الأمريكي	**١,١٣١,١٧٩**	**١,٨٦٢,٦٣١**
العملات المربوطة بالدولار الأمريكي	**٣٤,٦٦٨**	**١٢,٢٦٧**

يعرض الجدول أدناه تأثير التغير بنحو ٥٪ في سعر صرف العملة، للعملات غير المرتبطة بالريال القطري مقابل الريال القطري، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة في بيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد. إن تأثير النقص في أسعار العملات من المتوقع أن يكون مساويا ومعاكساً لتأثير الزيادات الموضحة.

	التعرض للمخاطر (بما يعادل الريال القطري)		التأثير على صافي الربح (+/-)	
العملة	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٥**	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٥**	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
جنيه استرليني	**١٣,٢٤٩**	(١٧,٣٠١)	**٦٦٢**	**(٨٦٥)**
اليورو	**٥,٣١٣**	١,٦١٨	**٢٦٦**	**٨١**
دينار كويتي	**٣٢**	٣٢	**٢**	**٢**

٣/٨/٢٥ مخاطر أسعار السلع

حيث أن المجموعة لا تحتفظ حاليا بأي محفظة سلع فإنها غير معرضة لمخاطر أسعار السلع

٩/٢٥ مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل خطر وقوع خسارة بسبب فشل في النظام أو أدوات الضبط أو التلاعبات والأخطاء البشرية والتي من الممكن أن تؤدي إلى خسارة مالية وسمعة وعواقب قانونية وتشريعية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال أدوات ضبط مناسبة وتفعيل فكرة الفصل الوظيفي والفحص الداخلي والموازنة شاملا التدقيق الداخلي وفحص مدى الالتزام. تتولى دائرة إدارة المخاطر تسهيل إدارة مخاطر التشغيل بالبنك من خلال تسهيل عمليات تحديد ومراقبة وإدارة مخاطر التشغيل.

١٠/٢٥ مخاطر التركزات

تظهر التركزات عندما يدخل عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون تلك الأنشطة لها نفس السمات الاقتصادية مما يجعل مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تتأثر بشكل متشابه في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. وتشير مخاطر التركزات للتأثير النسبي في أداء المجموعة نتيجة للتطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي أو فرد مدين.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

١١/٢٥ إدارة رأس المال

إن الغرض الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من مدى التزام المجموعة بالمتطلبات التشريعية لرأس المال والتأكد من احتفاظ المجموعة بمعدلات رأسمالية جيدة بحيث تدعم أنشطتها وترفع من القيمة للمالكين.

وتدير المجموعة هيكلة رأس مالها وتقوم ببعض التعديلات لها في ظل التغيرات الجارية في الأوضاع الاقتصادية وخصائص المخاطر لأنشطتها. وللحفاظ على أو تعديل هيكلة رأس المال قد تقوم المجموعة بتعديل الأرباح المدفوعة للمالكين أو إرجاع رأس المال للمالكين أو إصدار رأس مال جديد. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال للمجموعة بشكل عام. في إطار تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، تطالب هيئة تنظيم مركز قطر للمال المجموعة بالحفاظ على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وفقا لما حددته القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية الإسلامية لسنة ٢٠١٥.

تنقسم مصادر رأس مال المجموعة إلى فئتين:

- الفئة الأولى من رأس المال، والتي تتضمن رأس المال العادي وعلاوة الإصدار والأرباح المدورة والمساهمات غير المسيطرة بعد الخصومات الخاصة بالشهرة والموجودات غير الملموسة وتعديلات تشريعية أخرى تتعلق ببنود داخل حقوق الملكية ولكن يتم معاملتها بطريقة مختلفة وذلك لغرض حساب كفاية رأس المال.
- الفئة الثانية من رأس المال، والتي تتضمن احتياطي القيمة العادلة المتعلقة بالأرباح غير المحققة على استثمارات في حقوق ملكية مصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بالإضافة إلى احتياطيات فروق أسعار صرف العملات.

تتضمن الخصومات الأخرى من رأس المال القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركات التابعة التي لم تدخل في التوحيد التشريعي، والاستثمارات في رؤوس أموال البنوك وبنود تشريعية أخرى. يتم تحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر على أساس متطلبات معينة لتعكس اختلاف مستويات المخاطر للموجودات وبنود خارج بيان المركز المالي.

إن سياسة المجموعة هو أن تحتفظ في جميع الأوقات بما يساوي أو يفوق متطلبات رأس المال كما حددت من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال. لم تكن هناك أي تغيرات جوهرية في إدارة المجموعة لرأس المال خلال السنة.

تم حساب معدل كفاية رأس مال المجموعة وفقا لإرشادات كفاية رأس المال الصادرة من هيئة تنظيم مركز قطر للمال على النحو الآتي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**١٠,١١٨,٧٩٦**	**٧,٤٠٣,٢٣٥**
رأس المال	**١,١٢٠,٠٠٠**	**١,١٢٠,٠٠٠**
علاوة الإصدار	**٨٠,٠٠٣**	**٨٠,٠٠٣**
احتياطي قانوني	**٤٢,٢٦٧**	**٢٢,٢٥٦**
الأرباح المدورة	**٢٦٤,٦٢٧**	**١٤٢,٧٣٥**
مساهمة غير مسيطرة	**(٨,٤١٣)**	**(١٨,٢٠٠)**
موجودات غير ملموسة	**(٣,٥٧٠)**	**(١٧,٦١٩)**
تعديلات أخرى	**(٣٢,١٨٩)**	**(٥٨,٦٨٢)**
إجمالي رأس المال وأموال الاحتياطي المؤهلة	**١,٤٦٢,٧٢٥**	**١,٢٧٠,٤٩٣**
إجمالي مصادر رأس المال كنسبة من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**%١٤.٤٦**	**%١٧.١٦**

يخضع البنك للحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال التنظيمي بنسبة ١٢.٥% بما في ذلك نسبة رأس المال من المستوى ١ والمستوى ٢ وقدرها ٨% وهامش تحوط لرأس المال بنسبة ٢.٥% وهامش تحوط مؤقت لعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية بنسبة ٢.٠%.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

٢٦. أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة

١/٢٦ عقود مبادلة معدلات الربح

عقود المبادلات هي التزامات بمبادلة مجموعة واحدة من التدفقات النقدية بأخرى. في حالة عقود مبادلات الربح، تتبادل الأطراف المقابلة بصفة عامة مدفوعات أرباح ثابتة ومتغيرة بعملة واحدة دون مبادلة الأصل.

٢/٢٦ وعد أحادي الجانب بشراء/بيع عملات

إن الوعود أحادية الجانب بشراء/بيع عملات هي وعود إما بشراء أو بيع عملة معينة بسعر معين وبتاريخ في المستقبل. تتم المعاملات الفعلية في تواريخ تنفيذ الوعود عن طريق تبادل عروض الشراء/البيع وقبولها بين الأطراف المعنية. يُبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية لإدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة إلى جانب القيم الافتراضية حسب فترة الاستحقاق. إن القيم الافتراضية، التي تعطي مؤشرا على أحجام المعاملات القائمة في نهاية السنة، ليس بالضرورة أن تعكس مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية ومخاطر الائتمان والسوق التي يمكن تحديدها عن طريق القيمة العادلة للمشتقات.

	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الافتراضية	أقل من ٣ شهور	٣-١٢ شهرا
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥					
وعود أحادية الجانب بشراء / بيع عملات	**٢,٧٦٥**	**(٤,٩٠٤)**	**١,٩٧٧,٩٣٧**	**١,٢٢٢,١٤٨**	**٧٥٥,٧٨٩**
	٢,٧٦٥	**(٤,٩٠٤)**	**١,٩٧٧,٩٣٧**	**١,٢٢٢,١٤٨**	**٧٥٥,٧٨٩**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
وعود أحادية الجانب بشراء/بيع عملات	٩,١٢٤	-	١,٢٣٥,٤٢٥	١,١٩٥,٤٥٠	٣٩,٩٧٥
	٩,١٢٤	-	١,٢٣٥,٤٢٥	١,١٩٥,٤٥٠	٣٩,٩٧٥

تم الاعتراف بالأرباح/الخسائر غير المحققة في القيمة العادلة الناشئة عن أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في هذه البيانات المالية الموحدة وفقًا لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛ ومع ذلك، ووفقًا لمتطلبات مبادئ الشريعة الإسلامية، يتم تحقيق الأرباح/الخسائر عند حدوث المعاملات/التسويات الفعلية.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

٢٧. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتم المحاسبة عن الأدوات المالية للمجموعة بالتكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات في القيمة العادلة. وعلى النقيض، تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو دفعه لتحويل مطلوب في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وعليه يمكن أن تنشأ فروق بين القيم الدفترية بطريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة. التعريف الذي تستند عليه القيمة العادلة هو الافتراض بأن المجموعة منشأة مستمرة دون أي نية أو اشتراط لتقليص نطاق عملياتها بشكل جوهري أو القيام بمعاملة بناء على شروط معاكسة. تشتمل طرق تحديد القيمة العادلة المقبولة بشكل عام على مرجع للأسعار المدرجة واستخدام تقنيات التقييم مثل تحليل التدفقات النقدية المخصومة.

تدرج القيمة العادلة

يتم تحليل قياسات القيمة العادلة حسب مستويات تدرّج القيمة العادلة أدناه:
(١) المستوى ١ من القياسات هو الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة.

(٢) المستوى ٢ من القياسات هي طرق التقييم ذات المدخلات الجوهرية القابلة للرصد لموجود ما أو مطلوب ما، سواء بشكل مباشر (أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقات الأسعار)، و

(٣) المستوى ٣ من القياسات هو التقييم غير المعتمد على بيانات السوق القابلة للرصد (أي: المدخلات غير القابلة للرصد). وتضع الإدارة حكمها في تصنيف الأدوات المالية باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وفي حالة الاستعانة بالمدخلات القابلة للرصد التي تقتضي تسوية جوهرية عند قياس القيمة العادلة، فإن القياس المستخدم هو المستوى ٣.

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
استثمارات بالقيمة العادلة				
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٢,٤٩٠,٨٤٨	-	٧٧,٥٦٧	٢,٥٦٨,٤١٥
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	١,١٤٧,١٩٣	١,١٤٧,١٩٣
استثمارات عقارية مدرجة بالقيمة العادلة	-	-	١٥٧,٠٥٦	١٥٧,٠٥٦
استثمارات في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة	٦٧,٤٢١	٦٤,٧٨٧	٣٢٧,٠٤٢	٤٥٩,٢٥٠
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٣٦,٣٢٥	-	٢,١٤٦	٣٨,٤٧١
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في بيان الدخل الموحد	٢,٠٥٦	-	٧٣,٤٠٨	٧٥,٤٦٤
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية				
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٢,٠٢٦,٤٧٣	-	٧٩,٣٨٥	٢,١٠٦,٤٤٦
استثمارات عقارية مدرجة بالقيمة العادلة	-	-	٦٢٧,٤٢٤	٦٢٧,٤٢٤
استثمارات في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة	-	-	٢٧٠,٠٢٤	٢٧٠,٠٢٤
استثمارات في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة	٨٠,١٥٣	-	١٩٩,٠٢٧	٢٧٩,١٨٠
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	(٥,٦٣٨)	-	(١٣,٨٩٤)	(١٩,٥٣٢)
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في بيان الدخل الموحد	٤,٥٨٧	-	(٢٣,٨٢٧)	(١٩,٢٤٠)

الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة كما هو مفصح عنه في الإيضاح ٢٦ تنتمي إلى المستوى ٢ من تدرج القيمة العادلة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

إن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة متساوية مع قيمتها الدفترية، وبالتالي فهي غير مدرجة في جدول تدرّج القيمة العادلة، باستثناء الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة والتي تبلغ قيمتها العادلة ١٩.١ مليون ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤٣,٣ مليون ريال قطري) حيث يتم اشتقاقها باستخدام المستوى ١ من تدرّج القيمة العادلة.

تضمنت طرق التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤ للاستثمارات بالمستوى ٣ طريقة التدفقات النقدية المخصومة وطريقة السوق. ويلخص الجدول التالي المدخلات المستخدمة في طريقة التدفقات النقدية المخصومة:

	طريقة التقييم	المدخلات المستخدمة	معدل المدخلات ٢٠٢٥	معدل المدخلات ٢٠٢٤
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التدفقات النقدية المخصومة	معدل النمو	**٢,٥% إلى ٣%**	٣٪ إلى ٤٪
		معدل الخصم	**٨,٥% إلى ١٠,٧%**	١٠,٤٥٪ إلى ١١,٣١٪

الحركة في المستوى ٣ للأدوات المالية
يوضح الجدول التالي تسوية المبلغ الافتتاحي والختامي للاستثمارات بالمستوى ٣ المسجلة بالقيمة العادلة::

الاستثمارات المدرجة	في ١ يناير ٢٠٢٥	إجمالي الأرباح / الخسائر المدرجة في بيان الدخل الموحد / بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	إضافات	المبيعات	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**٧٩,٩٧٣**	**٢,١٤٦**	**-**	**(٤,٥٥٢)**	**٧٧,٥٦٧**
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**٨٢٦,٤٥١**	**٨٤,٤٢٠**	**١,٦٣٥,٩٥٦**	**(١,٠٧٢,٥٩٢)**	**١,٤٧٤,٢٣٥**
	٩٠٦,٤٢٤	**٨٦,٥٦٦**	**١,٦٣٥,٩٥٦**	**(١,٠٧٧,١٤٤)**	**١,٥٥١,٨٠٢**

الاستثمارات المدرجة	في ١ يناير ٢٠٢٤	إجمالي الأرباح / الخسائر المدرجة في بيان الدخل الموحد / بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	إضافات	المبيعات	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
استثمارات في أسهم حقوق ملكية					
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٧٩,٣٨٥	(٤,٥١١)	٥,٠٩٩	-	٧٩,٩٧٣
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٦١٦,٣٢٤	(٢٧,٦٢٥)	٣٧٢,٦٠٧	(١٣٤,٨٥٥)	٨٢٦,٤٥١
	٦٩٥,٧٠٩	(٣٢,١٣٦)	٣٧٧,٧٠٦	(١٣٤,٨٥٥)	٩٠٦,٤٢٤

تحويلات بين المستوى ١، المستوى ٢، والمستوى ٣
لم يكن هناك تحويلات بين المستويات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: لا شيء).

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (ألف ريال قطري)

٢٨. المعلومات القطاعية

لأغراض إدارية، فإن المجموعة لديها ثلاثة قطاعات أعمال واسعة على النحو المبين أدناه. تعرض قطاعات الأعمال منتجات وخدمات مختلفة ويتم إدارتها بشكل منفصل وفقا لهيكل إدارة المجموعة لإصدار التقارير الداخلية. تقوم الإدارة بالمراجعة الدورية للتقارير الداخلية التي تصدر عن كل قطاع من قطاعات الأعمال. يوضح الملخص التالي العمليات في كل قطاع من قطاعات أعمال المجموعة:

الاستثمارات البديلة

يتضمن قطاع أعمال الاستثمارات البديلة بالمجموعة الاستثمارات المباشرة في أعمال رأس المال الاستثماري وأسهم حقوق الملكية الخاصة. أعمال الاستثمارات البديلة مسؤولة بصفة أساسية عن اقتناء المساهمات الكبيرة أو الهامة بتمثيل في مجلس الإدارة في شركات مدارة بصورة جيدة وموجودات لها مراكز سوقية قوية وثابتة واحتمالات نمو وتوسع. يعمل الفريق كشركاء مع إدارة الشركة المستثمر فيها لتوفير القيمة من خلال تعزيز الأداء التشغيلي والمالي بغرض مضاعفة العائدات. يسعى هذا القطاع إلى فرص الاستثمار في قطاعات النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضافة إلى الولايات المتحدة وأوروبا وجنوب شرق آسيا، ولكنه يظل يتصيد كذلك عروض الاستثمارات المغرية خارج المناطق الجغرافية المشار إليها.

إدارة الموجودات

يتولى قطاع إدارة الموجودات في المجموعة مسؤولية إدارة الموجودات المملوكة للمجموعة وموجودات العملاء ضمن فئة الأسهم المدرجة. وتركّز منصة الأسهم المدرجة على الاستثمارات في الأسهم المدرجة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع تطبيق تحليل أساسي منضبط وإدارة محافظ نشطة لتحديد فرص النمو عبر الأسواق المستهدفة. وقد صُممت استراتيجيات الاستثمار لتحقيق نمو المال المستثمرعلى المدى الطويل من خلال التعرض الانتقائي للأسهم المدرجة، مدعومة بأطر قوية لإدارة المخاطر والحوكمة.

الخزينة

تعمل إدارة الخزينة بوصفها وظيفة مركزية في البنك، وهي مسؤولة عن تنفيذ استراتيجيات الميزانية العمومية والسيولة والتمويل بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية العامة للمجموعة. وتركز إدارة الخزينة على دعم النمو العضوي لسيولة البنك، وتحسين تكاليف التمويل، وتعزيز عوائد الأصول من خلال ممارسات منضبطة لإدارة الأصول والخصوم

وتتولى الإدارة إدارة توظيف السيولة، وأنشطة التمويل، ومنتجات الصرف الأجنبي، مع الحفاظ على علاقات فعالة مع المؤسسات المالية المحلية والدولية. كما تدعم إدارة الخزينة مبادرات تطوير المنتجات، بما في ذلك حلول الخزينة والاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والموجهة للعملاء من الشركات والمؤسسات والجهات الحكومية وشبه الحكومية.

بالإضافة إلى ذلك، يشارك البنك بشكل انتقائي في إصدارات الصكوك وغيرها من أدوات أسواق رأس المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك لدعم توليد الدخل وإدارة السيولة. وتُدار جميع الأنشطة المتعلقة بالخزينة، وكذلك الأصول المتبقية غير المنسوبة مباشرة إلى القطاعات التشغيلية الأخرى القابلة للتقرير، مركزياً ضمن هذه الوظيفة

الاستشارات المصرفية الاستثمارية

يوفّر قطاع الاستشارات المصرفية الاستثمارية في المجموعة خدمات استشارية مالية للجهات الحكومية وشبه الحكومية، والشركات، والمؤسسات المالية، والمجموعات المتنوعة، والمكاتب العائلية. ويقدّم القطاع خبراته الاستشارية عبر مجالات الاندماج والاستحواذ، واستشارات الدين وأسواق رأس المال، وأسواق رأس المال للأسهم، وإعادة الهيكلة، بما يدعم تنفيذ المعاملات الاستراتيجية وتحسين هيكل رأس المال.وتُقدَّم هذه الخدمات للجهات الخاصة والمدرجة على حد سواء عبر دول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى أسواق دولية مختارة.

بنود غير مخصصة

لا يتم تخصيص بعض الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات على قطاعات التشغيل القابلة للتقرير في المجموعة، وذلك لارتباطها بأنشطة استثمارية مملوكة للمجموعة، ووظائف الخزينة المركزية، وأنشطة مشتركة أو متبقية أخرى تُدار على مستوى المجموعة ككل. وتخضع هذه البنود لسيطرة مركزية، ولا يمكن نسبتها مباشرةً إلى أي من قطاعات التشغيل الفردية أو إدارتها بشكل مستقل من قبلها. وترى الإدارة أن تخصيص هذه المبالغ على القطاعات القابلة للتقرير لن يعكس الأداء التشغيلي الحقيقي لتلك القطاعات. وبناءً عليه، يتم عرض هذه البنود بشكل منفصل للحفاظ على الاتساق مع التقارير الإدارية الداخلية وتعزيز قابلية المقارنة والشفافية في معلومات القطاعات.
وتُدرج أدناه المعلومات المتعلقة بنتائج وأصول والتزامات كل قطاع تشغيلي قابل للتقرير. ويتم قياس الأداء على أساس ربح القطاع قبل الضريبة، كما هو وارد في التقارير الإدارية الداخلية التي تتم مراجعتها من قبل الإدارة.

فيما يلي المعلومات حول قطاعات التشغيل:

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	الاستثمارات البديلة	إدارة الموجودات	الخزينة	الاستشارات المصرفية الاستثمارية	غير مخصصة	الإجمالي
إيرادات القطاع	٢٥٠,١٩٦	٤,٧٧٠	١٧٥,٩٠٠	٦,٣٤٩	٢٩,٤٠٦	٤٦٦,٦٢١
مصروفات القطاع	-	-	-	-	(١٥٣,٧٥٣)	(١٥٣,٧٥٣)
صافي الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية	-	-	(١٠١,١٣٢)	-	-	(١٠١,١٣٢)
مخصص انخفاض القيمة	(١٠,٢٤٢)	-	(١,٤٢٥)	-	-	(١١,٦٦٧)
نتيجة القطاع	**٢٣٩,٩٥٤**	**٤,٧٧٠**	**٧٣,٣٤٣**	**٦,٣٤٩**	**(١٢٤,٣٤٧)**	٢٠٠,٠٦٩
أصول القطاع	٢,٣٧٩,٣٦٤	٨٣,٤٢٠	٥,٦٠٢,٣٢٣	١,٣٦٨	٣٠,٠٣٨	٨,٠٩٦,٥١٣
التزامات القطاع	١٨,٨٩٢	-	٣,٤٧٠,٠٧٥	-	٩٤,٦٨٠	٣,٥٨٣,٦٤٧
شبه حقوق الملكية	-	-	٣,٠٠١,٠١٩	-	-	٣,٠٠١,٠١٩

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الاستثمارات البديلة	إدارة الموجودات	الخزينة	الاستشارات المصرفية الاستثمارية	غير مخصصة	الإجمالي
إيرادات القطاع	١٨٩,٤١٣	٦٧٢	١٨٩,٧٨٢	٤٥٥	٤,٣١٦	٣٨٤,٦٣٨
مصروفات القطاع	-	-	-	-	(١٣٤,٠٢٨)	(١٣٤,٠٢٨)
صافي الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية	-	-	(١١٤,٠٢٥)	-	-	(١١٤,٠٢٥)
مخصص انخفاض القيمة	(١٩,٣٥٣)	-	٢,١٣٥	-	-	(١٧,٢١٨)
نتيجة القطاع	**١٧٠,٠٦٠**	**٦٧٢**	**٧٧,٨٩٢**	**٤٥٥**	**(١٢٩,٧١٢)**	١١٩,٣٦٧
أصول القطاع	١,٥٠٩,١٨٩	٥١,٩٠٨	٥,٢٠٠,٥٨٥	-	٦٠,٧١١	٦,٨٢٢,٣٩٣
التزامات القطاع	١٣,٧٢٣	-	٢,٦٢٦,٨٦٩	-	١٦٤,٣٤٩	٢,٨٠٤,٩٤١
شبه حقوق الملكية	-	-	٢,٦٩٣,٤٢٧	-	-	٢,٦٩٣,٤٢٧

٢٩. معلومات المقارنة

تمت إعادة تصنيف بعض الحسابات في القوائم المالية الموحدة للسنة السابقة بما يتوافق مع عرض القوائم المالية للسنة الحالية. إلا أن هذه الإعادات في التصنيف لم يكن لها أي أثر على الربح المعلن أو حقوق الملكية للسنة السابقة.



بنـــك لشـــا
LESHA BANK

الطابق 4، برج تورنيدو، الخليج الغربي، الدوحة،
قطر | ص.ب ٢٨٠٢٨

T +٩٧٤ ٤٤٤٨ ٣٣٣٣ | F +٩٧٤ ٤٤٤٨ ٣٥٦٠
information@leshabank.com

www.leshabank.com